المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات
الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

- الدليل المؤقت لإستراتيجية الأمن القومي الأميركي
  البيت الأبيض
- مكافحة الإرهاب وتحدّياته لإدارة بايدن
  مركز محاربة الإرهاب ، الكلية العسكرية الأميركية
- إعادة تصوّر الإستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط
  مؤسسة راند
- سياسة أميركا في الشرق الأوسط خطيرة وعفى عليها الزمن
  مجلة فورين أفيرز
- كيف سيبدو الشرق الأوسط بحلول العام 2030
  معهد الشرق الأوسط
- " إسرائيل " في الشرق الأوسط : العقدان التاليان
  معهد بروكينغز
- نقل " إسرائيل " إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية
  المعهد اليهودي للأمن القومي
- أمير ثالث لتنظيم القاعدة قريباً ؟ نبذة عن سيف العدل
  مركز محاربة الإرهاب ، الكلية العسكرية الأميركية

العدد الثالث والعشرون - آذار 2021

الرصد الاستراتيجي

آذار 2021

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علميّة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخّص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: آذار 2021 الموافق شعبان 1442

العدد: الثالث والعشرون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

فهرس المحتويات

الدليل المؤقّت لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي 5

مكافحة الإرهاب وتحدّياته لإدارة بايدن..... 25

إعادة تصوّر الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط..... 33

سياسة أميركا في الشرق الأوسط خطيرة وعفّى عليها الزمن 43

كيف سيبدو الشرق الأوسط بحلول العام 2030..... 49

"إسرائيل" في الشرق الأوسط: العقدان التاليان 67

نقل "إسرائيل" إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية..... 73

أمير ثالث لتنظيم القاعدة قريبًا؟ نُبذة عن سيف العدل 83

الدليل المؤقّت لاستراتيجية الأمن القومي الأميركي[1]

البيت الأبيض، الرئيس جوزيف بايدن جونيور، آذار 2021

الرئيس الأميركي جو بايدن

في خطاب تنصيبي، التزمت بالانخراط مع العالم مرة أخرى، ليس لمواجهة تحدّيات الأمس، ولكن تحدّيات اليوم والغد.

يعيش عالمنا مرحلة انعطاف. لقد تغيّرت الديناميات العالمية والأزمات الجديدة تتطلب اهتمامنا. وفي هذه اللحظة التي تشهد تحدّيات عالمية متسارعة - من الوباء إلى أزمة المناخ إلى الانتشار النووي إلى الثورة الصناعية الرابعة - هناك شيء واحد مؤكد: سننجح فقط في تعزيز المصالح الأميركية والتمسّك بقيمنا العالمية من خلال العمل في قضية مشتركة مع أقرب الحلفاء والشركاء إلينا، ومن خلال تجديد مصادر قوتنا الوطنية الدائمة.

يبدأ ذلك بتنشيط الميزة الأساسية لدينا ألا وهي ديمقراطيتنا. أعتقد أننا في خضمّ نقاش تاريخي وأساسي حول الاتجاه المستقبلي لعالمنا. هناك من يجادل بأن الاستبداد في ضوء كل التحديات التي نواجهها، هو أفضل طريقة للمضي قُدمًا. وهناك من يدرك أن الديمقراطية ضرورية لمواجهة جميع تحديات عالمنا المتغير.

وأعتقد اعتقادًا راسخًا أن الديمقراطية تحمل مفتاح الحرية والازدهار والسلام والكرامة. يجب علينا الآن أن نظهر - بوضوح يبدّد أي شك – أنه بإمكاننا تحقيق الديمقراطية لشعبنا وللناس في جميع أنحاء العالم. كما يجب أن نثبت أن نموذجنا ليس من مخلّفات التاريخ؛ بل إنه أفضل

---

[1] تعريب: نور الزهراء عبيد.

The White House, "Interim National Security Strategic Guidance", March 2021.
https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2021/03/NSC-1v2.pdf

طريقة لتحقيق الوعد بمستقبلنا. وإذا عملنا مع شركائنا الديمقراطيين، بقوة وثقة، سنواجه كل تحدّ ونتفوّق على كل متحدّ.

يعتمد تحقيق هذه الأهداف على اقتراح استراتيجي أساسي: يجب على الولايات المتحدة تجديد مزاياها الدائمة حتى نتمكن من مواجهة تحديات اليوم من موقع القوة. سنعيد بناء أسسنا الاقتصادية بشكل أفضل وسنستعيد مكانتنا في المؤسسات الدولية وسنرفع قيمَنا في الداخل وسنتحدث علانية للدفاع عنها في جميع أنحاء العالم وسنحدّث قدراتنا العسكرية، مع القيادة بالدبلوماسية أولًا؛ وتنشيط شبكة التحالفات والشراكات الأميركية التي لا مثيل لها.

وأثناء قيامنا بهذا العمل، يجب أن نظهر بوضوح للشعب الأميركي أن قيادة العالم ليست استثمارًا نقوم به لنشعر بالرضا عن أنفسنا. بل إنها الطريقة التي نضمن بها أن الشعب الأميركي قادر على العيش في سلام وأمن وازدهار. إنها في مصلحتنا الذاتية التي لا يمكن إنكارها.

عندما نعزز تحالفاتنا فإننا نضاعف قوتنا وقدرتنا على تعطيل التهديدات قبل أن تصل إلى شواطئنا، وعندما نستثمر في التنمية الاقتصادية للبلدان فإننا نخلق أسواقًا جديدة لمنتجاتنا ونحدّ من احتمالية عدم الاستقرار والعنف والهجرات الجماعية. وعندما نعزز النظم الصحية في جميع أنحاء العالم فإننا نحدّ من مخاطر الأوبئة المستقبلية التي يمكن أن تهدد شعبنا واقتصادنا. وعندما ندافع عن الحقوق المتساوية لجميع الأشخاص - من النساء والفتيات والأفراد المثليين ومجتمعات السكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من جميع الخلفيات العرقية والديانات - فإننا نساعد في ضمان حماية هذه الحقوق لأطفالنا هنا في أميركا.

اليوم، أقوم بإصدار هذه الوثيقة المؤقتة لنقل نظرتي حول كيفية تعامل أميركا مع العالم. ووجّهت الإدارات والوكالات لمواءمة إجراءاتها مع هذه الوثيقة، حتى عندما نبدأ العمل على استراتيجية الأمن القومي. ليس لدينا وقت لنضيّعه. فالحقيقة البسيطة هي أن أميركا لا تستطيع تحمّل الغياب عن المسرح العالمي بعد الآن. وفي ظل إدارة بايدن وهاريس، عادت أميركا، وعادت الدبلوماسية، كما عادت التحالفات. لكننا لا ننظر إلى الوراء. نحن نتطلع بلا رجعة نحو المستقبل وكل ما يمكننا تحقيقه للشعب الأميركي معًا.

لنبدأ بالعمل.

التوقيع: الرئيس الأميركي جو بايدن

يرتبط مصير أميركا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ارتباطًا وثيقًا بالأحداث التي تقع خارج شواطئنا. نحن نواجه وباءً عالميًا وتراجعًا اقتصاديًا ساحقًا وأزمة عدالة عِرقية وحالة طوارئ مناخية عميقة. نحن نواجه عالمًا من القومية المتصاعدة، وتراجع الديمقراطية، وتزايد التنافس مع الصين وروسيا والدول الاستبدادية الأخرى، وثورة تكنولوجية تعيد تشكيل كل جانب من جوانب حياتنا. إن عصرنا هو وقت تحديات غير مسبوقة، ولكنه أيضًا فرصة لا مثيل لها.

تدعونا هذه اللحظة إلى الانحناء إلى الأمام، وليس التراجع، لإشراك العالم بجرأة للحفاظ على سلامة الأميركيين وازدهارهم وحريتهم. إنه يتطلب فهمًا جديدًا وأوسع نطاقًا للأمن القومي، فهمًا يدرك أن دورنا في العالم يعتمد على قوتنا وحيويتنا هنا في الوطن. إنها تتطلب مناهج إبداعية تعتمد على جميع مصادر قوتنا الوطنية: تنوّعنا واقتصادنا النابض بالحياة ومجتمعنا المدني الديناميكي وقاعدتنا التكنولوجية المبتكرة والقيم الديمقراطية الدائمة والشبكة الواسعة والعميقة من الشراكات والتحالفات وأقوى جيش في العالم. مهمتنا هي ضمان استمرار هذه المزايا من خلال إعادة البناء بشكل أفضل في الداخل وتنشيط قيادتنا في الخارج. من موقع القوة المتجددة يمكن لأميركا أن تواجه أي تحدّ.

معًا، سوف نثبت ليس فقط أن الديمقراطيات ما زالت قادرة على تحقيق مصالح شعبنا، ولكن أن الديمقراطية ضرورية لمواجهة تحديات عصرنا. سوف نعزز حلفاءنا ونقف وراءهم، وسنعمل مع شركاء متشابهين في التفكير، وسنجمع قوتنا الجماعية لتعزيز المصالح المشتركة وردع التهديدات المشتركة. سوف نقود بالدبلوماسية. سنجدد التزامنا بالتنمية العالمية والتعاون الدولي، مع القيام باستثمارات ذكية ومنضبطة في دفاعنا الوطني. سنعالج أزمات اليوم مع تعزيز المرونة والابتكار والقدرة التنافسية والازدهار المشترك حقًا للمستقبل. سنعيد الالتزام بتحقيق مُثُلنا. سنقوم بتحديث مؤسساتنا وعملياتنا الأمنية الوطنية، مع ضمان الاستفادة من التنوّع الكامل للمواهب المطلوبة لمواجهة تحديات اليوم المعقدة. وفي كل ما نقوم به سنهدف إلى جعل الحياة أفضل وأكثر أمانًا وأسهل للعائلات العاملة في أميركا.

إن الأزمات التي نواجهها مروّعة. لكن أميركا لا تخضع. عبر تاريخنا، حوّل الأميركيون فترات الأزمات إلى أوقات للتجديد والفرص. نفس الشيء صحيح اليوم. لدينا فرصة ليس فقط لإعادة البناء، ولكن لإعادة البناء بشكل أفضل. من خلال الاعتماد على نقاط قوّتنا، سنشكل مستقبلًا أفضل.

المشهد الأمني العالمي

لا يمكننا التظاهر بإمكانية إعادة العالم إلى ما كان عليه قبل 75 أو 30 أو حتى أربع سنوات. لا يمكننا العودة إلى ما كانت عليه الأمور من قبل. ففي السياسة الخارجية والأمن القومي، كما هو الحال في السياسة الداخلية، علينا رسم مسار جديد.

تظهر الأحداث الأخيرة بوضوح شديد أن العديد من أكبر التهديدات التي نواجهها لا تحترم حدودًا أو أسوارًا، ويجب مواجهتها بعمل جماعي. الأوبئة والمخاطر البيولوجية الأخرى، وأزمة المناخ المتصاعدة، والتهديدات السيبرانية والرقمية، والاضطرابات الاقتصادية الدولية، والأزمات الإنسانية الممتدة، والتطرف العنيف والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، كلها عوامل عميقة، وفي بعض الحالات مخاطر وجودية. لا يمكن معالجة أيّ منها بشكل فعّال من قِبل دولة واحدة تعمل بمفردها. ولا يمكن التعامل مع أيّ منها بشكل فعّال مع وضع الولايات المتحدة على الهامش.

في الوقت الذي أصبحت فيه الحاجة إلى المشاركة الأميركية والتعاون الدولي أكبر من أي وقت مضى فإن الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولتنا، تتعرّض للحصار بشكل متزايد. كما تعرّضت المجتمعات الحرة لتحديات من الداخل من خلال الفساد وعدم المساواة والاستقطاب والشعبوية والتهديدات غير الليبرالية لسيادة القانون. إن الاتجاهات القومية والوطنية - التي تسارعت بسبب أزمة كوفيد -19 - تنتج عقلية كل دولة لنفسها تجعلنا جميعًا أكثر عزلة وأقلّ ازدهارًا وأقلّ أمانًا. وتتعرّض الدول الديمقراطية أيضًا لتحدّيات متزايدة من الخارج من قبل القوى الاستبدادية المعادية. تستخدم القوى المناهضة للديمقراطية المعلومات المضللة والتضليل والفساد المسلّح لاستغلال نقاط الضعف المتصوّرة وزرع الانقسام داخل وبين الدول الحرّة، وتقويض القواعد الدولية القائمة، وتعزيز نماذج بديلة للحكم الاستبدادي. إن عكس هذه الاتجاهات أمر ضروري لأمننا القومي. يجب أن تقود الولايات المتحدة بقوة نموذجنا، وسيتطلب ذلك عملًا شاقًا في الداخل - لتحصين الركائز التأسيسية لديمقراطيتنا، والتصدي حقًا للعنصرية النظامية، والوفاء بوعدنا كأمة من المهاجرين. سيكون نجاحنا منارة للديمقراطيات الأخرى التي تتشابك حريتها مع أمننا وازدهارنا وأسلوب حياتنا.

ويجب علينا أيضًا أن نتعامل مع حقيقة أن توزيع القوة في جميع أنحاء العالم آخذ في التغير، مما يخلق تهديدات جديدة. فالصين، على وجه الخصوص، أصبحت بسرعة أكثر حزمًا. إنها المنافس الوحيد القادر على الجمع بين قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية

والتكنولوجية لتشكيل تحدّ مستدام لنظام دولي مستقر ومنفتح. ولا تزال روسيا مصمّمة على تعزيز نفوذها العالمي ولعب دور تخريبي على المسرح العالمي. كما استثمرت كل من بكين وموسكو بشكل كبير في الجهود الرامية إلى التحقق من قوة الولايات المتحدة ومنعنا من الدفاع عن مصالحنا وحلفائنا في جميع أنحاء العالم. وتواصل الجهات الفاعلة الإقليمية مثل إيران وكوريا الشمالية السعي وراء قدرات وتقنيات تغيّر قواعد اللعبة، بينما تهدد حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها وتتحدى الاستقرار الإقليمي.

كما نواجه تحديات داخل البلدان التي تكون حوكمتها هشة، ومن جهات فاعلة مؤثرة من غير الدول لديها القدرة على زعزعة المصالح الأميركية. ولا يزال كل من الإرهاب والتطرف العنيف على الصعيدين المحلي والدولي، يمثلان تهديدات كبيرة. ولكن على الرغم من هذه التحدّيات الحادة فإن المزايا الدائمة للولايات المتحدة - عبر جميع أشكال قوتنا وأبعادها - تمكننا من تشكيل مستقبل السياسة الدولية لتعزيز مصالحنا وقيمنا وخلق عالم أكثر حرية وأمانًا وازدهارًا.

هذا العمل بالغ الأهمية لأن التحالفات والمؤسسات والاتفاقيات والمعايير التي تضمن النظام الدولي الذي ساعدت الولايات المتحدة على تأسيسه يتم اختبارها. وفي خضمّ التغير السريع والأزمة المتصاعدة أصبحت عيوب النظام وأوجه عدم الإنصاف فيه واضحة، وقد تسبّب الجمود والتنافس بين الدول في العديد من أنحاء العالم - بما في ذلك العديد من الأميركيين - بالتشكيك في استمرار أهميته. ولا يمكن للولايات المتحدة العودة إلى العمل كالمعتاد، ولا يمكن ببساطة استعادة النظام السابق. لكن هذا أيضًا يمثل فرصة - للعمل والتكيّف والإصلاح وتبنّي مبادرات جريئة تجمع الدول ذات التفكير المماثل والجهات الفاعلة المؤثرة من غير الدول معًا بطرق جديدة. جنبًا إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا، يمكننا تحديث بنية التعاون الدولي لمواجهة تحديات هذا القرن من التهديدات الإلكترونية إلى تغير المناخ والفساد والاستبداد الرقمي.

وأخيرًا، إن السعي وراء العديد من هذه الاتجاهات العامة هو ثورة في التكنولوجيا تشكّل خطرًا ووعدًا. تتسابق القوى الرائدة في العالم لتطوير ونشر التقنيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمّية، التي يمكن أن تشكل كل شيء من التوازن الاقتصادي والعسكري بين الدول إلى مستقبل العمل والثروة وعدم المساواة داخلها. إن الإمكانات المستقبلية هائلة: التقدم في تقنيات الطاقة النظيفة ضروري لإبطاء تغيّر المناخ؛ يمكن للتكنولوجيا الحيوية أن تطلق علاجات للأمراض؛ وستمهّد البنية التحتية للاتصالات من الجيل

التالي 5G الطريق لتقدم هائل في التجارة والوصول إلى المعلومات. كما ستشكّل التغييرات السريعة في التكنولوجيا كل جانب من جوانب حياتنا ومصالحنا الوطنية، لكن اتجاه الثورة التكنولوجية وعواقبها تظل غير مستقرة. ولا تزال التقنيات الناشئة غير خاضعة إلى حد كبير للقوانين أو المعايير المصمّمة لتركيز الحقوق والقيم الديمقراطية، وتعزيز التعاون، وإرساء الحواجز ضد سوء الاستخدام أو الأعمال الخبيثة، وتقليل عدم اليقين وإدارة مخاطر أن تؤدي المنافسة إلى الصراع. ويجب على أميركا أن تعيد الاستثمار في الحفاظ على تفوّقنا العلمي والتكنولوجي وأن تقود مرة أخرى، وفي العمل جنبًا إلى جنب مع شركائنا لوضع القواعد والممارسات الجديدة التي ستسمح لنا باغتنام الفرص التي تتطور في التكنولوجيا الحالية.

أولويات الأمن القومي

استمرت المصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة منذ تأسيس الجمهورية. اليوم، يتطلب تعزيز هذه المصالح اتباع نهج جديد يتم تحديثه لمواجهة تحديات عصرنا. إن واجبنا الأكثر جدّية هو حماية أمن الشعب الأميركي. وهذا يتطلب منا مواجهة التحديات ليس فقط من القوى العظمى والخصوم الإقليميين، ولكن أيضًا من الجهات الفاعلة العنيفة والإجرامية من غير الدول والمتطرفين، ومن التهديدات مثل تغير المناخ والأمراض المعدية والهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة التي لا تحترم الحدود الوطنية.

لدينا مصلحة دائمة في توسيع الازدهار الاقتصادي والفرص، ولكن يجب علينا إعادة تعريف المصالح الاقتصادية الأميركية من حيث سُبل عيش العائلات العاملة، بدلًا من أرباح الشركات أو الثروة الوطنية الإجمالية. وهذا يضع حتمية على التعافي الاقتصادي القائم على النمو العادل والشامل، فضلًا عن الاستثمارات لتشجيع الابتكار، وتعزيز القدرة التنافسية الوطنية، وإيجاد وظائف ذات رواتب جيدة، وإعادة بناء سلاسل التوريد الأميركية للسلع الحيوية، وتوسيع الفرص لجميع الأميركيين. وعلينا أن نظل ملتزمين بإدراك القيم الديمقراطية في صميم أسلوب الحياة الأميركي والدفاع عنها. وهذا يعني أكثر من مجرّد الحفاظ على الوضع الراهن - فهو يعني إعادة تنشيط ديمقراطيتنا، والالتزام بمُثلنا وقيمنا لجميع الأميركيين، والدفاع عن قيمنا في الخارج، بما في ذلك توحيد الديمقراطيات في العالم لمكافحة التهديدات للمجتمعات الحرة.

يتطلب ضمان أمننا القومي في جوهره القيام بما يلي:

- الدفاع عن المصادر الأساسية للقوة الأميركية ورعايتها، بما في ذلك شعبنا واقتصادنا ودفاعنا الوطني وديمقراطيتنا في الداخل
- تعزيز التوزيع المناسب للسلطة لردع ومنع الخصوم من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها بشكل مباشر أو منع الوصول إلى المشاعات العالمية أو السيطرة على المناطق الرئيسة
- القيادة والحفاظ على نظام دولي مستقر ومنفتح تدعمه تحالفات ديمقراطية قوية وشراكات ومؤسسات وقواعد متعددة الأطراف.

لا يمكننا القيام بأي من هذا العمل بمفردنا. لهذا السبب سنعمل على تنشيط وتحديث تحالفاتنا وشراكاتنا في جميع أنحاء العالم. على مدى عقود وقف حلفاؤنا إلى جانبنا ضد التهديدات والأعداء المشتركين، وعملوا جنبًا إلى جنب لتعزيز مصالحنا وقيمنا المشتركة. إنهم مصدر هائل للقوة وميزة أميركية فريدة تساعد على تحمّل المسؤوليات المطلوبة للحفاظ على أمتنا آمنة وازدهار شعبنا. تمكّننا تحالفاتنا الديمقراطية من تقديم جبهة مشتركة، وإنتاج رؤية موحدة، وتجميع قوتنا لتعزيز المعايير العالية، وإنشاء قواعد دولية فعالة، ومحاسبة دول مثل الصين. لهذا السبب سوف نعيد التأكيد وسنستثمر ونحدّث كلّ من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتحالفاتنا مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا - والتي تعدّ، إلى جانب تحالفاتنا وشراكاتنا العالمية الأخرى، أعظم الأصول الاستراتيجية لأميركا. وسنعمل مع الحلفاء لتقاسم المسؤوليات بشكل عادل، مع تشجيعهم على الاستثمار في مزاياهم النسبية ضد التهديدات الحالية والمستقبلية المشتركة.

وسنضاعف، بالإضافة إلى تحالفاتنا الأساسية، جهودنا أيضًا في بناء الشراكات في جميع أنحاء العالم، لأن قوتنا تتضاعف عندما نجمع الجهود لمواجهة التحديات المشتركة، ومشاركة التكاليف، وتوسيع دائرة التعاون. وأثناء قيامنا بذلك سوف ندرك أن مصالحنا الوطنية الحيوية تفرض أعمق اتصال مع منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا ونصف الكرة الغربي. وسنضع في اعتبارنا قيمنا ومصالحنا بينما ننخرط مع الدول الشريكة. كما سنعمل على تعميق شراكتنا مع الهند والعمل جنبًا إلى جنب مع نيوزيلندا، وكذلك سنغافورة وفيتنام ودول أخرى أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، لتعزيز الأهداف المشتركة. واعترافًا بروابط التاريخ المشترك والتضحية، سنعزز شراكتنا مع دول جزر المحيط الهادئ. وسنعيد إلزام أنفسنا بشراكاتنا عبر الأطلسي، وصياغة جدول أعمال مشترك قوي مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بشأن القضايا المحددة في عصرنا.

ونظرًا لأن المصالح الوطنية الحيوية للولايات المتحدة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بثروات أقرب جيراننا في الأميركتين، سوف نوسّع مشاركتنا وشراكاتنا في جميع أنحاء نصف الكرة الغربي - وخاصة مع كندا والمكسيك - بناءً على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والالتزام بالازدهار الاقتصادي والأمن وحقوق الإنسان والكرامة. ويشمل ذلك العمل مع الكونغرس لتزويد أميركا الوسطى بمساعدات بقيمة 4 مليارات دولار على مدار أربع سنوات، واتخاذ خطوات أخرى لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن البشري والهجرة غير القانونية، بما في ذلك الفقر والعنف الإجرامي والفساد - المشكلات التي تفاقمت بشكل كبير بسبب فيروس كورونا. والركود العميق وأزمة الديون التي أحدثها في جميع أنحاء أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسوف نتعاون لمواجهة الآثار الإقليمية لتغير المناخ، بينما نساعد جيراننا على الاستثمار في الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية.

أما في الشرق الأوسط فسنحافظ على التزامنا الصارم بأمن "إسرائيل"، بينما نسعى لتعزيز تكاملها مع جيرانها واستئناف دورنا كمشجع لحل الدولتين القابل للحياة. وسنعمل مع شركائنا الإقليميين لردع العدوان الإيراني والتهديدات للسيادة والسلامة الإقليمية وتعطيل القاعدة والشبكات الإرهابية ذات الصلة ومنع عودة داعش ومعالجة الأزمات الإنسانية ومضاعفة جهودنا لحل النزاعات المسلحة المعقدة التي تهدد المنطقة. لكننا لا نعتقد أن القوة العسكرية هي الرد على تحديات المنطقة، ولن نعطي شركاءنا في الشرق الأوسط شيكًا على بياض لمتابعة سياسات تتعارض مع المصالح والقيم الأميركية. لهذا السبب سحبنا الدعم الأميركي للعمليات العسكرية الهجومية في اليمن ودعمنا جهود الأمم المتحدة لإنهاء الحرب. يتمثل هدفنا في تهدئة التوترات الإقليمية وخلق مساحة للناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط لتحقيق تطلعاتهم.

وسنواصل أيضًا بناء الشراكات في أفريقيا، والاستثمار في المجتمع المدني وتعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية طويلة الأمد. سنشارك مع الاقتصادات الأفريقية الديناميكية والسريعة النمو، حتى عندما نقدّم المساعدة للبلدان التي تعاني من سوء الإدارة والضائقة الاقتصادية والصحة وانعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب الوباء. كما سنعمل على إنهاء أكثر النزاعات دموية في القارة ومنع نشوب نزاعات جديدة، مع تعزيز التزامنا بالتنمية والأمن الصحي والاستدامة البيئية والتقدم الديمقراطي وسيادة القانون. وسنساعد الدول الأفريقية على مكافحة التهديدات التي يشكّلها تغير المناخ والتطرف العنيف، وسندعم استقلالها الاقتصادي والسياسي في مواجهة النفوذ الأجنبي غير المبرر.

وبالإضافة إلى إعادة الالتزام بتحالفاتنا وشراكاتنا، ستتبنى الولايات المتحدة مرة أخرى التعاون الدولي نحو عالم أفضل وأكثر أمانًا ومرونة وازدهارًا. سوف نتحرك بسرعة لاستعادة مكانتنا القيادية في المؤسسات الدولية، عبر الانضمام إلى المجتمع الدولي لمعالجة أزمة المناخ وغيرها من التحديات المشتركة. لقد دخلنا بالفعل في اتفاق باريس للمناخ وقمنا بتعيين مبعوث رئاسي خاص للمناخ، وهي الخطوات الأولى نحو استعادة قيادتنا والعمل جنبًا إلى جنب مع الآخرين لمكافحة الخطر الحاد الذي يمثله الارتفاع السريع في درجات الحرارة. كانت أزمة المناخ في طور التكوين لقرون، وحتى مع العمل العدواني، ستشهد الولايات المتحدة والعالم زيادة في الظواهر المناخية القاسية والضغوط البيئية في السنوات المقبلة. ولكن إذا فشلنا في التحرك الآن، فسوف نفوّت فرصتنا الأخيرة لتجنّب أكثر العواقب الوخيمة لتغير المناخ على صحة شعبنا واقتصادنا وأمننا وكوكبنا. هذا هو السبب في أننا سنجعل التحول في مجال الطاقة النظيفة ركيزة أساسية لجهودنا للتعافي الاقتصادي في الداخل، مما يولّد الرخاء المحلي والمصداقية الدولية كقائد لأجندة تغير المناخ العالمي. وفي الأشهر المقبلة سنجمع الاقتصادات الرئيسة في العالم وسنسعى إلى رفع مستوى طموح جميع الدول، بما في ذلك دولتنا، لخفض انبعاثات الكربون العالمية بسرعة، مع تعزيز المرونة أيضًا في مواجهة تغير المناخ في الداخل وفي البلدان المعرّضة للخطر. وإلى جانب هذه الجهود سنساعد الشركاء في جميع أنحاء العالم على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وسنكون مستعدين لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للدول والمجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية.

وسننضمّ أيضًا إلى المجتمع الدولي لمكافحة التهديد المستمر الذي يشكّله كوفيد-19 والأمراض المعدية الأخرى التي يُحتمل أن تتسبب في انتشار الأوبئة. وسنقود منظمة الصحة العالمية، وسنعمل على إصلاح المنظمة وتقويتها. وأثناء قيامنا بذلك سنشجع على إصلاحات لتحسين الوكالة ودور الأمم المتحدة في مواجهة هذا الوباء والاستعداد للوباء التالي. لقد بدأنا بالفعل في حشد استجابة دولية لـ كوفيد-19 بمساهمة أولية بقيمة 2 مليار دولار لـ COVAX إلى جانب تعهد بتقديم 2 مليار دولار إضافية في الأشهر والسنوات القادمة. وبالعمل جنبًا إلى جنب مع الأمم المتحدة ومجموعة السبع ومجموعة العشرين والاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى، من خلال أجندة الأمن الصحي العالمي، ومع المؤسسات المالية الدولية، سنقدّم الدعم للإمدادات الطبية التي تشتد الحاجة إليها وللوصول إلى التشخيصات والمداواة واللقاحات. كما سننضم إلى الآخرين لمواجهة التحديات الخطيرة الناجمة عن الوباء أو تفاقمه، بما في ذلك الديون المتزايدة وتزايد الفقر وتدهور الأمن الغذائي وتفاقم العنف القائم على الجنس. وسنقوم بتنشيط وتوسيع مبادرات الصحة والأمن الصحي العالمية لجميع الدول للحدّ

من مخاطر الكوارث البيولوجية في المستقبل، سواء كانت تحدث بشكل طبيعي أو عرضيّ أو متعمّد.

يتم تعزيز مصالح أميركا في الداخل من خلال تحسين الحياة على مستوى العالم. وتتضاعف قوتنا عندما نوحّد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة ونتقاسم الأعباء ونوسّع دائرة التعاون. ومن خلال وكالات التنمية وأدوات التمويل الخاصة بنا سوف نقدم المساعدة الخارجية لتعزيز الاستقرار العالمي وتقديم بديل لنماذج التنمية الضارّة. وسوف نستثمر في الأمن الغذائي والمائي المُراعي للمناخ وفي الزراعة المرنة، من أجل الوقاية من الأمراض وتحسين الصحة العامة والتغذية. كما سنعمل على ضمان تعليم عالي الجودة ومنصف وفرص للأطفال والشباب. وسنعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الشّاذّين وتمكين المرأة كجزء من التزامنا الأوسع بالنمو الاقتصادي الشامل والتماسك الاجتماعي. فالتنمية العالمية هي من بين أفضل وسائلنا للتعبير عن قيمنا وتجسيدها، مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق مصالح أمننا القومي. باختصار، إن برامجنا وشراكاتنا الخاصة بالمساعدة الخارجية هي الشيء الصحيح والذكي الذي يجب القيام به.

ونظرًا لأن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مهما كانت غير كاملة، تظل ضرورية لتعزيز مصالحنا، سننضم مجددًا كمشارك كامل وسنعمل على الوفاء بالتزاماتنا المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وعبر مجموعة من القضايا الحاسمة - من تغير المناخ إلى الصحة العالمية، والسلام والأمن، والاستجابة الإنسانية، وتنشيط الديمقراطية وحقوق الإنسان، والاتصال الرقمي وإدارة التكنولوجيا، والتنمية المستدامة والشاملة، والنزوح القسري والهجرة –يتطلب التعاون العالمي الفعال والإصلاح المؤسسي من أميركا استئناف دور قيادي في المنظمات متعددة الأطراف. ومن المهم أيضًا أن تستمر هذه المؤسسات في عكس القيم والتطلعات والمعايير العالمية التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة منذ تأسيسها قبل 75 عامًا، بدلًا من الأجندة الاستبدادية. ففي عالم يتعمق فيه التنافس لن نتنازل عن هذه المنطقة الحيوية.

وفي حين عودتنا إلى النظام الدولي سنتصدّى للتهديد الوجودي الذي تشكّله الأسلحة النووية. وسوف نتجنّب سباقات التسلّح المكلفة ونعيد ترسيخ مصداقيتنا كقائد في الحدّ من التسلح. ولهذا تحركنا بسرعة لتمديد معاهدة ستارت الجديدة مع روسيا. وسنتابع أيضًا، حيثما أمكن، ترتيبات جديدة لتحديد الأسلحة. سنتخذ خطوات لتقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا للأمن القومي، مع ضمان بقاء رادعنا الاستراتيجي آمنًا وفعّالًا وأن تظل التزامات

الردع الموسعة لحلفائنا قوية وذات مصداقية. وسننخرط في حوار هادف مع روسيا والصين حول مجموعة من التطورات التكنولوجية العسكرية الناشئة التي تضمن الاستقرار الاستراتيجي.

وستكون القيادة الأميركية المتجددة لمنع الانتشار ضرورية أيضًا لتقليل المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية. ومن خلال العمل مع الحلفاء والشركاء سنواصل الدبلوماسية القائمة على المبادئ لمعالجة البرنامج النووي الإيراني وأنشطته الأخرى المزعزعة للاستقرار. كما سنعمل على تمكين دبلوماسيينا للعمل على تقليل التهديد الذي تشكله البرامج النووية والصاروخية المتزايدة لكوريا الشمالية، والوقوف جنبًا إلى جنب مع جمهورية كوريا واليابان. وسنجدد جهودنا لعزل المواد الانشطارية والإشعاعية في جميع أنحاء العالم.

ومن خلال تعزيز مصالح أميركا على الصعيد العالمي سوف نتخذ خيارات ذكية ومنضبطة فيما يتعلق بدفاعنا القومي والاستخدام المسؤول لجيشنا، مع الارتقاء بالدبلوماسية كأداة لنا كملاذ أول. إن وجود جيش قوي يتناسب مع البيئة الأمنية هو ميزة أميركية حاسمة. ولن تتردد الولايات المتحدة أبدًا في استخدام القوة عند الضرورة للدفاع عن مصالحنا الوطنية الحيوية. سنضمن أن قواتنا المسلحة مجهزة لردع خصومنا والدفاع عن شعبنا ومصالحنا وحلفائنا وهزيمة التهديدات التي تظهر. لكن استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول. يجب أن تكون الدبلوماسية والتنمية وفن الحكم الاقتصادي الأدوات الرئيسة للسياسة الخارجية الأميركية. يجب استخدام القوة العسكرية فقط عندما تكون الأهداف والمهمة واضحة وقابلة للتحقيق، وعندما تتطابق القوة مع الموارد المناسبة وكجزء من استراتيجية متكاملة، وعندما تكون متسقة مع قيمنا وقوانيننا، وبموافقة مستنيرة من الشعب الأميركي. وسوف ترتكز القرارات على تقاليدنا القوية للسيطرة المدنية على الجيش والعلاقات المدنية العسكرية السليمة. وعندما تكون القوة مطلوبة سنستخدمها جنبًا إلى جنب مع الشركاء الدوليين والمحليين حيثما أمكن ذلك لتعزيز الفعالية والشرعية ومشاركة الأعباء واستثمار الآخرين في النجاح.

إن الدفاع عن أميركا يعني أيضًا تحديد أولويات واضحة ضمن ميزانيتنا الدفاعية. أولًا وقبل كل شيء، سنواصل الاستثمار في الأشخاص الذين يخدمون في قوة المتطوّعين لدينا وعائلاتهم. وسنحافظ على الاستعداد وسنضمن بقاء القوات المسلحة الأميركية أفضل قوة مدرّبة ومجهّزة في العالم. أما في مواجهة التحدّيات الاستراتيجية من الصين المتزايدة الحزم وتزعزع استقرار روسيا، فسنقيّم الهيكل المناسب والقدرات وحجم القوة، وبالعمل مع

الكونغرس، سنحوّل تركيزنا من المِنصّات القديمة وأنظمة الأسلحة غير الضرورية إلى تحرير موارد للاستثمار في التقنيات المتطورة والقدرات التي ستحدّد ميزتنا العسكرية والأمنية الوطنية في المستقبل. سنعمل على تبسيط عمليات تطوير واختبار واكتساب ونشر وتأمين هذه التقنيات. سوف نضمن أن لدينا القوة العاملة الماهرة لاكتسابها ودمجها وتشغيلها. وسنشكّل الأطُر الأخلاقية والمعيارية لضمان استخدام هذه التقنيات بشكل مسؤول. وسنحافظ على كفاءة قوات العمليات الخاصة للتركيز على الاستجابة للأزمات والمهمات ذات الأولوية لمكافحة الإرهاب والحرب غير التقليدية. وسنطوّر قدراتنا على المنافسة بشكل أفضل وردع أعمال المنطقة الرمادية. كما سنعطي الأولوية للاستثمارات الدفاعية في المرونة المناخية والطاقة النظيفة. وسنعمل على ضمان أن تكون وزارة الدفاع مكانًا يتسم بتكافؤ الفرص حقًا حيث لا يواجه أفراد خدمتنا التمييز أو ويلات التحرش والاعتداء الجنسيين.

يجب على الولايات المتحدة ألا تخوض، ولن تخوض، في "حروب أبدية" كلّفت آلاف الأرواح وتريليونات الدولارات. سنعمل على إنهاء أطول حرب أميركية في أفغانستان بشكل مسؤول مع ضمان ألا تصبح أفغانستان مرة أخرى ملاذًا آمنًا للهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة. وفي مكان آخر، بينما نضع أنفسنا لردع خصومنا والدفاع عن مصالحنا، والعمل جنبًا إلى جنب مع شركائنا، سيكون وجودنا أقوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأوروبا. أما في الشرق الأوسط، سنقوم بتصحيح حجم وجودنا العسكري إلى المستوى المطلوب لتعطيل الشبكات الإرهابية الدولية وردع العدوان الإيراني وحماية المصالح الأميركية الحيوية الأخرى. ستوجه مراجعة الموقف العالمي هذه الخيارات، وتضمن أنها تتماشى مع أهدافنا الإستراتيجية وقيمنا ومواردنا. وسنجري هذه التعديلات بما يتفق مع سلامة موظفينا وبالتشاور الوثيق مع حلفائنا وشركائنا.

وبينما نفي بوعدنا بوضع الشعب الأميركي - وخاصة العائلات العاملة - في مركز إستراتيجيتنا للأمن القومي، يجب أن تعكس سياساتنا حقيقة أساسية: في عالم اليوم الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي. وقوة الطبقة الوسطى الأميركية - العمود الفقري لهذه الأمة - هي ميزة أميركية طويلة الأمد. لهذا السبب يجب أن تخدم سياساتنا التجارية والاقتصادية الدولية جميع الأميركيين، وليس القلة المتميزة فقط. ويجب أن تعمل السياسة التجارية على تنمية الطبقة الوسطى الأميركية، وخلق وظائف جديدة وأفضل، ورفع الأجور، وتقوية المجتمعات. سوف نتأكد من أن قواعد الاقتصاد الدولي لا تميل ضد الولايات المتحدة. وسنفرض قواعد التجارة الحالية وننشئ قواعد جديدة تعزز العدالة. وسوف نضمن أن النمو الذي نروّج له من خلال

سياساتنا التجارية والاستثمارية الدولية دائم ومنصف. كما سنعمل مع حلفائنا لإصلاح منظمة التجارة العالمية بحيث تعمل على دعم الوظائف الأميركية والقيم التي نتشاركها مع الملايين حول العالم - بما في ذلك حقوق العمل، وتكافؤ الفرص، والإشراف البيئي. ولن نتابع الصفقات التجارية الجديدة إلا بعد أن نقوم باستثمارات في العمال والمجتمعات الأميركية. وبينما نتفاوض مع الدول الأخرى سوف ندافع عن العمال الأميركيين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حتى مع استمرارنا في ضمان قدرة جميع الشركات الأميركية على المنافسة بنجاح في الخارج. وسيكون لدينا مجموعات عمالية وبيئية على الطاولة ونصرّ على أن جميع الاتفاقيات الاقتصادية لديها حماية عمالية وبيئية عالية. كما سنعمل مع الدول ذات التفكير المماثل لتعزيز نظام تجاري دولي يعزز الانتقال العالمي إلى الطاقة النظيفة. وسنضمن أن تعزز سياساتنا الاقتصادية الدولية سياساتنا المحلية لدعم العمال والشركات الصغيرة والبنية التحتية، وسنعمل على دمج التدابير لمواجهة التحديات الانتقالية والتوزيعية. وسنجدد التزامنا بالشراكة مع القطاع الخاص في استثماراتنا التنموية، وسنسعى لخلق فرص استثمارية للشركات الأميركية في الدول النامية. وسنعطي أولوية قصوى لاكتشاف ومنع وإدارة الصدمات الاقتصادية العالمية التي أصابت الأسر الأميركية بشدة.

وفي وقت الأزمات المتعددة والمتقاطعة يجب أن ندرك أن قوتنا في الخارج تتطلب من الولايات المتحدة إعادة البناء بشكل أفضل في الداخل. يعدّ الاقتصاد الوطني الديناميكي والشامل والمبتكر مع ازدهار السكان ميزة أميركية حاسمة يجب تجديدها. يبدأ ذلك من خلال الاستجابة الحاسمة للصحة العامة والأزمات الاقتصادية التي تسبب بها كوفيد-19. إن استراتيجيتنا الوطنية - التي عززتها الإجراءات التنفيذية الاثني عشر الأولية التي أصدرها الرئيس بايدن في أول يومين له في منصبه - تركز على استعادة ثقة الشعب الأميركي وشنّ حملة تطعيم آمنة وفعالة وشاملة؛ والتخفيف من انتشار المرض من خلال ارتداء الأقنعة والاختبار وتوسيع القوى العاملة في مجال الصحة العامة وبيانات أفضل. وسنزيد الإغاثة في حالات الطوارئ، وسنطبّق قانون الإنتاج الدفاعي، وسنعيد فتح المدارس والشركات بأمان، وسنشجع السفر الآمن. ستركّز جهودنا للتصدي لـكوفيد-19 على حماية الأشخاص الأكثر تعرضًا للخطر، وتعزيز العدالة، ونشر إرشادات موثوقة للصحة العامة بقيادة العلم. أما لمعالجة الأزمة الاقتصادية، فسنعمل مع الكونغرس لتوفير الإغاثة المستدامة للعمال والأسر والشركات الصغيرة والمجتمعات والبدء في القيام باستثمارات بعيدة المدى لخلق ملايين الوظائف الجديدة ذات الأجر الجيد في البنية التحتية والتصنيع والتكنولوجيا، وتقديم الرعاية.

وبينما نتخذ الخطوات العاجلة المطلوبة للتعافي على المدى القريب، يجب علينا أيضًا اغتنام الفرصة التاريخية أمامنا لإعادة البناء بطرق تجعل أميركا أكثر مرونة وأمانًا على المدى الطويل. هذا هو السبب في أننا سنعيد بناء وتعزيز التأهب الفيدرالي والولائي والمحلي للتعامل ليس فقط مع هذا الوباء، ولكن أيضًا مع الوباء التالي. وسنعمل على استعادة قيادة الولايات المتحدة في مجال الصحة العالمية والأمن الصحي، وبناء الاستعداد الجماعي العالمي والقدرة على اكتشاف الأمراض المعدية والتهديدات البيولوجية واحتوائها بسرعة. كما سنستثمر في المخزونات الحرجة ونضمن أن سلاسل التوريد للأدوية والمعدات الطبية وغيرها من المواد الحيوية المطلوبة أثناء الأزمة لا تعتمد بشكل مفرط على الشبكات الخارجية المعرّضة للانقطاع. وسوف نجعل اقتصادنا أكثر مرونة في مواجهة الصدمات العالمية مثل كوفيد-19 وتلك الناجمة عن تغير المناخ.

تتطلب إعادة البناء بشكل أفضل أيضًا عقدًا اجتماعيًا محدّثًا يعامل العمال الأميركيين والأسر العاملة على أنهم ضروريون في جميع الأوقات، وليس فقط في أوقات الأزمات - بأجور أعلى ومزايا أقوى ومفاوضة جماعية وأماكن عمل منصفة وآمنة. سنقوم بتعبئة التصنيع والابتكار في الولايات المتحدة لضمان صنع المستقبل في أميركا، وفي كل أميركا. كما سنستفيد من البراعة الأميركية لبناء بنية تحتية حديثة وضمان أن تخلق استثماراتنا وظائف نقابية جيدة توسّع الطبقة الوسطى.

ومن الأمور المركزية في هذه الأجندة بناء مستقبل طاقة عادل ونظيف ومَرِن، وهو أمر مطلوب بشكل عاجل لدرء المخاطر الوجودية التي تشكّلها أزمة المناخ. يعدّ القيام بذلك أمرًا ضروريًا لتحفيز الابتك، وتنمية وظائف ذات رواتب عالية وضمان القدرة التنافسية للولايات المتحدة في العقود القادمة. كما سنعمل على زيادة الاستثمارات بشكل كبير في مجال البحث والتطوير والنشر التكنولوجي الذي من شأنه أن يدعم المستقبل الذي نسعى إليه من دون انبعاثات كربونية - حيث تكون القيادة العالمية جاهزة للاستحواذ وحيث يمكن للابتكار الأميركي أن يولّد فرص عمل ونموّ في تلبية احتياجات السوق العالمية. وسوف نستخدم المشتريات الفيدرالية لتحفيز الطلب على التقنيات النظيفة الهامة مثل السيارات الكهربائية. وسندعم النمو المتسارع في نشر الطاقة المتجددة، والاستثمار في البنية التحتية الملائمة للمناخ، وبناء القدرة على المرونة في مواجهة تغير المناخ، وتحديث شبكة الطاقة لدينا، وتوفير القيادة الدولية المطلوبة لتشجيع البلدان في جميع أنحاء العالم على فعل الشيء نفسه.

وعلى نطاق أوسع، سوف نحافظ على ميزة الابتكار الأميركية لتحسين حياة جميع الأميركيين. سنضاعف استثماراتنا في العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك في البحث والتطوير، وتقنيات الحوسبة التأسيسية، والتصنيع المحلي الرائد، لتمكين السعي لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والصحية والتكنولوجيا الحيوية والطاقة والمناخ، ومجالات الأمن القومي. وسنحمي استثماراتنا باليقظة والتبصّر، من أجل صياغة وتوسيع المزايا الاستراتيجية الدائمة. كما سنقوم بتوسيع قوتنا العاملة في مجالي العلوم والتكنولوجيا من خلال الاستثمار في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث تفقد أميركا قوتها حاليًا، واستعادة نقاط القوة التاريخية لأمتنا من خلال ضمان تحفيز سياسة الهجرة الخاصة بنا بحيث يبقى أفضل وأذكى الأشخاص في العالم للدراسة والعمل في أميركا. وسنقوم ببناء بنية تحتية رقمية للقرن الواحد والعشرين، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة الشامل والميسور التكلفة وشبكات الجيل الخامس الآمنة. وسوف نستكشف الفضاء الخارجي ونستخدمه لصالح البشرية، سوف نضمن سلامة واستقرار وأمن أنشطة الفضاء الخارجي. وسنضع معايير تكنولوجية ناشئة لتعزيز أمننا وقدرتنا التنافسية الاقتصادية وقيمنا. ومن خلال هذه المبادرات سوف نتشارك مع الأصدقاء والحلفاء الديمقراطيين لتضخيم مزايانا التنافسية الجماعية.

وبينما نعزز قاعدتنا العلمية والتكنولوجية سنجعل الأمن السيبراني أولوية قصوى، مع تعزيز قدرتنا واستعدادنا ومرونتنا في الفضاء السيبراني. وسنرتقي بالأمن السيبراني باعتباره ضرورة حتمية عبر الحكومة. سنعمل معًا لإدارة المخاطر ومشاركتها، وسنشجع التعاون بين القطاع الخاص والحكومة على جميع المستويات من أجل بناء بيئة آمنة ومأمونة على الإنترنت لجميع الأميركيين. كما سنقوم بتوسيع استثماراتنا في البنية التحتية والأشخاص الذين نحتاج إليهم للدفاع بفعالية عن الأمة ضد النشاط السيبراني الخبيث، عبر توفير الفرص للأميركيين من خلفيات متنوّعة بينما نبني قاعدة مواهب لا مثيل لها. وسنجدد التزامنا بالمشاركة الدولية في القضايا الإلكترونية، والعمل جنبًا إلى جنب مع حلفائنا وشركائنا لدعم المعايير العالمية الحالية وتشكيل معايير عالمية جديدة في الفضاء الإلكتروني. وسنحاسب الجهات الفاعلة على النشاط السيبراني المدمّر أو التخريبي أو المزعزع للاستقرار بأي طريقة أخرى، وسنردّ بسرعة وبشكل متناسب على الهجمات الإلكترونية من خلال فرض تكاليف باهظة عبر الوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية.

تتطلب إعادة البناء بشكل أفضل أن نُلزم أنفسنا بتنشيط ديمقراطيتنا. تُعدّ مُثُل أميركا للديمقراطية والمساواة والتنوّع مصدرًا أساسيًا ودائمًا للميزة - لكنها ليست مسلّمة. إن تبنّي هذه الميزة يعني الارتقاء إلى مستوى الوعود التأسيسية لأمتنا، وتعزيز عملياتنا ومثلنا الديمقراطية وتجديدها، وأن نُثبت من خلال أفعالنا أن الديمقراطية ضرورية لمواجهة تحديات عصرنا. سنكافح قمع الناخبين والحرمان المؤسسي من حق التصويت. وسنطلب الشفافية والمساءلة في حكومتنا، وسنقضي على الفساد، وسنواجه الدور المشوّه للمال في سياستنا. كما سنعيد الالتزام بسيادة القانون، وسنستعيد الاحترام للفصل الدستوري بين السلطات واستقلال القضاء، وسنجدد الإيمان بالطبيعة غير السياسية لوكالات إنفاذ القانون الفيدرالية ومجتمع الاستخبارات ودبلوماسيينا وموظفينا المدنيين والجيش وسنعيد التأكيد على أهمية حرية التعبير وحرية الصحافة والحق في التظاهر السلمي وغيرها من الحقوق والحريات المدنية الأساسية.

ففي الوقت الذي تحدّى فيه الملايين من الأميركيين كوفيد -19 للمطالبة بالعدالة العِرقية، وعندما وقع الوباء والأزمة الاقتصادية بشدة على الأميركيين السود والبنيّين، فإن إعادة البناء بشكل أفضل أمر مستحيل بدون تعزيز المساواة العِرقية. وهذا يتطلب إصلاحات عميقة للشرطة ونظام العدالة الجنائية لدينا، وخطوات عاجلة لضمان حقوق التصويت للجميع. ولكن هذا لا يكفي. تتطلب مكافحة العنصرية المنهجية اتخاذ إجراءات صارمة لمعالجة الهياكل والسياسات والممارسات التي تساهم في فجوة الثروة والتفاوتات الصحية وعدم المساواة في الوصول إلى التعليم والنتائج وما بعدها.

يجب علينا أيضًا أن نتذكر ونحتفل بأننا أمة من المهاجرين، يعزّزها تنوّعنا في الداخل والخارج. ويجب أن نجدد وعدنا كمكان للجوء، والتزامنا بحماية أولئك الذين يبحثون عن مأوى على أراضينا. هذا هو السبب في أننا أنهينا سياسة فصل الأسرة وحظر السفر التمييزي للإدارة السابقة. لن نتمكن من حل جميع التحدّيات التي نواجهها في الحدود الجنوبية بين عشية وضحاها. لكننا سنضمن إنشاء عملية آمنة وعادلة أجريت وفقًا لقيمنا.

إن الديمقراطية النابضة بالحياة ترفض العنف ذا الدوافع السياسية بجميع أشكاله. على الرغم من النجاحات الكبيرة ضد الإرهاب الدولي، لا يزال هناك تهديد منتشر ومشتّت للأميركيين. يتحدى التطرف العنيف المحلي المبادئ الأساسية لديمقراطيتنا ويطالب بسياسات تحمي السلامة العامة مع تعزيز قيمنا واحترام قوانيننا. لذا يجب علينا تكييف نهجنا في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال مواءمة مواردنا مع التهديدات المتطورة. سنعمل كحكومة

اتحادية موحّدة ومنسّقة لاستخدام مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة لنا بالتنسيق مع نظرائنا في الدولة والمحليين والقبليين والقطاع الخاص والأجانب. ستكون القدرات القوية في مجال إنفاذ القانون والاستخبارات، فضلًا عن التعاون القوي وتبادل المعلومات المناسبة، أمرًا بالغ الأهمية لفهم ومعالجة النطاق الواسع للتطرف العنيف الذي تواجهه أميركا اليوم.

إن عملنا في الدفاع عن الديمقراطية لا ينتهي على أراضينا. فالاستبداد في مسيرة عالمية، وعلينا أن ننضم إلى حلفاء وشركاء متشابهين في التفكير لإعادة إحياء الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. سنعمل جنبًا إلى جنب مع الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم لردع العدوان من الأعداء والدفاع ضدهم. وسنقف مع حلفائنا وشركائنا لمكافحة التهديدات الجديدة التي تستهدف ديمقراطياتنا، بدءًا من العدوان عبر الحدود والهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة والاستبداد الرقمي إلى البنية التحتية وإكراه الطاقة. وسوف نتخذ هدفًا خاصًا في مواجهة الفساد الذي يفسد الديمقراطية من الداخل والذي يتم تسليحه بشكل متزايد من قِبل الدول الاستبدادية لتقويض المؤسسات الديمقراطية. كما سندافع عن حقوق الإنسان ونحميها ونتصدّى للتمييز والظلم والتهميش بجميع أشكاله. وسنقوم بقمع الملاذات الضريبية والتمويل غير المشروع الذي يساهم في عدم المساواة في الدخل ويموّل الإرهاب ويولّد نفوذًا أجنبيًا خبيثًا. وسنقوم بتنسيق استخدام الأدوات الاقتصادية، والاستفادة من قوتنا الجماعية لتعزيز مصالحنا المشتركة. وسنعمل معًا لفرض تكاليف حقيقية على أي شخص يتدخل في عملياتنا الديمقراطية. وسننضم إلى الديمقراطيات ذات التفكير المماثل لتطوير سلاسل التوريد الهامة الموثوقة والبنية التحتية التكنولوجية والدفاع عنها، ولتعزيز التأهّب لمواجهة الأوبئة والطاقة النظيفة. كما سنقود تعزيز المعايير المشتركة وصياغة اتفاقيات جديدة بشأن التقنيات الناشئة والفضاء السيبراني والتهديدات الصحية والبيولوجية والمناخ والبيئة وحقوق الإنسان. وسنعقد قمة عالمية من أجل الديمقراطية لضمان تعاون واسع بين الحلفاء والشركاء بشأن المصالح والقيم التي نعتز بها.

ستعزز هذه الأجندة، مجتمعة، مزايانا الدائمة، وستسمح لنا بالانتصار في المنافسة الاستراتيجية مع الصين أو أي دولة أخرى. إنّ الطريقة الأكثر فاعلية بالنسبة لأميركا للتغلب على الصين الأكثر حزمًا واستبدادية على المدى الطويل هي الاستثمار في شعبنا واقتصادنا وديمقراطيتنا. فمن خلال استعادة مصداقية الولايات المتحدة وإعادة تأكيد القيادة العالمية التطلعية سنضمن أن تضع أميركا، وليس الصين، جدول الأعمال الدولي، وستعمل جنبًا إلى جنب مع الآخرين لتشكيل معايير واتفاقيات عالمية جديدة تعزز مصالحنا وتعكس قيمنا. ومن

خلال تعزيز شبكتنا التي لا مثيل لها والدفاع عنها من الحلفاء والشركاء، والقيام باستثمارات دفاعية ذكية، سنردع أيضًا العدوان الصيني والتهديدات المضادة لأمننا الجماعي وازدهارنا وأسلوب حياتنا الديمقراطي.

وفي الوقت نفسه، إن تنشيط نقاط قوتنا الأساسية أمر ضروري ولكنه غير كافٍ. ففي العديد من المجالات يسعى قادة الصين إلى مزايا غير عادلة، ويتصرّفون بقوة وإكراه، ويقوّضون القواعد والقيم في قلب نظام دولي مفتوح ومستقر. وعندما يهدد سلوك الحكومة الصينية مصالحنا وقيمنا بشكل مباشر سنرد على تحدّي بكين. وسنواجه الممارسات التجارية غير العادلة وغير المشروعة، والسرقة الإلكترونية، والممارسات الاقتصادية القسرية التي تضرّ بالعمال الأميركيين، وتقوّض تقنياتنا المتقدمة والناشئة، وتسعى إلى تآكل ميزتنا الاستراتيجية وقدرتنا التنافسية الوطنية. كما سنضمن أن سلاسل التوريد الخاصة بنا لتقنيات الأمن القومي والإمدادات الطبية بالغة الأهمية آمنة. وسنواصل الدفاع عن الوصول إلى المشاعات العالمية، بما في ذلك حرية الملاحة وحقوق التحليق، بموجب القانون الدولي. وسوف نضع أنفسنا، دبلوماسيًا وعسكريًا، للدفاع عن حلفائنا. وسندعم جيران الصين وشركاءها التجاريين في الدفاع عن حقوقهم في اتخاذ خيارات سياسية مستقلة خالية من الإكراه أو التأثير الأجنبي غير المبرّر. كما سنعمل على تعزيز التنمية ذات القيادة المحلية لمكافحة التلاعب بالأولويات المحلية. وسندعم تايوان، وهي ديمقراطية رائدة وشريك اقتصادي وأمني مهم، بما يتماشى مع الالتزامات الأميركية طويلة الأمد. وسوف نضمن ألّا تضحّي الشركات الأميركية بالقيم الأميركية في ممارسة الأعمال التجارية في الصين. وسندافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، بما في ذلك في هونغ كونغ وشينجيانغ والتبت. وفي كل هذه القضايا سنعمل على صياغة نهج مشترك مع البلدان المتشابهة في التفكير.

وندرك أيضًا أن المنافسة الاستراتيجية لا تمنع، ولا ينبغي أن تمنع، العمل مع الصين عندما يكون ذلك في مصلحتنا الوطنية. والواقع أن تجديد المزايا الأميركية يضمن أننا سنشرك الصين من موقع الثقة والقوة. سنجري دبلوماسية عملية موجّهة نحو النتائج مع بكين وسنعمل على تقليل مخاطر سوء الفهم وسوء التقدير. وسنرحّب بتعاون الحكومة الصينية في قضايا مثل تغير المناخ، والأمن الصحي العالمي، والحدّ من التسلح، وعدم الانتشار حيث تتشابك مصائرنا الوطنية. وأثناء قيامنا بذلك سنحشد حلفائنا وشركائنا للانضمام إلينا، مع تجميع نفوذنا التفاوضي وإظهار قوتنا الجماعية وعزمنا.

وأخيرًا، لكي تكون استراتيجيتنا للأمن القومي فعالة، من الضروري الاستثمار في القوى العاملة والمؤسسات والشراكات الخاصة بالأمن القومي لدينا، وإلهام جيل جديد للخدمة العامة، والتأكد من أن القوى العاملة لدينا تمثل التنوّع في بلدنا، وتحديث عمليات صنع القرار لدينا. يتطلب تنفيذ استراتيجية أمن قومي فعّالة خبرة وحكمًا مستنيرًا. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، خضعت الخبرة والنزاهة والكفاءة المهنية لمؤسسات الأمن القومي والقوى العاملة لدينا، على الرغم من المرونة، إلى اختبار شديد. يجب أن نعترف بهذا التحدي للأمن القومي وأن نتحرك بسرعة لمواجهته.

ومع السيطرة على جائحة كوفيد-19، سنضمن استمرار القوى العاملة للأمن القومي لدينا في العمل بأمان وفعالية. وسوف نحمي الموظفين العموميين وسنعيد بناء رأس المال البشري لدينا لضمان وجود فيلق قوي من الدبلوماسيين وخبراء التنمية وضبّاط المخابرات وأعضاء الخدمة وموظفي الخدمة المدنية؛ وسنجنّد الجيل القادم من المتخصصين في الأمن القومي وسنحتفظ بهم. وسنعزز التنوّع والمساواة والشمول، وسنعطي الأولوية للمرونة وسنحسّن التدريب عبر القوى العاملة للأمن القومي لدينا. كما سنخلق فرصًا جديدة للخبراء غير المهنيين لخدمة حكومتنا لفترة زمنية محدودة، وسنستقطب المواهب المهمة من القطاع الخاص في قضايا متنوعة مثل تغير المناخ، والصحة العامة العالمية، والتقنيات الناشئة، والصين، وسنحفزهم على العمل في الحكومة الاتحادية. كما سنزوّد القوى العاملة لدينا بأحدث التقنيات التي تحتاج إليها، مع تشجيع الهياكل التنظيمية الجديدة وثقافة الابتكار المطلوبة لمواجهة التحديات المعقدة اليوم. وسنتخذ إجراءات عاجلة لضمان أن تعكس قوتنا العاملة في مجال الأمن القومي التنوّع الكامل لأميركا وجميع نقاط القوة التي تجلبها. وخلال اتخاذ هذه الخطوات سوف نؤكد على النزاهة المهنية والمساءلة والشفافية.

تنجز أميركا المزيد عندما نقود بمجموعة أدواتنا الدبلوماسية والاقتصادية والصحية والتنموية الكاملة. لهذا السبب، ولتجنب الاعتماد المفرط على الجيش الأميركي لتنفيذ المهام والمهام التي تناسب الآخرين بشكل أفضل، فإن ميزانيتنا للأمن القومي ستعطي الأولوية للموارد الجديدة للدبلوماسية والتنمية. وسنستثمر أيضًا في مجتمع الاستخبارات لدينا، مع تعزيز قدرته على تقديم التحليل والتحذير اللازمين في الوقت المناسب لإبلاغ صنع السياسات، وتحديد الفرص، ودرء التهديدات قبل أن تتحوّل إلى أزمات.

ونظرًا لأن الفروق التقليدية بين السياسة الخارجية والمحلية - وبين الأمن القومي والأمن الاقتصادي والأمن الصحي والأمن البيئي - أقل جدوى من أي وقت مضى، سنقوم بإصلاح

وإعادة التفكير في وكالاتنا وإداراتنا والعمليات المشتركة بين الوكالات وسننظم البيت الأبيض لنعكس هذا الواقع الجديد. سوف نضمن أن الأفراد ذوي الخبرة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والاقتصاد والتمويل واللغات والمناطق الحرجة قد تم دمجهم بالكامل في عملية صنع القرار لدينا. ونظرًا لأن الحكومة الفيدرالية لا ولن تحتكر الخبرة أبدًا، سوف نطور عمليات وشراكات جديدة لضمان أن الجهات الفاعلة الحكومية والبلدية والقبلية والمجتمع المدني والشتات غير الهادفة للربح والقطاع الديني والقطاع الخاص يتم دمجها بشكل أفضل في مداولات السياسة. وسنطور آليات جديدة لتنسيق السياسة والتنفيذ عبر هذه المجموعة المتنوّعة من أصحاب المصلحة.

الخاتمة

هذه اللحظة هي نقطة انعطاف. نحن في خضمّ نقاش أساسي حول الاتجاه المستقبلي لعالمنا. ولكي تنتصر، يجب أن نثبت أن الديمقراطيات ما زالت قادرة على تحقيق مصالح شعبنا. لن يحدث ذلك بالصدفة - علينا الدفاع عن ديمقراطيتنا وتعزيزها وتجديدها. وهذا يعني إعادة بناء أسسنا الاقتصادية بشكل أفضل واستعادة مكانتنا في المؤسسات الدولية ورفع قيمنا في الداخل والتحدث علانية للدفاع عنها في جميع أنحاء العالم وتحديث قدراتنا العسكرية مع القيادة الدبلوماسية وتنشيط شبكة التحالفات الأميركية والشراكات التي جعلت العالم أكثر أمانًا لجميع شعوبنا.

لا توجد دولة في وضع أفضل من أميركا للإبحار في هذا المستقبل. إن القيام بذلك يتطلب منا تبنّي مزايانا الدائمة واستعادتها، والاقتراب من العالم من موقع الثقة والقوة. فإذا فعلنا ذلك، بالعمل مع شركائنا الديمقراطيين، سنواجه كل تحدّ ونتفوّق على كل منافس. معًا، يمكننا وسنعيد البناء بشكل أفضل.

مكافحة الإرهاب وتحدّياته لإدارة بايدن[1]

بروس هوفمان وجيكوب وير، مركز محاربة الإرهاب،
الكلية العسكرية الأميركية في ويست بوينت كانون الثاني 2021

مع بدء إدارة بايدن العمل في كانون الثاني ستواجه مجموعة جديدة من تحدّيات الأمن القومي. ستكون مكافحة الإرهاب، كما هو الحال مع الإدارات الثلاث السابقة، مرة أخرى مصدر قلق مركزي. ستضطر الإدارة أن تتعامل مع التهديدات القديمة، بما في ذلك الدولة الإسلامية والقاعدة، فضلًا عن مشهد الإرهاب المحلي المتغيّر والمتدهور بشكل سريع. رغم مرور 20 عامًا على الحرب المسماة "الحرب على الإرهاب"، لا تزال المعركة من أجل سلامة الوطن الأميركي محفوفة بالمخاطر والتحدّيات. سوف تتطلّب إدارة هذه الحرب يقظة دائمة وطاقات، فضلًا عن مجموعة جديدة من سياسات مكافحة الإرهاب، لمعالجة التهديد الإرهابي الجديد.

كما يشير القول الشهير من القرن التاسع عشر لجان بابتيست ألفونس كار: "كلّما تغيّرت الأشياء، بقيت كما هي"، يمكن قول الشيء نفسه عن الجديد والمستمر من التهديدات الإرهابية التي ستواجه الرئيس المنتخب جو بايدن وإدارته القادمة، فيما تحاول صياغة استراتيجية فعّالة لمكافحة الإرهاب. جرى تحليل لتقييم هذه المخاطر نفسها قبل أربع سنوات، حيث حدّد الرئيس المنتخب حديثًا آنذاك دونالد ترامب ثلاثة تحدّيات رئيسية:

- حقيقة أنّ الدولة الإسلامية غيّرت بشكل جذري المشهد الإرهابي العالمي خلال الفترة القصيرة كـ "دولة" نصّبت نفسها بنفسها، بغضّ النظر عن هزيمتها آنذاك، إلا أنّ التهديد الذي تمثّله لن يختفي؛

---

[1] تعريب: زينب الحاج حسن.

BRUCE HOFFMAN, JACOB WARE, “Terrorism and Counterterrorism Challenges for the Biden Administration”, Combatting Terrorism Center At West Point, JANUARY 2021, VOLUME 14, ISSUE 1.
https://ctc.usma.edu/terrorism-and-counterterrorism-challenges-for-the-biden-administration/

- أنّ تنظيم القاعدة رغم سكونه الطويل استفاد من انشغال التحالف العالمي بمكافحة "الدولة الإسلامية"، وبالتالي كان يعيد بناء موارده وحشدها لمواصلة النضال ضد الولايات المتحدة الأميركية؛

- أنّ أعداء أميركا قد أشركونا عمدًا في حرب استنزاف منهِكة افتقرنا إلى فعالية استراتيجية لمواجهتها، ناهيك عن الهزيمة فيها.

يقيّم هذا التقرير التهديد الذي تشكّله الجهات غير الحكومية على الأمن الداخلي؛ وفقًا لذلك، فإنّه يعالج بشكل أقل التهديدات التي ترعاها الدول، فضلًا عن الحروب بالوكالة حول العالم. أولًا، سيلخّص التقرير بإيجاز استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي اتبعتها إدارة ترامب، ثم يقوم بتقييم التهديدات المستمرّة التي يشكّلها أعداء الولايات المتحدة الإرهابيون الأكثر إصرارًا على مدار العقدين الماضيين، أي تنظيمَي الدولة الإسلامية والقاعدة. أخيرًا، يقدّم التقرير تحليلًا متعمِّقًا لتهديد الإرهاب المحلي الحالي، وتقييم المخاطر التي يشكّلها أتباع كلٍّ من اليمين المتطرّف واليسار المتطرف، قبل أن يختتم بتوصيات سياسية للإدارة القادمة.

خطوة واحدة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء؟

يُحسَب لإدارة ترامب أنّها وضعت استراتيجية وطنية أميركية ذات مصداقية عالية لمكافحة الإرهاب في تشرين الأول عام 2018. كانت هذه النسخة الرابعة للتوجيه التخطيطي منذ بدء الحرب على الإرهاب. على عكس إصدارات 2003 و2006 و2011، حدّدت النسخة الأخيرة تنظيم الدولة الإسلامية وكذلك إيران والميليشيات الشيعية المدعومة من إيران، والمتطرّفين اليمينيين واليساريين والمنظّمات المتشدّدة ذات القضية الواحدة على أنّها جميعها تمثّل مخاوف أمنية كبيرة.

كان المظهر الأكثر وضوحًا لتنفيذ إدارة ترامب هذه الاستراتيجية هو أن القديم أصبح جديدًا مرة أخرى: استمرار الاستهداف عالي القيمة لكبار قادة الإرهاب الذين سيطروا على نهج كل من إدارة بوش وأوباما لمكافحة الإرهاب. وبناءً عليه، تبع ذلك القضاء على خلافة كبار قادة تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. وكان على رأسها مقتل أبو بكر البغدادي، أمير الدولة الإسلامية، في تشرين الأول عام 2019. كما تم تنفيذ المزيد من الغارات ضد قيادة القاعدة. في أيلول عام 2019 أكّد الرئيس ترامب أنّ حمزة نجل أسامة بن لادن الأصغر ووريثه المفترَض لقي حتفه نتيجة لـ "عملية مكافحة الإرهاب في منطقة أفغانستان/ باكستان" قبل

شهرين على الأقل. بعد خمسة أشهر أعلن الرئيس القضاء عن قاسم الريمي زعيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وفي حزيران عام 2020 قدّمت القيادة الأفريقية الأميركية معلومات استخبارية ودعمًا مكّنا القوات العسكرية الفرنسية في مالي من قتل زعيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه أدّت ضربة صاروخية أميركية إلى قتل القائد الفعلي لتنظيم "حرّاس الدين"، حليف تنظيم القاعدة في سوريا.

وفي آب عام 2020 اغتيل عبد اللّه أحمد عبد اللّه (المعروف أيضًا باسم أبو محمد المصري)، الذي يُعتقد أنه ثاني أعلى مسؤول في تنظيم القاعدة، في طهران على أيدي عملاء إسرائيليين، حسبما أفيد، ربما بمساعدة الولايات المتحدة. كما لجأت الولايات المتحدة إلى إستراتيجيتها لمكافحة الإرهاب لتبرير قتل اللواء الإيراني قاسم سليماني في كانون الثاني عام 2020. "تحت قيادتي"، أعلن الرئيس ترامب بعد ذلك، "سياسة أميركا التي لا لبس فيها: بالنسبة للإرهابيين الذين يؤذون أو ينوون إلحاق الضرر بأي أميركي، سوف نجدكم؛ وسوف نقضي عليكم".

ولكن على الرغم من نجاح الولايات المتحدة من الناحية التكتيكية في القضاء على هؤلاء القادة الإرهابيين والعديد من الذين سبقوهم، إلا أنّه ثبُت أنّ هذا النجاح غير كافٍ لوقف النمو المستمر والتوسّع الجغرافي للتطرّف السلفي الجهادي والشيعي في جميع أنحاء العالم. هناك أربعة أضعاف عدد الجماعات السلفية الجهادية التي صنّفتها وزارة الخارجية الأميركية على أنها منظمات إرهابية اليوم مما كان عليه الحال عام 2001. وقد اعتمدت سياسة إيران الخارجية الإقليمية على حشد وكلاء شيعة - بما في ذلك تلاعبها بالحرب في سوريا - من اليمن إلى باكستان، حيث جمعت ما يزيد على 150 ألف مقاتل. وبالتالي فمن المحتمَل أن يكون أيّ تفاؤل بأنّنا نقترب من نهاية الحرب على الإرهاب في غير محلّه. مع ذلك كان هناك خلاصات ورسائل مختلفة تمامًا عبّرت عنها إدارة ترامب بشكل متكرّر. ففي مناسبات متتالية أعلن الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية وغيرهم هزيمة كل من الدولة الإسلامية والقاعدة. تتوافق مثل هذه التصريحات مع وعود حملة ترامب عام 2016 التي تعهّدت بإنهاء "الحروب التي لا تنتهي".

الدولة الإسلامية

يتماشى بيان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لإدارة ترامب بشكل وثيق مع تقييم الأمم المتحدة. كان هذا البيان صريحًا في إبداء الحذر من أنه على الرغم من القوة العسكرية الكارثية لـ "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق، لايزال انتشار المجموعة عالميًا قويًا مع ثمانية فروع رسمية وأكثر من عشرين شبكة تنفّذ عمليات إرهابية في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. ومنذ ذلك الوقت، توسّعت عمليات تنظيم الدولة الإسلامية عبر أكثر من عشرين فرعًا وشبكة. علاوة على ذلك، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية قادرًا على استدعاء ما يقارب 20 ألف مقاتل حول العالم. الغالبية العظمى منهم تتواجد في سوريا والعراق مع آخرين في نيجيريا وموزمبيق وأفغانستان وليبيا. مع هذا العدد الكبير تمكّن تنظيم الدولة الإسلامية من تصعيد هجماته في سوريا والعراق في عملياته الأخيرة. وتؤكد التفجيرات الانتحارية عام 2019 على جاذبية تنظيم الدولة الإسلامية للمتطرفين حتى في الأماكن التي لم يكن للتنظيم وجود يُذكر فيها سابقًا.

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2019، نُفّذت الهجمات دون علم أو موافقة من القيادة العليا لتنظيم الدولة الإسلامية. هذا ما يفسر ألغاز العملية، السرعة المدهشة والخبرة والأجهزة المتفجّرة والتشغيل والإتقان اللوجستي للتنفيذ التي عادة ما تشير التفجيرات الانتحارية إلى "ذيل" لوجستي واسع النطاق بما في ذلك المجنَّدين والمتطرّفين والانتحاريين وصانعي القنابل. استغرق التخطيط لعملية إرهابية معقدة وقتًا طويلًا. الحقيقة أنّ مجموعتين محلّيتين من المسلحين تحالفتا مع تنظيم الدولة الإسلامية، وهذا ما يشكّل سابقة مقلِقة من غير المرجّح أن تكون فريدة من نوعها. قد يكون أحد الأبعاد الرئيسية للهجمات هو قدرة الخلية الإرهابية على الاستفادة من تجارب عضو واحد على الأقل قيل إنه غادر سريلانكا عام 2014 للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية. تم تدريب بعض المفجّرين من قِبل الدولة الإسلامية في سوريا ولم تجد أجهزة الاستخبارات الأميركية دليلًا يثبت ذلك.

إنّ محاكمة عام 2018 في الدنمارك لمقاتل أجنبي سابق يُزعم أن له صلات بخلية الدولة الإسلامية المسؤولة عن تفجير سابق وقع في إنجلترا يسلّط الضوء على التحديات التي تواجه أجهزة الأمن والاستخبارات ووكالات إنفاذ القانون في تعقّب هؤلاء الأفراد. باختصار، على الرغم من الهزائم في ساحة المعركة لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية أكثر جرأة ويجب أن نكون حذرين من الرضا عن الذات والثقة الزائدة بأننا نفهم التنظيم بشكل أفضل. كانت

هجمات باريس عام 2015 وتفجيرات سريلانكا عام 2019 بمثابة تحذير خاص: كلاهما حَدَث دون سابق إنذار.

أخيرًا، وفقًا لوزارة الخزانة لدى تنظيم الدولة الإسلامية على الأقل 300 مليون دولار من الاحتياطات النقدية وهو قادر على الاستمرار في تجديد خزائنه من خلال ابتزاز السكان المحليين، والاتجار بالبشر، وما زال يتحكم بكثير من المناطق.

أعرب قائد القيادة المركزية الأميركية عن أسفه في آب عام 2020 بسبب ما سمّاه الظروف السيئة التي أدّت إلى صعود داعش. هذا الأمر مقلق للغاية، فهناك القليل من الجهود طويلة الأجل لدعم أي من التدابير لمكافحة التطرّف في سوريا والعراق. وكما أشار قائد القيادة المركزية الأميركية عام 2013: "لا تنتهي الحرب حتى يقول العدو إنها انتهت. قد نعتقد أنّها انتهت، ولكن في الواقع، لقد اختار الأعداء مواصلة هذه الحرب".

القاعدة

في 6 آذار عام 2020، اجتمع كبار الممثّلين الوزاريين من أكثر من 50 دولة في مراكش بالمغرب، ضمن مؤتمر كجزء من مجموعة وارسو لمكافحة الإرهاب ومجموعة العمل الخاصة بالتمويل غير المشروع، لمناقشة التهديد المتغيّر باستمرار الذي تشكّله القاعدة والجماعات التابعة لها. الحقيقة أنّ القاعدة اليوم أكبر عددًا وموجودة في دول أكثر من أي وقت في تاريخها. من شمال غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، حافظت القاعدة على حركة عالمية لحوالي 20 شبكة محلية. كانت الأولوية القصوى بالنسبة لتنظيم القاعدة هي النقل الآمن من جنوب آسيا لأهمّ الناجين من كبار قادته. منذ عام 2012 عملت القاعدة على ضمان أن تظلّ الحركة منيعة ضد ضربة قاضية فردية لقيادتها العليا بأكملها. وفقًا لذلك، انتشر هؤلاء الأفراد في سوريا وإيران وتركيا وليبيا واليمن مع بقايا متشدّدة في أفغانستان. في الواقع، لا تزال القاعدة تسعى لاستغلال ضعف الموقف العسكري وخسائر القيادة لدى تنظيم الدولة الإسلامية لتعود لتصدّر طليعة النضال السلفي الجهادي. يظل كِلا التنظيمَين ملتزمَين بمجموعة من المبادئ المشتركة.

لا تزال القيادة العليا لتنظيم القاعدة حاضرة في أفغانستان وإسطنبول، فضلًا عن مئات الإرهابيين المتحالفين مع طالبان. تتشاور طالبان بانتظام مع القاعدة خلال المفاوضات مع الولايات المتحدة. القاعدة والجماعات التابعة لها لا نية لديهم في تجنيب الولايات المتحدة

استمرارية جهادهم. وفقًا لذلك، من المحتمل أن يروا أنفسهم على استعداد للاستفادة من أي تراجع أو انسحاب كامل للقوات العسكرية الأميركية من أفغانستان وأفريقيا وأماكن أخرى.

الإرهاب الداخلي

أكّد الرئيس ترامب في تموز عام 2020 ردًا على الاحتجاجات التي عمّت أرجاء البلاد والتي تحوّلت إلى أعمال عنف: "هذا أسوأ من أي شيء شاهده أي شخص على الإطلاق". وفقًا لتقرير شهر تشرين الأول لعام 2020 الصادر عن وزارة الأمن الداخلي حول التهديدات الإرهابية، جرى تقييم المتطرّفين العنيفين المحليين بدوافع عنصرية وعِرقية على أنّهم يمثّلون التهديد الأكثر استمرارًا وفتكًا بأميركا. قبل خمسين عامًا، في وقت غير مستقر أيضًا في الولايات المتحدة، كانت البلاد بالفعل أسوأ. طوال عام 1970 على سبيل المثال كانت التفجيرات ذات الدوافع السياسية والحرق المتعمّد والهجمات الأخرى تحدث يوميًا. علاوة على ذلك، على نقيض العنف غير المنظَّم وغير المنسَّق الذي حدث في الأشهر الماضية في مدن أميركية، فإنّ الإرهاب الثوري اليساري الراديكالي سيطر اليوم والوضع معكوس مع اليمين المتطرّف العنيف الذي يشكّل أكبر تهديد إرهابي في الولايات المتحدة. هذا لا يعني أنه لم تكن هناك حوادث عنف ارتكبها أشخاص أعضاء في حركة "أنتيفا" أو الأناركيون أو النشطاء السود. إن إحراق المبنى الثالث لقسم الشرطة في مينيابوليس في أيار عام 2020 هو مثال مقلق بشكل خاص. كما اشتعلت النيران في وسط البلد بالقرب من البيت الأبيض، ولكن حتى الآن قد تُعرَّف هذه الحوادث على أنّها أعمال إرهاب محلي.

جادل الرئيس ترامب بأنّ التهديد واسع النطاق ومنظّم بشكل أكبر، كما أعلن الرئيس في واقع الأمر أنه لا يوجد شيء مشترك بين ما أصاب أميركا مؤخرًا مع ما شهدناه سابقًا. على سبيل المثال، يشير "مشروع بيانات الأحداث" وموقع النزاع المسلّح إلى أنّ من بين أكثر من 10600 مظاهرة واحتجاج في جميع أنحاء الولايات المتحدة بين أيار وآب عام 2020، حوالي 10000 مظاهرة كان المتظاهرون فيها سلميين، بالإضافة إلى ذلك في كثير من الحالات حصلت مشاجرات استمرّت في العديد من المدن.

أنتيفا، كما هو معروف، هي الحركة النقيضة لحركة الفاشية، المجموعات التي خاضت معارك الشوارع في أوروبا خلال عشرينيات القرن الماضي وثلاثينيات القرن الماضي ضد القمع المتزايد الذي نفّذته الحكومة في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية. اندلعت المشاجرات والمعارك في الشوارع، لكن مجتمع المتطرفين اليساريين سقطوا إلى حد كبير في حالة من الغضب.

هذه المجموعات التي شملت على نحو لا يمكن تمييزه عن المؤيدين للذات، مَن يُدعَون بـ "الأناركيين" وأعضاء الكتلة السوداء، مما يؤكد افتقار التنظيم والهيكل للأنتيفا الذين أظهروا أنفسهم في حفل تنصيب الرئيس ترامب، حيث تم اعتقال أكثر من 200 شخص منهم. وعليه فإنّ الرئيس ترامب وعد بشكل متكرّر في ربيع عام 2020 بأنّ الولايات المتحدة ستقوم بتصنيف "أنتيفا" كمنظّمة إرهابية لجميع الأسباب المذكورة أعلاه. في الحقيقة، تواجه الولايات المتحدة تحديًا صادرًا عن كل من اليمين المتطرف واليسار. ومع ذلك، يجب النظر إلى الاضطراب الأخير لليمين المتطرف، وتآمر الميليشيات الإرهابية لاختطاف حاكمة ولاية ميشيغان، بالإضافة إلى 300 مجموعة ميليشيا في الولايات المتحدة بعضها مناهضة للحكومة وتعتنق العنصرية والفتنة. ومن المقلق الدعوات الصريحة للثورة من قِبل حركة مناهضة للحكومة المدجّجة بالسلاح، وهي منظّمة نشطة تعتمد العمل السرّي في أميركا وتهدف إلى ممارسة العنف.

الأكثر خطورة هو ما حصل في 6 كانون الثاني عام 2020، اليوم الذي اجتمع فيه الكونغرس لمناقشة تصويت المجمع الانتخابي، حيث قام العشرات من المتظاهرين بأعمال شغب وخرق الخطوط الأمنية رافضين نتيجة الانتخابات. بالإضافة إلى مجموعة التهديدات الحالية، فإن الرئيس المنتخب بايدن قد يجد نفسه يتعامل مع عنف أميركي، وحركة يمين أثار إرهابًا وعنفًا ضد المرشح المقابل آنذاك.

توصيات الخاتمة والسياسة للإدارة الجديدة

إنّ أيّ استراتيجية لمكافحة الإرهاب ستكون جيدة، ونشر الآلاف من القوات الأميركية في الخارج لغزو واحتلال البلدان، كانت استراتيجية غير مستدامة وغير ناجحة لكن متساوية. ستواجه إدارة بايدن استراتيجية الإرهاب حيث سيتم تضخيم التحدي من خلال الحضور المستمر والتأكد من التحوّل إلى منافسة القوى العظمى. ولكن في الإرهاب ومكافحته، يُنسَب التحذير إلى ونستون تشرشل على غرار ما قاله الجنرال السابق ماتيس: إنّ استيعاب القائد قد يكون في وضع أفكاره الخاصة في بعض الأحيان. السؤال الأكثر إلحاحًا للإدارة الجديدة سيكون ما إذا كانت استراتيجية مكافحة الإرهاب متزامنة مع تهديدات من تنظيم "الدولة الإسلامية".

يتفاقم التحدي بسبب الحاجة إلى تخفيف بصمة الإرهاب العالمية في آسيا الوسطى على سبيل المثال، في مكان آخر يتدهور الوضع الأمني في العراق بسرعة مع تنامي الإرهاب.

وتحوّل تنظيما الدولة الإسلامية والقاعدة إلى تهديدين إقليميين حاسمين لنهج الولايات المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب. بعد عشرين عامًا من الحرب العالمية على الإرهاب لم ننتصر لكننا لم نخسر، وحسب التقييم السابق لتحديات الإرهاب الجديدة عام 2016 هذه استراتيجية تبنّاها الخصوم.

تستهدف الجماعات اليمينية المتطرّفة في تجنيدها المراهقين وأعضاء نشطين في الجيش الأميركي والمحاربين القدامى. هناك حاجة إلى برامج اجتماعية لتثقيف الشباب في هذا الشأن. والمزيد من البحث ضروري أيضًا في الدور الذي تلعبه الصحة العقلية في تجنيد المتطرّفين المحليّين. وبالمثل فإنّ كلًا من اليمين المتطرّف العنيف واليسار يسعيان بنشاط لتجنيد الأفراد والمحاربين بسبب الخبرة في القتال والخدمات اللوجيستية.

يمثّل الإرهاب المحلي في الوقت الحالي عنصرًا أكثر إلحاحًا، وبالمقارنة يتعيّن على الولايات المتحدة أن تبدأ بمواجهة التحدّيات المحلية. على مدى العقدين الماضيين كانت الولايات المتحدة محقّة في تركيزها على التهديد من التنظيمات السلفية الجهادية والإسلامية مثل القاعدة والدولة الإسلامية.

أخيرًا، في التصدي للإرهاب المحلي والدولي، تحتاج الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ خطوات أكثر جرأة لمواجهة الحركات المتطرّفة على الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي الشهيرة وجميع الأشكال التي تسمح بالتعرّف على القتال. يتولى بايدن بصفته رئيسًا منصبه مع استراتيجية ملزِمة تجمع بين التجربة والحاجة، بالإضافة إلى مجموعة إجراءات حديثة للتصدّي لتهديد الإرهاب المحلّي المتصاعد، والاستمرار بحماية الأميركيين من مخاطر الاعتقال والإرهاب، ولهذه الأسباب من المرجَّح أن تستمر مكافحة الإرهاب أولوية مركزية للرئيس بايدن وإدارته.

إعادة تصوّر الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط[1]

الشراكات المستدامة والاستثمارات الاستراتيجية

عدد من الباحثين، مؤسسة راند، شباط 2021

مقدّمة

لم تسفر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط عبر الإدارات المتعاقبة عن نتائج إيجابية للمصالح الأميركية أو للمنطقة. وعلى الرغم من التطلّعات من خلال السياسة للابتعاد عن الشرق الأوسط، بعد عقود من التدخّلات المكلِفة، فإنّ التحدّيات الناشئة من منطقة غارقة في عدم الاستقرار ستستمر في التأثير على مصالح الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن السؤال هو ما إذا كان الحفاظ على سياسات الولايات المتحدة طويلة الأمد - والتي تعتمد بشكل كبير على النماذج القائمة على التهديد وأدوات القوة العسكرية - سيؤدي إلى نتائج أفضل في المستقبل. أم أنه حان الوقت لإعادة التفكير في بعض القواعد الأساسية التي تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة؟

يقيِّم التقرير الذي يستند إليه هذا الملخّص مزايا ومفاضلات إستراتيجية إقليمية بديلة ترتبط فيها الأهداف الاستراتيجية بفهم أوسع للاستقرار، يعطي الأولوية للحدّ من الصراعات، وتحسين الحكم وزيادة النمو والتنمية.

قد تبدو الاستراتيجية في الشرق الأوسط إذا تحوّلت المقاربة من التركيز على ما نسمّيه التهديد - التركيز على تهديد اليوم وخاصة التهديد الإيراني - إلى رؤية إيجابية لمنطقة

---

[1] تعريب: جلال الطفيلي.

Dalia Dassa Kaye, Linda Robinson, Jeffrey Martini, Nathan Vest, Ashley L. Rhoades, "Reimagining U.S. Strategy in the Middle East", RAND Corporation, February 2021.
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RRA958-2.html

مدعومة باستثمارات دبلوماسية واقتصادية متزايدة، حيث يتم تقليل مصادر التطرّف والمنافسة بين الدول إلى مستويات يمكن السيطرة عليها.

إن إعادة تصوّر إستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط برؤية إيجابية، ولكن ليست مثالية، للنتائج (بدلًا من التركيز فقط على التهديدات التي نحاول احتواءها) يمكن أن تؤدي إلى مجموعة جديدة من خيارات السياسية التي يتعيّن على صُنّاع القرار في المستقبل النظر فيها. يحلّل هذا البحث كيف ستحتاج الأدوات الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة - السياسية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والمعلوماتية - إلى التكيّف مع التحدّيات الإقليمية الحالية بشكل أكثر فعالية بطرق تراعي محدودية الموارد الداخلية.

ونظرًا للأوبئة وتغيّر المناخ والاضطراب في أسواق النفط - مع الصراعات المتعدّدة في المنطقة وإخفاقات الحوكمة – فإن استراتيجية الولايات المتحدة لم تعد قادرة على التركيز على مستوى الدول والقيادة مع إهمال المشاكل المجتمعية وسكان المنطقة. كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق مصالحها الإقليمية وحدها. تأخذ إعادة تقييمنا الاستراتيجي لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هذه الاعتبارات على محمل الجد، مما يؤدي إلى دراسة حاسمة لكيفية تعاملنا مع كل من الشركاء والأعداء، داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، وأدوات السياسة العامة التي يمكن أن نستفيد منها بشكل أفضل لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية لصالح كل من الولايات المتحدة والمنطقة.

الملخص التنفيذي

مع بداية إدارة جديدة في الولايات المتحدة، قد توفّر الأشهر المقبلة فرصة مناسبة لكي تعيد واشنطن التفكير في بعض القواعد الأساسية التي يقوم عليها صنع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ومراجعة كيفية انخراط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وربما - بشكل أكثر جوهرية - لأي غرض.

طال انتظار مثل هذه المراجعة. التدخّل السابق للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ركّز في الغالب على تهديدات الأعداء، من الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة إلى الشبكات الإرهابية بعد 11 أيلول عام 2001. على مدار الأربعين عامًا الماضية كانت مواجهة النفوذ الإيراني من بين المبادئ الأكثر ثباتًا في سياسة الولايات المتحدة. ولكن كيف يمكن أن تبدو الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة إذا لم يعد مبدأ الأولوية لمواجهة مثل هذه

التهديدات (إيران)؟ ماذا لو تم تثبيت سياساتنا لتعزيز رؤية طويلة المدى لما نعمل من أجله، وليس فقط لما نحن ضده؟

يتناول هذا الملخّص، والتقرير الذي يستند إليه، هذا السؤال من خلال تحليل المصالح والعلاقات الأميركية طويلة الأمد مع الشركاء المركزيين، ثم النظر في إطار عمل بديل يكون فيه التحدي الإيراني مجرّد واحد من عدة عوامل يجب على الولايات المتحدة أن تأخذها في الاعتبار. يقدّر البحث، الذي أعدّه فريق من الخبراء المتخصصين في مؤسسة RAND، مزايا ومفاضلات استراتيجية إقليمية مُعاد تصوّرها حيث ترتبط الأهداف الاستراتيجية بفهم أوسع للاستقرار يعطي الأولوية للحد من الصراع، وتحسين الحكم، وزيادة النمو والتنمية.

العدسة السياسية البديلة

على الرغم من أن الأميركيين قد يكونون متعبين من الشرق الأوسط بعد عقود من الحرب، فإنّ مؤلفي التقرير الرئيسي: *إعادة تصوّر استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط*، يجادلون في استمرار انخراط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
يمكن للصراعات وعدم الاستقرار الذي ينشأ من هذه المنطقة أن يلحق الضرر المباشر بالأميركيين والحلفاء المقرّبين، هذه الصراعات تؤدي إلى انتشار سلبي إقليميًا وعالميًا من خلال تأجيج التطرّف العنيف وانتشار الأسلحة والاضطراب الاقتصادي وتدفّق اللاجئين الذي تسبّب بأزمات سياسية وأوضاع إنسانية مزرية.

لا يمكن لواشنطن أن تتظاهر بأنّ تأثير النزاعات في الشرق الأوسط يتوقّف عند حدود المنطقة، وفي الوقت نفسه تتمتع المنطقة بإمكانيات غير مستغَلة في النمو الاقتصادي والابتكار. وبالتالي فإن التحدّي ليس ما إذا كان علينا البقاء في المنطقة بل كيف نتعامل مع المنطقة، والأهداف الواقعية التي قد نساعد في تحقيقها بسياسات أكثر ذكاءً.

يرى فريق بحث RAND أن سياسات الولايات المتحدة الراسخة في الشرق الأوسط – التي تنتجها الإدارات وتحدّدها عقلية التهديد - فشلت في تعزيز المصالح الأميركية ومساعدة شعوب المنطقة. كما فشلت سياسات الولايات المتحدة أيضًا في التكيّف مع الظروف الإقليمية والعالمية الجديدة. إنّ حُزَم المساعدات الموروثة والشراكات الإقليمية التي تم تصميمها خلال الحرب الباردة وما بعد حقبة حرب الخليج 1990-1991، بما في ذلك مجموعة الأسلحة الضخمة لشركاء الخليج العربي المتزايدين، لا تعمل على تعزيز الاستقرار الإقليمي. كما أنها

لا تستجيب لحاجة شعوب المنطقة الذين يطالبون بحكومات أكثر خضوعًا للمساءلة لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين. ثم إنّ محاولات هزيمة الخصوم وتأمين التفوّق الأميركي في الشرق الأوسط ليست أهدافًا ممكنة في الساحة العالمية والإقليمية مع القوى المتنافسة والأولويات الأميركية الأخرى. علاوة على ذلك، فإن التركيز غير المتناسب على التهديد الإيراني جاء على حساب إدارة التحديات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك التهديدات المستمرة من الجماعات المتطرّفة غير الحكومية. والاعتماد الكبير على أدوات القوة العسكرية يؤدي إلى تصعيد الصراع الإقليمي بدلًا من تقليصه.

وبالتالي، ينظر فريق المشروع في إطار عمل بديل لتوجيه استراتيجية الولايات المتحدة، ويشير هذا الإطار إلى أن الأولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة يجب أن تركّز على الحدّ من الصراع الإقليمي ودوافع الصراع. إن حلّ النزاعات الحالية - أو على الأقل الحدّ من تصعيدها - ومنع نشوب صراعات مستقبلية وتحسين الحوكمة أمور ضرورية لتحقيق استقرار إقليمي حقيقي. هذه الأولويات ضرورية أيضًا لتعزيز المصالح الأميركية الدائمة في منع انتشار التطرّف العنيف ومكافحته.

وبالتالي، فإن هذه الاستراتيجية المعاد تصوّرها تتضمّن تركيزًا أكبر للولايات المتحدة على معالجة الصراع والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تخلق ضغوطًا غير ثابتة على دول المنطقة ومعاناة هائلة لشعوبها. بعبارة أخرى، تتطلّب الجوانب الأساسية للاستراتيجية المقترحة إعادة هيكلة علاقاتنا لمراعاة احتياجات شعوب المنطقة، وليس قادتها فقط، وتقليل اعتماد الولايات المتحدة على الأدوات العسكرية لصالح الاستثمارات الاقتصادية والدبلوماسية في مستقبل المنطقة.

الابتعاد عن التهديد: أربعة مجالات

لتقييم السياسة الحالية والإطار البديل المقترح، قام فريق مؤسسة RAND بمراجعة وانتقاد أربعة جوانب لانخراط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: (1) العلاقات مع الشركاء الإقليميين، (2) إدارة تهديدات الأعداء، (3) دور المنافسين العالميين، وخاصة الصين وروسيا، (4) الأدوات السياسية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة.

الشركاء الإقليميون

وجد فريق البحث أن واشنطن سعت ولا تزال تسعى إلى إقامة شركاء إقليميين على أساس منطق ثنائي حيث الولايات المتحدة تزرع كتلة واحدة من الدول لمعارضة أخرى. هذا النهج يعني أنّ الولايات المتحدة يمكنها أن تفقد مسارها فيما إذا كانت الشراكة تعزّز مصالح أوسع للولايات المتحدة تتجاوز مواجهة قوة إقليمية وغير إقليمية. كذلك وجد فريق البحث أنّ المخاطر الكبيرة - على سبيل المثال: الوقوع في الفخ، والتعرّض لسمعة الولايات المتحدة، والتعرّض للتخبّط، واحتمالية خسارة الشركاء بسبب الاضطرابات الداخلية - كل ذلك لا يبدو أنّه سيكون له ثمن كامل عند الشركاء. إنّ جزءًا كبيرًا من المساعدات الأميركية يعتمد على الفكر الموروث حول الحاجة إلى محفّزات مالية لتعزيز أمن "إسرائيل" في مواجهة تهديدات الدول العربية.

في الوقت نفسه، وجد فريق البحث اهتمامًا ضئيلًا للغاية بالاستثمارات غير الأمنية، مثل تحسين الحوكمة، مما قد يعزّز الاستقرار الإقليمي. وتوضح المعطيات أنّ هِبات السلام والأمن ذات الصبغة العسكرية هي على حساب الاستثمارات الأخرى الضئيلة.

على سبيل المثال، تخصّص الولايات المتحدة حصة من المساعدات للجيش المصري تعادل تقريبًا الدعم الاقتصادي للمنطقة بأكملها في عام واحد. علاوة على ذلك، تستهلك ثلاث دول فقط ("إسرائيل" ومصر والأردن - "الدول الثلاث الكبرى") الحصة الأكبر من إجمالي المنح الأميركية. من بين التمويل العسكري الأجنبي الذي يزيد قليلًا عن 6 مليارات دولار والذي تم توزيعه عالميًا خلال عام 2019، ذهب منه 81٪ إلى "إسرائيل" ومصر والأردن، هذا الخلل في التوازن يحدّ من عمق التعاون الذي يمكن أن تحقّقه الولايات المتحدة مع دول الشرق الأوسط الأخرى.

تهديدات الأعداء

عند دراسة السياسات الأميركية في التعامل مع إيران، والجهات المتطرّفة غير الحكومية - مثل الميليشيات الشيعية، والدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)، والقاعدة - وسوريا، وجد فريق البحث أنّ قوة إيران محدودة أكثر مما يُعتقَد. ووجد فريق البحث أيضًا أن السياسات الأميركية الحالية لا تتماشى مع التهديد الفعلي لإيران وأنّ الضغوط القصوى والعقوبات الأحادية لم تقيّد بشكل كبير برنامج إيران النووي أو تكبح أنشطتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار.

لن يتطلّب النهج الجديد تجاه إيران تقييد برنامجها النووي من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف فحسب، بل يتطلّب أيضًا الاستفادة من دعم الولايات المتحدة للإصلاحات الإقليمية لتقليل قابلية المنطقة للتأثر بالنفوذ الإيراني. يجب أن يكون الهدف هو تغيير البيئة التي تعمل فيها إيران بدلًا من محاولة تغيير النظام الإيراني نفسه. يتطلّب احتواء وتفريغ النفوذ الإيراني اللعب بنفس طويل.

إن احتواء زعزعة الاستقرار التي تسبّبها الميليشيات الشيعية - التي تدعمها إيران بدرجات متفاوتة – يتطلّب تعزيز قوات الأمن الشرعية في المناطق التي تعمل فيها. وعلى الرغم من أنّ الإنجاز المميَّز لسياسة الولايات المتحدة عبر الإدارات كان تدمير خلافة داعش المادية، إلا أنّ الهزيمة الدائمة لتلك المجموعة تعتمد على الحكم القوي والأمن في المناطق التي ترسّخت فيها داعش.

ويتوقّف منع عودة سيطرة داعش بشكل حاسم على استقرار النصف الشرقي من سوريا ودعم الإصلاح في العراق الذي يزيد من شرعية الحكومة وقوات الأمن في أعين جميع المواطنين ـــــ بما في ذلك الأقلية العربية السنّية في البلاد. إن تحويل العراق إلى مسرح لمواجهة النفوذ الإيراني سوف يحضّ على الصراع وليس الحد منه.

المنافسون الدوليون

قام الباحثون بتقييم المواقف الحالية للصين وروسيا في المنطقة ومدى تعارض أهداف سياستهما مع الأهداف الاستراتيجية الأميركية أو دعمها. تميل المصالح الروسية نحو الأمن ومبيعات الأسلحة، فهي تستخدم تدخّلها في المنطقة، بما في ذلك التدخّلات العسكرية، لإعادة تموضعها كقوة عظمى والحصول على مزايا اقتصادية من خلال التجارة والاستثمار واستقرار أسواق النفط والحفاظ على الوضع الحالي.

تولي الصين الأولوية للتبادل الاقتصادي والاستثمار، ويلعب الشرق الأوسط دورًا هامًا في مبادرة الحزام والطريق الصينية وذلك لزيادة التواصل البري والبحري والرقمي عبر أوراسيا والشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا إلى أوروبا.

هناك خطر من أنّ النفوذ الصيني والروسي في المنطقة يمكن أن يزداد إذا أعادت الولايات المتحدة استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط، حيث تحوط دول المنطقة علاقاتها التاريخية مع واشنطن وتوسّع روابطها الاقتصادية والأمنية مع منافسي الولايات المتحدة. بيد أن كلا

المنافسين يواجهان حدودًا في المنطقة، ومع تركيز واشنطن على المنافسة بين القوى العظمى هناك خطر يتمثّل في أنّ رؤية المنطقة من خلال هذه العدسة قد تحول دون التعاون الذي قد يفيد المصالح الأميركية.

تقاسمت كل من الصين وروسيا المصالح مع الولايات المتحدة في عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعمتا على سبيل المثال الاتفاق النووي الإيراني. والصين بوصفها مصدرًا رئيسيًا للطلب العالمي على الطاقة لديها مصلحة في الهدوء الإقليمي واستقرار أسعار الطاقة، في حين أنّ الولايات المتحدة وروسيا، بوصفهما منتجَين رئيسيَين للطاقة، لهما مصلحة في استقرار الأسعار التي تمكّن من الاستثمار طويل الأجل في استكشاف الطاقة وتنميتها.

إنّ منطقة بأقل قدر من التطرف والعنف، ومزيد من الازدهار وتوجّه أقوى في مجال منع الانتشار النووي، من شأنها أن تفيد القوى العالمية الثلاث جميعها. من المؤكد أنّ روسيا والصين تنافسان الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقد أدى تزايد التدخّل الروسي والصيني في المنطقة إلى اتخاذ إجراءات ضد المصالح الأميركية، مثل التدخّل العسكري الروسي في سوريا أو توسّع الصين في مجال تكنولوجيا الاتصالات الأمنية، بما في ذلك الأنظمة التي يمكن استخدامها في المراقبة والتحكّم بالسكان. ولكن يمكن تخفيف حدة المنافسة بأهداف متداخلة جزئيًا تتيح فرصًا للتعاون في مجالات لا تمسّ مصالح الولايات المتحدة.

أدوات السياسات

استكشف باحثو الدراسة الوسائل التي تحاول بها الولايات المتحدة تحقيق أهدافها، منها الاقتصاد والدبلوماسية والأدوات الأخرى للتدخّل الأميركي، وقدّموا توصيات لإعادة معايير الاستثمارات الإقليمية للولايات المتحدة. ووجدوا أنّ المساعدة العسكرية التي تقدّمها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاوزت بكثير المعونة الاقتصادية، حيث تلقّى الشرق الأوسط أكثر من 50 في المئة من إجمالي المعونة العسكرية التي تقدّمها الولايات المتحدة على الصعيد العالمي. ولا يزال وجود القوات الأميركية في المنطقة (باستثناء أفغانستان) ثابتًا عند أقل من 50,000 من القوات الأميركية المنتشرة. كما أنّه لا يجري أيضًا تقييم مطّرد أو دقيق لبرامج التعاون الأمني والمساعدة الاقتصادية، وتقييم فاعليتها في تحقيق النتائج المتوخّاة وتجنّب الآثار السلبية.

توصيات السياسة العامة: الشراكات المستدامة والاستثمارات الاستراتيجية

إنّ موارد الولايات المتحدة ليست بلا حدود، ولكن هناك طرُق أكثر عملية وفعالية من حيث التكلفة للبقاء في منطقة الشرق الأوسط تفيد الولايات المتحدة والمنطقة على حد سواء. ومن الممكن أن توجّه عدة دعائم صُنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة إذا اختاروا اتباع الاستراتيجية البديلة المعروضة في هذا الملخَّص وفي التقرير الرئيسي مع تكيّفهم مع الواقع الإقليمي والعالمي والمحلي الجديد:

- تستطيع الولايات المتحدة أن تحوّل الموارد من الاعتماد الكبير الحالي على الأدوات العسكرية إلى نهج أكثر توازنًا يحدّد أولوية الاستثمارات الاقتصادية والحكومية والدبلوماسية والبرامج التي تركّز أكثر على الناس. سيستلزم ذلك اتخاذ قرارات صعبة في السياسات، مثل خفض مبيعات الأسلحة العالية المستوى لصالح الأسلحة المصمَّمة خصيصًا للأغراض الدفاعية وسدّ فجوة المعونات بين تلك المقدَّمة للبلدان الثلاثة الكبرى (إسرائيل، مصر، الأردن) وبين الشركاء الإقليميين الآخرين. وستنتقل الموارد إلى البلدان والبرامج التي تحقّق النتائج المرجوّة دعمًا للأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة.
- يمكن للمبادرات والاستثمارات الإقليمية أن تساعد على إيجاد أفق زمني طويل الأجل للحد من الصراع ودعم النمو والتنمية الإقليميين، حتى على حساب المخاطر القصيرة الأجل. وهذا من شأنه أن يشتمل على زيادة التعامل مع الرأي العام في الشرق الأوسط بشأن قضايا مثل الصحة، وبطالة الشباب، وتغيّر المناخ، والاستثمار في برامج التنمية البشرية، ودعم جهود بناء قدرات المجتمع المدني في البيئات المتحرّرة، والإبقاء على تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان على أعلى المستويات الحكومية، بما في ذلك الضغط المستمر من أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين في البلدان المعادية والحليفة على حد سواء.
- يمكن للولايات المتحدة أن تعمل على نحو متعدّد الأطراف مع الشركاء الإقليميين والعالميين، بل وأحيانًا مع المنافسين العالميين، للتصدي للتحدّيات المشتركة. وهذا من شأنه أن يتضمّن دعم محادثات وقف التصعيد بين ممالك الخليج العربي وإيران، وبذل جهد دبلوماسي مع القوى الدولية الأخرى لإنشاء منتدى أمني إقليمي في الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واستمرار التحالف العالمي لهزيمة داعش مع التركيز بشكل موسع على التصدّي للتطرّف.

النتيجة

إن مثل هذه الاستراتيجية المعاد تصوّرها تتطلّب التحوّل من العقلية العسكرية إلى العقلية غير العسكرية. وهو يتطلب إعادة موازنة الدعم العسكري للولايات المتحدة والحدّ من مبيعات الأسلحة مع زيادة الاستثمارات الاقتصادية والتجارية والمالية. وهو يدعو إلى المزيد من المبادرات الدبلوماسية للخروج من حلقة الصراع والتصعيد الحالية التي هي مكلفة جدًا للولايات المتحدة ولشعوب المنطقة. ويشير تقييمنا إلى أنّ العمل على تحقيق مثل هذه الأجندة طويلة الأجل مع الشركاء، إقليميًا وعالميًا على حد سواء، هو استثمار من شأنه أن يحقّق أرباحًا أعلى بكثير، وبتكاليف أقل بكثير، من الاستمرار في مسارنا الحالي. وتقوم السياسات الإقليمية للولايات المتحدة إلى حد كبير باستثمارات عفّى عليها الزمن في الماضي، واستثمارات أسهمت في المزيد من الصراعات الإقليمية والتطرّف العنيف الذي وضع الأميركيين في طريق الضرر. والآن حان الوقت لكسر هذه الحلقة والنظر في الاستثمار الاستراتيجي في رؤية إيجابية للمنطقة موجّهة نحو المستقبل.

سياسة أميركا في الشرق الأوسط خطيرة وعفّى عليها الزمن[1]

نهج جديد لدول الخليج يحتاج إلى مؤسسة أفضل

السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي،
مجلة فورين أفيرز، شباط 2021

في خطابه عن حالة الاتحاد عام 1980، والذي جاء في أعقاب صدمات النفط عامي 1973 و1979، وصف الرئيس الأميركي جيمي كارتر بعبارات خطيرة مخاطر فقدان الوصول إلى نفط الشرق الأوسط. وقال: "أيّة محاولة من قِبل أيّة قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سيعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. سيتمّ صدّ مثل هذا الهجوم بأيّة وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية". أصبح هذا التعهد معروفًا باسم مبدأ كارتر، وظل سِمة مميزة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ ذلك الحين.

في زمن تصريح كارتر، اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على واردات النفط لتزويد اقتصادها بالطاقة بحيث إنّ 29٪ من هذا النفط أتى من الخليج الفارسي. حتى بعد عقدين من الزمان، لم يتغير شيء يذكر: في عام 2001، كانت الولايات المتحدة لا تزال تستورد 29٪ من نفطها من الخليج. لكنّنا لم نعد نعيش في عام 1980 أو عام 2001 بعد الآن. واليوم، تنتج الولايات المتحدة نفس القدر من النفط الذي تحصل عليه من الخارج، ويأتي 13٪ فقط من دول الخليج. تستورد الولايات المتحدة الآن نفطًا من المكسيك أكثر مما تستورده من المملكة العربية السعودية.

---

[1] تعريب: محمد مرتضى.

Senator Chris Murphy, “America’s Middle East Policy Is Outdated and Dangerous”, Foreign Affairs, February 19, 2021.
https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2021-02-19/americas-middle-east-policy-outdated-and-dangerous

ومع ذلك، حتى عندما أصبح الأساس المنطقي وراء ما يسمّى بمبدأ كارتر قد عفّى عليه الزمن فإنه يستمر في تشكيل نهج الولايات المتحدة تجاه الخليج - رمزًا لفشل أوسع لسياسة الولايات المتحدة في اللحاق بالتغييرات الأوسع للمصالح الأميركية في المنطقة منذ الثمانينيات. يجب على الرئيس جو بايدن الاعتراف بالوقائع الجديدة وإعادة ضبط علاقات الولايات المتحدة في الخليج بطريقة تعزز القيم الأميركية، وتبقي واشنطن بعيدة عن التشابكات الخارجية غير الضرورية، وتعطي الأولوية للسلام والاستقرار الإقليميين.

هناك عدد لا يحصى من الأسباب لعلاقات قوية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن قرارات البحرين والإمارات العربية المتحدة لإقامة علاقات رسمية مع "إسرائيل" هي علامة واضحة على التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه هذه الدول. تلعب الكويت وعمان أدوارًا قوية للتوسط في النزاعات الإقليمية. لا تزال شراكات الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب مع دول مجلس التعاون الخليجي حاسمة، رغم وجود عيوب في كثير من الأحيان حيث تمتلك هذه الحكومات معلومات عن الشبكات المتطرّفة التي لا تستطيع المخابرات الأميركية جمعها بمفردها. وتقوم الولايات المتحدة بتوسيع علاقاتها الشعبية مع المنطقة: اليوم، عشرات آلاف الطلاب من الخليج يدرسون في الكلّيات والجامعات الأميركية. وفقًا لذلك، يجب على الولايات المتحدة أن توضح لحلفائها الخليجيين أنّ هدفها ليس الانسحاب من المنطقة ولكن الاستعاضة بإنشاء رابط أكثر موضوعية واستقرارًا بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي.

لكن حان الوقت للاعتراف بوجود خلل مركزي في تصميم نهج الولايات المتحدة الحالي تجاه الخليج: أهمّ أولويّتَين لمجلس التعاون الخليجي هما: الحفاظ على المساعدة العسكرية الأميركية لخوض حروب إقليمية بالوكالة والحفاظ على الصمت الأميركي بشأن السياسة الداخلية. سيدمّر القمع على المدى الطويل دول مجلس التعاون الخليجي نفسها. يجب أن يكون هدف الولايات المتحدة هو استبدال هذا الأساس المكسور بنظام جديد يدعم خليجًا مسالمًا مليئًا باقتصادات وطنية مستقرّة ومتنوّعة وحكومات مستجيبة - نوع المستقبل الذي يدّعي قادة مثل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بقوة أنّ منطقة الخليج تبحث عنه. إن العلاقة بين الولايات المتحدة والخليج المبنيّة على العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والحوكمة، بدلًا من مجرد الشراكات الأمنية الوحشية، سوف تعود بالفائدة على المصالح الأميركية والشرق أوسطية.

تجنّب الحروب بالوكالة

الخطوة الأولى هي أن تنفصل الولايات المتحدة عن حروب دول مجلس التعاون الخليجي بالوكالة مع إيران. الحكومة الإيرانية هي خصم للولايات المتحدة، لكن سلسلة الصراعات الساخنة والباردة في المنطقة - في العراق ولبنان وسوريا واليمن - عملت ببساطة على تعزيز نفوذ إيران وخلق مستويات كارثية من المعاناة الإنسانية. لا شك أنّ الانسحاب من التدخّل الأميركي في أماكن مثل سوريا واليمن سيسبّب ذعرًا فوريًا في الخليج. الآن، ومع ذلك، فإنّ التكاليف الهائلة للاعتقاد الخاطئ بأنّ الولايات المتحدة يمكنها توجيه النتائج بشكل غير مباشر في سوريا واليمن باتت واضحة تمامًا. في كلا المسرحَين، لم يكن التدخّل العسكري الفاتر والمعتدل للولايات المتحدة جوهريًا بما يكفي لقلب التوازن، وقد خدم بدلًا من ذلك تمديد النزاعات. تعاني واشنطن من ثقة متغطرسة في قدرتها على تحقيق أهداف سياسية من خلال التدخّلات العسكرية. على العكس من ذلك، كان التأثير الأكثر أهمية للمغامرات الأميركية الأخيرة في الشرق الأوسط هو تأجيج الحروب الدائمة التي تشجّع الجماعات المتطرّفة وتسمح للمشاعر المعادية لأميركا بالنمو.

على الرغم من أن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ بشراكاتها الأمنية مع دول الخليج، فإنّ البصمة الأميركية يجب أن تكون أصغر. قبل حرب الخليج، كانت الولايات المتحدة قادرة على حماية مصالحها في المنطقة بدون قواعد عسكرية ضخمة في البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية، وبدون مليارات من مبيعات الأسلحة السنوية لهذه الدول نفسها. يتصرّف مجتمع السياسة الخارجية في واشنطن كما لو أن هذا الوجود العسكري الضخم أصبح الآن إلزاميًا لحماية المصالح الأميركية، على الرغم من أنه لم يكن قبل إنشاء الدولة الأمنية بعد 11 أيلول 2001. القواعد الأميركية مكلِفة، مما يجعل التركيز بعيدًا عن المسارح ذات الأهمية المتزايدة مثل أفريقيا وآسيا؛ إنهم يمارسون الضغط على الولايات المتحدة لتجاهل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خشية أن تعرِّض الانتقادات وجود القوات للخطر؛ وهي تبرز كأهداف عسكرية ويخدم وجودها دعاية إيران والقاعدة والدولة الإسلامية (داعش). بينما يجري وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن مراجعة عالمية للوضع العسكري للولايات المتحدة، يجب على إدارة بايدن التفكير بجدّية بتقليص قواعدها العسكرية في المنطقة. إنّ إعادة النظر في تكاليف وفوائد تأسيس الأسطول الخامس في البحرين ستكون بداية جيدة، حيث أصبحت البصمة الهائلة للولايات المتحدة أكثر صعوبة مما تستحق.

أخيرًا، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة يجب أن تستمر في بيع المعدات العسكرية لشركائها، يجب على واشنطن التأكّد من أنها تبيع أسلحة دفاعية حقيقية. اليوم، يتم استخدام

الكثير من الأسلحة الأميركية بشكل غير مسؤول وفي انتهاك للقانون الدولي. البعض الآخر، مثل بيع طائرات ريبر بدون طيار التي تم الإعلان عنها مؤخرًا للإمارات، يغذي سباق تسلّح إقليمي يتعارض مع المصالح الأمنية الأميركية. مع تراجعها عن أنظمة ذات قدرات أكثر هجومية، يجب أن تظلّ الولايات المتحدة على استعداد لتقديم أسلحة دفاعية أكثر تقدّمًا، مثل تكنولوجيا الصواريخ الدفاعية الطرفية عالية الارتفاع (نظام ثاد)، التي تناسب التهديدات الأمنية الحقيقية في الخليج.

إذا فعلت واشنطن هذه الأشياء ستشتكي السعودية والإمارات حتمًا من أنّ الولايات المتحدة تتخلّى عنهما وتمكّنان إيران. تتمثّل مهمة إدارة بايدن في إقناعهم بوجود بديل عن المنافسة العسكرية التي لا تنتهي مع طهران. يمكن لحوار أمني إقليمي يشمل جميع الأطراف أن يحل محل سباق التسلّح والحروب بالوكالة. قد يبدو هذا وكأنه خيال وهمي، لكنه بعيد كل البعد عن ذلك. كانت البراعم الخضراء لهذا الحوار تظهر منذ سنوات، ويمكن للقيادة الأميركية، القادرة على استعمال كلٍّ من الخل والعسل، أن تبدأ بإنشاء هيكل للانفراج. وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدة لا ينبغي أن تمنح الإماراتيين أو السعوديين حق النقض (الفيتو) على اتفاقية نووية ثنائية مع إيران، فإن الحوار الإقليمي من شأنه أن يربط دول الخليج بشكل أقرب بالولايات المتحدة بخصوص السياسة الإيرانية، ومن المرجَّح أن يعطي مجلس التعاون الخليجي مساهمة أكبر في صنع أي اتفاق مستقبلي.

اختبار إزالة التصعيد

إن إدارة بايدن في وضع أفضل لاختبار استعداد المنطقة لهذا النوع من التهدئة في اليمن. القطع المفقودة - ضغوط ذات مغزى ومحاور موثوق بها - تتحرك الآن إلى موقعها حيث تنهي إدارة بايدن دعم الولايات المتحدة للعمليات الهجومية وتعيّن مبعوثًا خاصًا جديدًا لدعم عملية السلام التابعة للأمم المتحدة في اليمن. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي يمكنها تحريك الكرة إلى الأمام. إذا تمكّنت واشنطن من إيجاد طريق نحو السلام في اليمن، حيث تتعايش حكومة يمنية شاملة بعد هادي مع قادة الحوثيين بينما تعيد بناء البلاد بمساعدة دولية، فقد يكون ذلك دليلًا على مفهوم حوار أوسع.

يجب أن يكون وقف التصعيد جذابًا بشدّة لشركاء الولايات المتحدة في الخليج. انخفاض عائدات النفط يعني أنّ هذه الدول ستحتاج قريبًا إلى اتخاذ خيارات صعبة بين الاستثمار في الإصلاحات الاقتصادية وخوض الحروب في البلدان الأجنبية. بالنظر إلى هذه الصراعات

المستمرّة وسيطرة الدولة على الاقتصادات المحلية، فإن جذب الاستثمار الأجنبي الهادف إلى المنطقة هو إلى حد كبير خيال. بالنسبة للولايات المتحدة، هناك فائدة أخرى لتقليل التوترات بين الخليج وإيران تتمثّل بحوافز أقل للمصالح الخليجية لنشر الإسلام الوهابي في جميع أنحاء العالم الإسلامي. غالبًا ما تشكّل هذه العلامة التجارية المتشدِّدة وغير المتسامِحة للإسلام اللبنات الأساسية للأيديولوجية المتطرّفة، ويغذي الخلاف الخليجي الإيراني تصديرها (إلى جانب نظيرتها الشيعية الثورية).

يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تقود اتفاقًا أكثر صعوبة مع دول الخليج بشأن قضايا حقوق الإنسان. في أعقاب هجمات دونالد ترامب على الديمقراطية الأميركية، سيكون من الأهم بالنسبة لبايدن أن يطابق حديثه عن سيادة القانون والحقوق المدنية بأفعال في الداخل والخارج. أمام الولايات المتحدة عمل صعب في المستقبل لإعادة بناء علامتها التجارية العالمية، لكن إنهاء نهج واشنطن الذي لا يسمح للشر ولا يرى الشر في الخليج سيساعد.

ومع ذلك، يجب أن تكون محادثة الولايات المتحدة مع دول الخليج حول حقوق الإنسان واقعية. لن تصبح هذه البلدان ديمقراطيات حديثة بين عشية وضحاها. ومع ذلك، إذا كان الخليج يريد حقًا جذب الاستثمار الدولي فعليه معالجة الحملات الوحشية المستمرة ضد المعارضة السياسية وغياب سيادة القانون. الاستثمار الخاص الخارجي الجاد غير محتمل طالما أن هذه الدول تعذب السجناء السياسيين، وتحافظ على "نظام وصيّ" صارم يحدّ من قدرة المرأة على السفر، ويضايق المعارضين في الخارج باستمرار. بصراحة، يجب على قادة الخليج أن ينظروا إلى توسيع الحقوق السياسية على أنها قضية وجودية. يجب على الولايات المتحدة أن تساعد هذه الأنظمة على فهم أن الصفقة الاجتماعية القائمة منذ فترة طويلة والمتمثلة في "لا ضرائب، ولكن لا يوجد تمثيل أيضًا" لا يمكن أن تستمر. نظرًا لأن النمو السكاني يفوق عائدات النفط فلن تتمكن العائلات المالكة قريبًا من تحمّل هذا المردود. بمجرد ضمور الإعانات واستمرار القمع ستندلع عاصفة من الاضطرابات الكارثية. لحسن الحظ، هناك نماذج للإصلاح المحدود في الخليج يمكن أن تساعد المتقاعسين في التقدم. ينتخب الكويتيون، على سبيل المثال، برلمانًا يحافظ على بعض الاستقلالية عن التاج. ومع أن هذا بعيد كل البعد عن الديمقراطية التشاركية الحديثة إلا أنه يوفّر بعض النقاط الإرشادية التي يمكن أن تنظر إليها الأنظمة القمعية.

لا داعي للحرب الباردة

في متابعة هذا المسار الجديد، سوف يجادل بعض أتباع الوضع الراهن بأنه إذا دفعت إدارة بايدن لإبرام صفقة صعبة للغاية فسوف يبتعد قادة الخليج عن الولايات المتحدة تجاه الصين أو روسيا. هذه الحجة مضللة، وهي حجة تلعب على سوء فهم كل من:

1- عدم إمكانية الاستغناء عن الاصطفاف العسكري مع الولايات المتحدة.

2- استعداد الصين وروسيا لتسخير أيديهما في سياسات الشرق الأوسط.

هذه ليست الحرب الباردة: ليس لدى روسيا الكثير لتقدّمه في المنطقة، ومع استمرار انخفاض استخدام النفط العالمي ستتنافس موسكو حتمًا مع دول الخليج على المشترين. على الرغم من أن الصين ستواصل البحث عن فرص اقتصادية في المنطقة، فإنّها لن تراغب بلعب دور أمني حقيقي في أي وقت في المستقبل القريب. البحرية الصينية لن تقدّم المساعدة لدولة خليجية تتعرّض للهجوم. إذا هدّد البحرينيون، أو الإماراتيون، أو السعوديون بالتحوّل إلى قوى أخرى، يمكن لواشنطن أن تدير ظهرها لخدعتهم.

بشكل عام، أصبحت السياسة الخارجية للولايات المتحدة باهتة وعفّى عليها الزمن بشكل خطير، وهي أداة تم ضبطها لعزف أغنية لم تعد الأوركسترا تؤدّيها. لكن ربما تكون السياسة الأميركية غير متّسقة في الخليج، حيث تغيّرت مصالح الولايات المتحدة ولكن سياستها لم تتغيّر. لدى بايدن فرصة لإعادة ضبط شراكات واشنطن مع دول الخليج. سيكون الأمر صعبًا ومؤلمًا ويثير احتجاجًا شديدًا. لكن النظام الناتج سيكون مفيدًا للطرفين، حيث سيعزّز المصالح الأميركية بينما يقرّب دول الخليج من المستقبل الذي يزعمون أنهم يطمحون إليه. وكما يقول، فإن أكثر المساعي الجديرة بالاهتمام ليست سهلة أبدًا.

كيف سيبدو الشرق الأوسط بحلول العام 2030[1]

وجهة نظر إسرائيلية

آري هيستاين، دانيال راكوف، يوآل غوزانسكي،
معهد الشرق الأوسط، 1 آذار 2021

أربع فرضيات في الشرق الأوسط للعام 2030

يمكن أن يكون وضع التصوّرات، كما يصفه العميد الإسرائيلي المتقاعد إيتان برون، أسلوبًا مثمرًا في التفكير في الواقع المستقبلي المحتمل، وهو يسهّل أخذ صُنّاع القرار لمعظم الجوانب المتعلقة بالسياسات وممارسة السلطة والحشد العسكري بعين الاعتبار، فضلًا عن كونه وسيلة فعّالة للحكومات التي تسعى للاستعداد لهذه الاحتمالات المستقبلية.

وتسلّط الوقائع الراهنة في جميع أنحاء العالم وفي الشرق الأوسط الضوء على أهمية الإعداد والتهيئة للعقد القادم في المنطقة عبر مروحة من الفرضيات بدلًا من الاعتماد على التكهّنات في هذا الإطار. وزادت جائحة كوفيد-19 من هشاشة القدرة على تطوير توقّعات وتنبّؤات على المدى الطويل، ولا يزال فك رموز الوضع الراهن يعدّ تحديًا كبيرًا، كما تواجه التوقّعات الأولية الأساسية حول العوامل المشكّلة للمستقبل، وهناك تساؤلات عدة. منذ بدء الأزمة في أواخر العام 2020 بادرت المؤسسات الاقتصادية إلى تحديث توقّعاتها المتعلّقة باستخدام الطاقة المتوقَّع والتعافي الاقتصادي على المستوى العالمي. وتبقى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدينامية الإقليمية في الشرق الأوسط متقلّبة. آخذين كل ما ذكر بعين الاعتبار، سعى الكتّاب إلى تطوير فرضيات متعدّدة حول المستقبل الوشيك في الشرق الأوسط حتى العام 2030، وذلك بمنظور إسرائيلي مبني على منهجية ذات فرضيات أربع،

---

[1] تعريب: فاطمة مطر.

Ari Heistein, Daniel Rakov, Yoel Guzansky, « What will the Middle East look like in 2030? An Israeli Perspective », Middle East Institute, March 1, 2021.
https://www.mei.edu/publications/what-will-middle-east-look-2030-israeli-perspective

وهي فرضيات استطلاعية وليست مبنيّة على توقّعات أو معايير. أي إن هدف هذه الفرضيات هو التوصل إلى الأحداث والتطوّرات التي من الممكن حصولها بدلًا من تلك التي من المؤكد أو من اللازم حصولها. وتضمّنت هذه العملية تحليلًا هيكليًا للنزاعات القائمة والعوامل المغيِّرة للمعادلات التي من المحتمل حصولها ووضعت هذه النزعات والعوامل في الأولوية، من ثم تم التوافق على متغيِّرَين أساسيتين وهما المحوران اللذان تنطلق منهما المنظومة.

وفيما يلي نذكر ما اعتبرناه النزاعات القائمة الأكثر تأثيرًا في الشرق الأوسط خلال العقد القادم:

أ) ضعف أُحادية القطب: تتضمّن نتائج الانتقال من عالمٍ أُحادي القطب إلى عالم ثنائي القطب (ولايات متحدة- صين) أو حتى متعدّد الأقطاب (ولايات متحدة – روسيا - صين) التالي: نمو التحدّيات التي يوجهها النظام العالمي حاليًا، وتصعيد التنافس بين القوى العظمى واستعراضها لقوتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تضاعف جهود الولايات المتحدة لتقليص بصمتها العسكرية في الشرق الأوسط لصالح "المحور الآسيوي"، توسّع النفوذ الصيني حول العالم لا سيما على مستوى المشاريع التجارية ومشاريع البنى التحتية، وسعي روسيا لإعادة التموضع كالقوة الأكثر نفوذًا في المنطقة.

ب) التنافس الإقليمي: ستستمر القوى في الشرق الأوسط بالانخراط في منافسة شديدة على النفوذ في دول العالم الثالث لا سيما سوريا واليمن ولبنان وليبيا وغيرها من الدول الإفريقية، أما التكتلات التي سعت للتنافس فهي تتضمن: التحالف الشيعي الراديكالي بقيادة إيران، التحالف القطري التركي - إسلامي التوجّه، والمحور الحالي بقيادة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المحاور مؤلَّفة من أطراف فاعلة ذات مصالح خاصة قد تكون متعارضة وهذا يؤدّي إلى محدودية التعاون بين الأطراف في المحور الواحد.

ت) التقلّبات الأيديولوجية: تؤدّي الزيادة في القمع السياسي في المنطقة وقطع الطريق أما أي محاولة تغيير سياسي سلمي إلى انجذاب الشعوب نحو أيديولوجيات أكثر راديكاليةً وعنفًا. وفي حين أن الموجة الإسلامية للإخوان المسلمين قد انحسرت عقب إسقاط الرئيس محمد مرسي عام 2013 من المحتمل أن تظهر تيارات إسلامية راديكالية ومنها أيديولوجيات راديكالية مختلفة.

ث) انتشار التكنولوجيات الخطيرة: يزيد تفكّك الاتفاقيات المعنية بمراقبة التسلّح من خطر انتشار الأسلحة النووية، في حين أن انتشار الأسلحة الدقيقة قد سمح لتهديداتٍ استراتيجية غير نووية بالظهور في المنطقة.

ج) الضغط الذي يشكّله النمو الديموغرافي: من المرجَّح أن يزداد عدد سكان الشرق الأوسط بنسبة 20٪ أي ما يساوي 581 مليون نسمة بحلول العام 2030. وبحسب تقرير نشرته منظمة يونيسف بعنوان "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: جيل 2030" فإن تزايد أعداد الشباب بسبب ارتفاع مستويات الخصوبة في المنطقة سيؤدي إلى زيادة الضغط على الحكومات وسيحول دون تحقيق نمو في الاستثمار (وهو أمر لا يبدو وشيكًا) وقد يؤدّي ذلك أيضًا إلى زيادة بنسبة 11٪ في مستويات بطالة الشباب وزيادة 5 ملايين طفل على إجمالي عدد الأطفال غير الذين لا يذهبون إلى المدارس.

ح) الآفاق الاقتصادية والاجتماعية: ما من دلائل تسمح بانتظار تحسّن ملحوظ على مستوى الأزمات الأساسية السياسية الاقتصادية في الشرق الأوسط والتي أسهمت في الاضطراب السياسي الحاصل منذ عام 2010. وتواجه المنطقة نقصًا حادًا في رأس المال البشري وتراجعًا مستمرًا على مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية. وتقوَّض أي محاولة إصلاح سياسي، اقتصادي أو اجتماعي على المستوى المحلي في المنطقة، من قِبل النخب المسيطرة على السلطة وممارستها. لذلك من الصعب تخيّل أننا سنشهد خلال العقد الجديد تقدّمًا في سد الفجوات هذه، ومن المتوقَّع أن يتفاقم انعدام الاستقرار في الدول الأكثر ضعفًا وهشاشةً في الشرق الأوسط، ويُتوقَّع أيضًا مشاركتها في نزاعات أخرى بين دول المنطقة.

فضلًا عن ذلك فإن اقتصادات المنطقة ستواجه تحدياتٍ جمّة خلال التعافي من أزمة جائحة كوفيد-19 التي تركت آثارًا مدمّرة على الصناعات الأساسية. فبعد انهيار أسعار النفط في نيسان 2020 وجدت الدول النفطية نفسها مرهونة لسوق نفط متقلّب (في أفضل أحواله)، يعدّ أحد العوامل المحددة لقدرة هذه البلدان على تحقيق التوازن في ميزانيتها السنوية.

خ) الأزمات البيئية: سيفاقم التغير المناخي من أزمة شحّ المياه لا شك، في منطقة تواجه أصلًا ندرة في المياه، كما سيؤدي إلى عجز غذائي وسيزيد من حدة أزمة اللاجئين ومن المتوقع أيضًا أن تصبح بعض المناطق في الخليج العربي غير قابلة للسكن بحلول العام 2050.

د) التحوّل التكنولوجي السريع: إن التكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي ستسمح بتعزيز اقتحام الأنظمة الاستبدادية لحياة مواطنيها الشخصية وهذا ما يسمّى بـ "الاستبداد الرقمي" مما سيسفر عن ازدياد في أعداد الأنظمة غير المسمّاة التي تتمتع بحكم ذاتي في ساحات الصراع المستقبلية.

إضافة إلى هذه النزاعات الكبرى نشهد عددًا من العوامل المحتملة المغيّرة للمعادلات والتي قد تظهر خلال العقد القادم وهي تتأثر ولو جزئيًا بالنزاعات المذكورة ولكنها في الوقت عينه مستقلة ولو جزئيًا عنها. وتتضمن لائحة العوامل المغيّرة للمعادلات هذه : تغيّر القيادات على مستوى الأنظمة الحالية، تبديل على مستوى التحالفات والخصومات، اضطرابات داخلية تؤدي إلى تغيّر في الأنظمة، تدخّلات عسكرية من قِبل قوى دولية أو إقليمية في الصراعات المحلية، وضع حد للصراعات العسكرية، الاستحصال على أسلحة نووية من قِبل دولة أو دول لم تكن تمتلك نفاذًا عليها من قبل، تطور تكنولوجي ضخم يسمح بإحداث تحوّل على مستوى التوازن الاقتصادي أو على مستوى القوى العسكرية، فضلًا عن كوارث طبيعية قد تؤدي إلى خسائر بشرية ضخمة وأضرار جمّة على البنى التحتية.

استخدم المؤلفون متغيرين رئيسيين لرسم ملامح "الوقائع المستقبلية المحتملة"، بسبب ارتباطهما بالعديد من الاتجاهات المذكورة أعلاه أو تأثيرهما المباشر عليها، هما:

1. استعداد الولايات المتحدة للعب دور قوي ومؤثر في الشرق الأوسط، بما في ذلك استثمار الموارد والقوى العاملة، ورأس المال السياسي لدعم حلفائها ومواجهة الأطراف التي تسبّب انعدام الاستقرار. يرتبط هذا المتغير ارتباطًا وثيقًا بـنزاعاتٍ ذُكرت آنفًا، وهي مستقبل المنافسة بين القوى العظمى (أ)، الخصومة بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ب)، مكافحة الإرهاب (ج) وإنتشار التسلح النووي (د). يُتيح فك ارتباط الولايات المتحدة المتزايد عن قضايا الشرق الأوسط مساحة أكبر للمناورة بالنسبة لروسيا والصين ويسمح بتقليل القيود العسكرية والسياسية على أطراف فاعلة أخرى في المنطقة مثل تركيا وإيران، وربما يسمح ذلك أيضًا بانتشار التقنيات النووية؛ وقد يكبح التدخل الأعمق للولايات المتحدة في المنطقة من احتمال انتشار جديد للقوة النووية فيها.

   ولطالما شكلت مكافحة الإرهاب دافعًا لانخراط الولايات المتحدة في العديد من الساحات من ضمنها أفغانستان وسوريا والعراق، وإن تعزيز نشاط الجهاديين وغيرهم

من المجمّعات المسلحة متعددة الجنسيات في المنطقة أو انحساره قد يكون عاملًا مؤثرًا على مستوى انخراط الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط.

2. يرتبط الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالضغط الديموغرافي (هـ) والآفاق الاقتصادية والاجتماعية (و)، والأزمات البيئية (ز) فضلًا عن التغيرات التكنولوجية. فإن التراجع المستمر لموارد الطاقة وتزايد أعداد السكان قد يؤدي إلى انشقاقات في العقود الاجتماعية القائمة بين الحكومات والمواطنين. ومن المحتمل أيضًا تراجع الحوافز والدعم في هذه البلدان مقابل تعزيز استخدام القوى لضمان إستمرارية الأنظمة فيها. لا تعدّ أزمة جائحة كوفيد-19 والأزمات البيئية بشكل ضروري العوامل الوحيدة المؤثرة على اقتصادات المنطقة إلا أن هذه الأزمات تشكّل ضغطًا اقتصاديًا إضافيًا على الدول وتزيد من ضخامة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية القائمة. قد تؤدي التغيرات على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة إلى إعادة رسم ملامح الخارطة الإقليمية وقد يكون لذلك أيضًا تأثير على التحالفات التي تتعدى نطاق المنطقة.

يسفر عن التداخل بين هذين المتغيرين أربعة تصورات:

1- لعبة الشطرنج متعددة المستويات: انخراط أميركي عميق في منطقة مستقرة نسبيًا.

2- طنجرة الضغط: انخراط أميركي عميق في منطقة غير مستقرة.

3- المواجهة: فك الارتباط الأميركي من منطقة مستقرة نسبيًا.

4- منطقة مفتوحة للجميع: فك الارتباط الأميركي من منطقة غير مستقرة.

بعد تحديد الفرضيات الأربع شكّلنا الجسم المتكامل لهيكل هذه الفرضيات وذلك عبر التحليل العكسي. فإن الفرضيات الأربعة ترتبط بالأسس المرجعية الأربعة لتطوير الفرضيات. فهي منطقية، ملائمة، متباينة، كما أنها تطرح تحديات. لقد شُكّلَت من وجهة نظر واحدة، وهي في هذه الحال وجهة النظر الإسرائيلية. وهي تهدف إلى تسليط الضوء على الحقيقة التي تقول بأنه خلال العقد المقبل سوف تخضع البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية لتغيّرات جذرية. قد يكون ذلك نتيجة لبروز عوامل مهمة يمكن أن تعدّ اليوم هامشية أو نتيجة سلسلة من ردود الأفعال على العوامل المغيّرة للمعادلات. الفرضيات ملأى بالتفاصيل من أجل توفير نسيج غني والتشجيع على النقاش والحوار الفعّال حول المستقبل. وهي تهدف أيضًا إلى التفكر في الوقائع واختبارها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضيات لا تستند كلها إلى الركائز عينها، فعلى سبيل المثال يغيب ذكر حزب اللّه عن بعض هذه الفرضيات وذلك بسبب السعي

إلى تسليط الضوء على التحديات الخاصة لكل فرضية بدلًا من إعادة تشكيل العقد المقبل بكل ما يحمل من تعقيدات. وآخذين بعيّن الاعتبار أفضل الممارسات التي عُمل بها في هذا المجال توصّلنا إلى استنتاج يؤكد أن تجربة احتساب أو إحصاء نسبة تحقّق حدث معيّن أو فرضية معيّنة تُعدّ حماقة. نستعير كلام جوزف ناي جونيور:" في النهاية لا يقتضي عملنا تنبؤ المستقبل بل مساعدة صُنّاع القرارات على التفكير في المستقبل. ليس بمقدور أحد أن يعلم بمكنونات المستقبل، ادعاء غير ذلك يُعَدّ تضليلًا". وكما قال المحلل السياسي الراحل هرمان كان:" إن المستقبل الأكثر قابلية للتحقق لن يتحقق".

الفرضية الأولى:

إنّ التطوّر السريع للقاح كورونا والجهود الدولية الهادفة إلى تصنيع وتوزيع هذا اللقاح قد يؤدّي إلى تعافٍ سريع للاقتصاد العالمي بالتزامن مع عوده الطلب على النفط والغاز. تعمل روسيا مع المملكة العربية السعودية لتوسيع وتعزيز دور منظمة أوبك، من أجل الحفاظ على أسعار موارد طاقة عالية. وتستمر الدول النفطية في الشرق الأوسط بتوفير دعم مالي للدول الأكثر فقرًا في المنطقة. وتلتزم الإدارة الأميركية بمواجهة التحديات في الشرق الأوسط عبر دبلوماسية استباقية. إنّ أحد أهم أهداف واشنطن في الشرق الأوسط هو وضع حد لنفوذ الصين أولًا وثانيًا وضع حد للنفوذ الروسي. وتؤدي جهود الولايات المتحدة في عرقلة توسّع القوى العظمى المنافسة لها إلى عودة تعاونها الوثيق مع تركيا التي أعادت بطاريات S-400 أرض-جو إلى موسكو، وأوقفت تدفّق الغاز الروسي نظرًا لتوفّر بديل جيد من أذربيجان. كما أنها ألغت عقدًا يقضي ببناء منشآت نووية مع روسيا. وتعمد واشنطن إلى بيع أسلحة هجومية متطوّرة لدول مجلس التعاون الخليجي لكي تحول دون طلبها للبدائل الصينية ومن أجل ردع إيران.

بالمقابل، لردع روسيا، تدعم واشنطن تركيا لتضمن تحوّلها إلى مركز للطاقة شرقي البحر الأبيض المتوسط. ونظرًا لضغط الولايات المتحدة الأميركية يضطر كل من لبنان و"إسرائيل" وقبرص ومصر إلى بناء شبكة أنابيب غاز مع تركيا، يتم من خلالها نقل الغاز إلى أوروبا. في هذه السياق يتم توقيع اتفاق سلام يضمن تقسيم قبرص، فضلًا عن ترسيم الحدود البحرية شرقي المتوسط. تحتفظ قبرص بجزرها في حين توسّع تركيا بشكل ملحوظ منطقتها الاقتصادية الخالصة.

يضعف موقف روسيا في المنطقة عندما تقنع الولايات المتحدة الرئيس السوري بشار الأسد بإلغاء عقود تأجير القواعد العسكرية لروسيا وإخراج القوات العسكرية التابعة لإيران من البلاد، في المقابل تحصل دمشق على اعتراف بسيادتها على المنطقة السورية الكردية، بالرغم من منح الأكراد نوعًا من الحكم الذاتي. تتلقّى دمشق أيضًا دعوة للعودة إلى جامعة الدول العربية وتموّل دول الخليج مساعي إعادة الإعمار في البلاد. تُجبر تركيا على الانسحاب من شمال شرقي سوريا مقابل ضمانات أمنية تؤكّد قمع النظام السوري لأي نشاط انفصالي كردي. تدعم "إسرائيل" هذه الآلية ولكن، كشرط لنجاح تطبيقها، يتوجّب على الأخيرة إيقاف ضرباتها الجوية على سوريا. بالرغم من تقلّص تواجد إيران في سوريا سوف يتم تشكيل هذه التواجد من جديد في السنوات التالية وستجد "إسرائيل" نفسها غير قادرة على التدخّل من أجل منع ذلك. بعد وفاة الملك سلمان في العام 2021 تحصل محاولة انقلاب في المملكة، يعدم خلالها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وتسعى إيران في هذا الإطار إلى استغلال الفرصة من أجل التحريض على احتجاجات واسعة النطاق في المناطق ذات الأغلبية الشيعية شرقي البلاد. إلا أن محور محمد بن سلمان ينتصر بسرعة وينجح بالخروج من هذه الأزمة حيث يستلم العرش الأخ الأصغر نائب وزير الدفاع خالد بن سلمان.

يسعى الملك السعودي الجديد إلى تغيّير أولويات البلاد عبر تخفيف انخراط بلاده في القضايا الإقليمية والتركيز على حشد موارد البلاد وضخّها في مصلحة الحداثة المحلية. إن التغيّر على مستوى القيادة يسمح أيضًا بتحقيق وقف إطلاق نار دائم في اليمن، وانسحاب سعودي من هذا الصراع المكلف. يتقلّص إلحاح الولايات المتحدة الأميركية وغليان التوتّرات بين دول مجلس التعاون الخليجي عندما تتّخذ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خطوات من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع قطر مقابل إيقاف الدوحة دعمها للمعسكر الإسلامي بقيادة تركيا.

ثم تتوسّط سلطنة عُمان لتحقيق وفاق نسبي بين المملكة العربية السعودية وإيران، وفي هذا الإطار توافق إيران على دمج الميليشيا الشيعية في صفوف القوى الرسمية العراقية المسلحة، وبالرغم من ذلك تحتفظ إيران بنفوذ غير مباشر كبير في البلاد.

وتبعًا لتصعيد الخلاف بين السعودية وباكستان بسبب عددٍ من القضايا الأساسية للبلدين من ضمنها وضع منطقة كشمير، تقلّص الرياض عدد العمال الباكستانيين المسموح دخولهم إلى المملكة وتعرض على عمال من الدول العربية الأكثر فقرًا تأشيرات عمل في السعودية من

أجل سد فجوة القوى العاملة الأجنبية ومن أجل زيادة التحويلات المالية إلى بلدان مثل مصر واليمن.

يؤدي الازدهار النسبي في المنطقة بسبب ارتفاع أسعار النفط المستمر والتحويلات المالية من دول الخليج إلى استثمار كل من مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مجال تكنولوجيات مراقبة أكثر تقدّمًا. فإلى جانب الجهاديين، يعدّ المنتمون إلى الإخوان المسلمين والناشطون في مجال حقوق الإنسان أول أهداف للمراقبة من قبل القوات الأمنية.

تستمر الإدارة الأميركية بالحديث علنًا عن مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية لا سيّما ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ولكنها لا تمارس فعليًا سوى ضغط ضئيل على حكام هذه الدول لتحسين تطبيق هذه المبادئ على المستوى المحلي.

عام 2022، وبعد وفاة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية وتولّي هذا المنصب من قِبل حسن روحاني، يصبح من الممكن عقد اتفاق انتقالي جديد. حيث ترفع الولايات المتحدة جزءًا من العقوبات في حين تجمّد إيران نشاطها النووي وتقلّص نشاطاتها الخبيثة في المنطقة. وبفعل الضغط الإيراني يقبل حزب الله بتسوية النزاع حول ترسيم الحدود البحرية مع "إسرائيل" من أجل تطوير قطاع الغاز في لبنان. ومع ذلك يحافظ الحزب على نفوذه السياسي وعلى سلاحه.

ثم ينتصر الإصلاحيون في الانتخابات النيابية عام 2024 مما يسمح بتوقيع اتفاق نووي جديد أكثر شمولًا في السنة التالية. يضمن هذا الاتفاق تنازل إيران عن كل قدراتها في مجال التخصيب ووضع حد 500 كم لمنظومة صواريخها بعيدة المدى. مقابل هذه الشروط يسمح لإيران بتوسيع نشاطها النووي المدني (بناء 5 مفاعل مموّلة من المجتمع الدولي)، ورفع كل العقوبات.

وبفعل ضغط الولايات المتحدة الأميركية والإمارات العربية المتحدة، تقبل "إسرائيل" بتولّي محمد دحلان رئاسة السلطة الفلسطينية بعد وفاة محمود عباس عام 2024، وتؤدي جهود دحلان لإعادة السيطرة على قطاع غزة إلى جولة من الصراع بين السلطة الفلسطينية وحماس. وينجح دحلان عام 2024 بمساعدة "إسرائيل" ومصر بإقناع قيادة حماس بالسفر إلى تركيا.

إن انخراط "إسرائيل" في الخلافات الفلسطينية الداخلية يزيد من المشاعر السلبية تجاهها في العالم العربي بشكل عام، لا سيّما في المملكة العربية السعودية حيث تتعارض المؤسسات

السياسية والدينية مع مبادئ الحداثة. تسعى الحكومة السعودية إلى التخفيف من حدة المعارضة الداخلية عبر دعم الفلسطينيين في مواجهة "إسرائيل" ودفع دول الخليج إلى التخفيف من مظاهر التطبيع العلني مع "إسرائيل".

بحلول عام 2025 ينجح دحلان في حمل "إسرائيل" على تعزيز توقيع اتفاقية سلام، لكن تتعثّر المحادثات ومن ثم تفشل نهائيًا مما يؤدي إلى تصعيد ضخم في الصراع بين "إسرائيل" والفلسطينيين، يُسفر عن ذلك انقطاع كامل للعلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" والدول العربية ومن ضمنها دول لطالما كانت شريكة لـ "إسرائيل" كمصر والأردن.

خلال سنتي 2026 و2027، تتّخذ كل من تركيا ودول الخليج خطوات لتقويض نجاح الاتفاق النووي الجديد بسبب استمرار إيران في التدخّل بشؤون المنطقة. بالتزامن مع ذلك تبتعد إيران عن الاتحاد الأوروبي لتتقرّب أكثر فأكثر من روسيا والصين. وفي عام 2028 يخسر الإصلاحيون الانتخابات في إيران بعد فشل مساعيهم الدبلوماسية بتحقيق التحسّن الاقتصادي الفعلي في البلاد. وفي عام 2030 تعلن إيران أنّ خيانة الدول الغربية والضغط المستمر على النظام لم يترك أمام طهران سوى خيار واحد وهو تطوير الأسلحة النووية. وبذلك تقوم بتجربة نووية ناجحة في الصحراء شرقي البلاد.

هذه الفرضية تُظهر أن انخراط الولايات المتحدة العميق في المنطقة وحده قد لا يضمن حماية أمن "إسرائيل" ومصالحها، فضلًا عن ذلك فإن انعدام الاستقرار على المستوى المحلّي قد يجعل من الأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط أكثر عدائية تجاه "إسرائيل". إضافةً إلى ذلك فإن موقف روسيا الإقليمي مضمون من قِبل نظام الأسد، مما يحدّد نطاق نفوذها في سوريا فقط. أخيرًا، إن الاتفاقات التي تكلّلت بالنجاح مثل "اتفاقات إبراهام" والاتـفاق النووي الجديد مع إيران قد تضمحل بسرعة بسبب تعقيد الأزمات الأمنية في المنطقة وترابطها.

الفرضية الثانية:

تسعى واشنطن إلى تخفيف وجودها العسكري في المنطقة ولو بشكل نسبي مع الإبقاء على جزء من قواتها في الخليج وحدّ أدنى من هذه القوات في العراق وسوريا. بالتزامن مع ذلك تشجّع الولايات المتحدة الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي على مواجهة التحديات الأمنية بشكل مستقل، مما يوفّر لها ربحًا اقتصاديًا من خلال تزايد مبيع الأسلحة إلى دول المنطقة. وتتمثّل الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بـ: تجنّب حصول فراغ على مستوى القوى قد تعمد الصين وروسيا إلى ملئه، والتأكّد من أنّ الأزمات الإقليمية لن تخرج

من حدود المنطقة. فضلًا عن ذلك فإن واشنطن تدعوا بشدّة حلفاءها في الشرق الأوسط لإحداث التقدّم والسير نحو الديموقراطية.

إن تراجع موارد الطاقة يُجبر دول الخليج على تخفيض دعمها الاقتصادي للدول الأكثر فقرًا لا سيما مصر. ونتيجةً لذلك يتم إلغاء عدد كبير من مشاريع الرئيس السيسي الضخمة، ويتآكل الرابط الرباعي الذي يجمع مصر بالسعودية والإمارات والبحرين. تخطو الصين وروسيا باتجاه تعزيز دعمهما لمصر بطرق عدة، وذلك من خلال توفير جرعات مجانية من لقاح كوفيد-19. وتوفير بديل عن تمويل الإمارات العربية المتحدة للاستثمارات في البنى التحتية المصرية، فضلًا عن دعم الرئيس السيسي لتعزيز قدرات نظامه بممارسة القمع الرقمي، وعبر خدماتها الأمنية والعسكري تعمد روسيا إلى التعاون مع مصر وليبيا في مجالات متعدّدة. توقّع الصين اتفاقًا مع الجنرال خليفة حفتر لإعادة إعمار مرفأ بنغازي. وتستكمل روسيا قاعدة عسكرية جوية وبحرية في السودان من أجل تعزيز نفوذها إلى البحر الأحمر.

تؤدي الضائقة الاقتصادية التي نتجت عن انخفاض أسعار النفط إلى زعزعة الاستقرار في صفوف الرأي العام، وإلى قمع عنيف للأصوات المعارضة في المنطقة لا سيما في الجزائر ومصر والعراق. وتتردّى خدمات الدول الفقيرة أكثر فأكثر نظرًا لتراجع التمويل والنمو السكاني المتزايد، وتواجه القاهرة تفاقمًا في ندرة المياه، مما يؤدّي إلى عجز على مستوى الغذاء وارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية في مصر والبلدان المجاورة أيضًا.

تنتشر المجموعات الأصولية الإسلامية في المنطقة وتستغلّ الصراعات الممتدة في ليبيا واليمن وسوريا والعراق. يدخل لبنان في حرب أهلية جديدة تعزّز من التدخّل الخارجي في شؤونه. وينشغل حزب اللّه عن "إسرائيل" مؤقّتًا ويحافظ على قوته الصاروخية كعامل ردع.

تحرّض البروباغاندا الإيرانية الأقليات الشيعية في الخليج ويشنّ الحوثيون في اليمن ضربات تستهدف البنى التحتية في الخليج مستخدمين صواريخ حديثة ومسيّرات متطوّرة، وبالرغم من نشاط إيران الاستباقي في الصراعات التقليدية، فإنها تؤجل طموحاتها النووية مؤقتًا من أجل تجنّب ضربات جوية إسرائيلية وأميركية غير مرغوب فيها. تمتنع الولايات المتحدة عن مواجهة إيران مباشرة، خوفًا من تحوّل هذه المواجهة إلى مستنقع يغرق المنطقة لعقود. تستمر دول الخليج بسياساتها القمعية تجاه الأقليات وتستمر الشعوب المعارضة في هذه الدول بكونها نقطة الخلاف بين الحكومات والولايات المتحدة الأميركية.

خلال العقد السابق أي بين عام 2020 وعام 2030، تُخضِع الولايات المتحدة "إسرائيل" لضغوطٍ متفرقة من أجل القبول باقتراحات سلام جديدة ترمي إلى حل الأزمة الفلسطينية.

ويتطلّب نجاح تنفيذ هذه الاقتراحات تنازلاتٍ جمّة من قِبل الإسرائيليين. تسعى واشنطن عبر جهود السلام إلى تحسين علاقتها وعلاقة "إسرائيل" بالعرب والمسلمين حول العالم. ولكن لا تستطيع تحقيق أهدافها بسبب المراوغة التي تقوم بها "إسرائيل" من جهة والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى. تنخرط "إسرائيل" وحماس بموجة من المواجهات العنيفة التي يسفر عنها تغيّر استراتيجي يمكن تجنّب أي موجة صراع جديدة من خلاله. تحتل "إسرائيل" قطاع غزة من جديد، ثم تنسحب بعد سنة في ظل اتفاقات يسبقها حوار، مما يسمح للسلطة الفلسطينية باستلام قطاع غزة، ثم تعود حماس بعد عدة أشهر لتولّي السلطة في القطاع من جديد.

يستمر التوافق بين الحزبين في الولايات المتحدة بخصوص "إسرائيل" بمواجهة ضعف كبير، حيث تتزايد موجة خيبة الأمل في صفوف المتشدّدين الجمهوريين والديمقراطيين حول التحالفات التقليدية. تطلب واشنطن من "إسرائيل" قطع علاقاتها التجارية مع الصين وروسيا وإن عدم موافقتها بشكل كامل على ذلك يؤدي إلى زعزعة العلاقة بين البلدين، ويرفع الكلفة الاقتصادية التي تتكبّدها الصين في المنطقة فضلًا عن أنه يزيد من تعقيد الوضع الضربات الجوية الإسرائيلية في سوريا.

إن الهدف من إبقاء الولايات المتحدة على جزء من قواتها في العراق وسوريا والخليج ليس سوى محاولة تقويض نفوذ إيران والصين وروسيا. وتستمر سوريا والعراق في كونهما مسرحين للصراعات الصغيرة الحجم بين "إسرائيل" والولايات المتحدة من جهة والقوات المدعومة من إيران من جهة أخرى. وتتميز هذه المواجهات بأزمات متكررة وفتّاكة. تبين هذه الفرضية كيف تصبح منافسة القوى العظمى إحدى أهمّ أولويات السياسة الأميركية في المنطقة وكيف يمكن لذلك أن يؤثر على استقرار تحالفاتها التقليدية، ويضعها في موقع مجحف في هذه المنافسة. كما تظهر تلاشي الحلف الإسرائيلي الأميركي وظهور بنية أمنية إقليمية جديدة قد يفسر عنها تحديات أمنية إضافية بالنسبة إلى لـ "إسرائيل".

الفرضية الثالثة:

تستغلّ الولايات المتحدة التعافي الاقتصادي العالمي السريع بعد أزمة كوفيد-19 لزيادة الضغط على الصين ولتخفيض والتزاماتها في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. تعود أسعار المحروقات إلى ما كانت عليه قبل أزمة كوفيد-19 ويجمع الباحثون في هذا المجال على أنه

من المتوقع حصول انخفاض طويل المدى على طلب المحروقات نظرًا لتنامي موارد الطاقة البديلة.

تنسحب القوات الأمريكية من العراق وسوريا وأفغانستان وتقلص وجودها في الخليج. يُسهّل تنفيذ ما ذُكر قيام ثورة شعبية في إيران تطيح بالجمهورية الإسلامية وتسفر عنها حكومة علمانية وطنية. إلا أنه سرعان ما يظهر حفاظ الحكومة الجديدة على طموحات الهيمنة التي تميّز بها النظام القديم.

إن التصدّع الحاصل بين الإيرانيين والعرب في المنطقة يؤجج القومية العربية ويزيد من جهود تنمية التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي بين دول المنطقة. يعزز السعوديون والمصريون محور البلدان المعادية لإيران. ويتم من جديد الترحيب بنظام الأسد في جامعة الدول العربية مقابل جهود الأخير في التخفيف من النفوذ والنشاط الإيراني على أراضيه. توسّع إيران نطاق تعاونها مع الأكراد الانفصاليين في العراق وسوريا من أجل زيادة الضغط والنفوذ في هذين البلدين، وتسعى تركيا إلى تحويل مجرى المياه في نهر أراس الأمر الذي يعرّض إيران لخطر ندرة المياه في مناطقها الشرقية.

تستغلّ موسكو فرصة تغير النظام في طهران من أجل تحقيق طموحها على مستوى الغاز الطبيعي وإنشاء كارتيل يضم البلدان الأربعة التي تعدّ الموردة الأكبر للغاز وهي: روسيا، إيران، قطر، تركمانستان. مما يؤدي إلى تنامي التوترات بين الروس والأتراك، وزيادة الدعم الأميركي لأنقرة، من أجل تحقيق التوازن في وجه التوسّع الروسي في المنطقة. فضلًا عن ذلك، تصبح الصين عدائية تجاه هذا الكارتيل الجديد الذي يفرض على استيرادها للطاقة تكاليف إضافية، ويسعى إلى تقليص نفوذها في آسيا الوسطى. تزيد الصين من دعمها لمصر، في سبيل تقويض نفوذ روسيا في البلاد وفي إفريقيا بشكل عام.

تعرقل نقاط الخلاف بين القوى العظمى مساعي هذه الأخيرة إلى تجنّب اندلاع الصراعات الإقليمية، فتندلع حرب بين مصر والسودان وإرتريا من جهة وإثيوبيا وجنوب السودان من جهة أخرى وذلك في سبيل النفاذ على الموارد المائية، وبعد أشهر من المواجهات العنيفة تحصل عملية مصالحة برعاية الاتحاد الإفريقي وروسيا والصين، ولا تنخرط الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوروبي في هذا الصراع.

في النصف الثاني من العقد تنتشر موجة من العنف بقيادة الميليشيات الشيعية في الخليج، يسفر عنها هجمات على البنى التحتية الحساسة مثل محطات ضخ النفط والمصافي والأنابيب.

إلا أن الوفرة في الإنتاج والتراجع في الطلب على المحروقات عاملان يؤديان إلى ثبات الأسعار في المستويات التي كانت عليها قبل عام 2019.

في العام 2027 تقوم مصر بتجارب نووية في صحرائها الشرقية، وتعلن القاهرة عن كونها البلد العربي الأول الذي تمكّن من الاستحصال على أسلحة نووية. هذه التجارب أتت في سبيل تعزيز اكتفائها الذاتي في مواجهة اعتداءات وضمان النفاذ المستمر إلى الموارد المائية لا سيما بعد التوترات الأخيرة مع السودان وإثيوبيا حيال سدّ النهضة. يتبيّن أن هذه التطوّر النووي حصل في إطار مشروع مدعوم من الرياض. وتفشل جهود القوى العظمى في حث القاهرة على التنازل عن سلاحها النووي بعد حصول إيران على سلاح نووي أيضًا في العام 2028 (حصلت عليه من كوريا الشمالية). وفي العام 2029 عندما يتم الإعلان عن اتفاقات أمنية خاصة بين باكستان وتركيا يتبيّن أن إسلام أباد تسعى إلى توسعة نشاطها النووي حتى الوصول إلى أنقرة.

في إطار هذه الفرضية تقلّص الولايات المتحدة ضغطها على إيران إلا أنّ ذلك لا يلغي احتمال حصول تغيير في النظام، ولكن النظام الجديد قد لا يدخل الفلك الغربي أو يتخلّى عن مساعي الهيمنة وطموحاتها النووية، إذا ما لم يكن لهذه التنازلات آثار إيجابية ملموسة على مستوى تحسين ظروف معيشة الإيرانيين. في الوقت عينه ليست إيران البلد الأول في المنطقة الذي يستحصل على سلاح نووي، وقد يظهر عدد من القوى النووية الموازية خلال فترة قصيرة من الزمن. وقد تؤجّج الطموحات الإيرانية والتركية المتنامية القومية العربية باعتبارها قضية سياسية موحِّدة لدول المنطقة. ومع تراجع نفوذ الولايات المتحدة وتقلّص وجودها في المنطقة قد يصبح الشرق الأوسط ساحة للتنافس الاستراتيجي بين روسيا والصين.

الفرضية الرابعة:

تستمر الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ما بعد انحسار الأزمة الصحية، أي إن أسعار النفط ستحافظ على معدّلات منخفضة أو متدنّية جدًا، وتعدّ اقتصادات الشرق الأوسط الأكثر تأثّرًا لا سيّما دول الخليج. وهذا يؤدي إلى تراجع على مستوى مصالح القوى العظمى في المنطقة. وتستمر الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا في التركيز على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وتشكيل ضغط على أنظمة بلدان المنطقة وتهدّدها بمجموعة من العقوبات من أجل ضمان احترام هذه المبادئ وتعزيزها.

يؤدي عدم كفاءة أنظمة الدول الشرق أوسطية في مواجهتها لأزمة كوفيد-19 وتفاقم الأزمات الاقتصادية البنيوية إلى تنامي غضب شعوبها. وتصبح المجموعات الإسلامية الأصولية بديلًا معاديًا للأنظمة يجذب جزءًا لا بأس به من الرأي العام.

إن ارتفاع مستوى البحار إضافة إلى حدوث هزة أرضية على سواحل المتوسط في العام 2025، يسفر عنها فيضانات تضرب مدينة الإسكندرية في مصر يخلّف آلاف القتلى ويدمر منازل أكثر من مليون مواطن. وتؤدي انتقادات الرأي العام بشكل واسع للنظام إلى إعلان القوات المسلحة عن إقالة السيسي، وتدخل البلاد في فترة مطوّلة من انعدام الاستقرار السياسي.

في النصف الآخر من العقد، ترتكز "إسرائيل" على ضعف مصر ودول الخليج، من أجل استغلال توسيع مجالات تعاونها معهم. ويزداد طلب هذه البلدان العربية للتعاون مع "إسرائيل" من أجل النفاذ إلى التكنولوجيا التي تمتلكها الأخيرة في مجال تحلية مياه البحر والزراعة، الأمر الذي يسمح لهذه البلدان بمواجهة التحديات التي يفرضها التغيّر المناخي بنجاح أكثر من بلدان المنطقة الرافضة للتعاون مع "إسرائيل".

تؤدّي شكوك متعدّدة في إيران إلى موجة من الاحتجاجات تجبر النظام الإيراني على اتخاذ خطوات عنيفة من أجل قمع المعارضين. إن هذا التوقيت إضافة إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمزّق المجتمع اللبناني يعدّ فرصةً أمام "إسرائيل" للإقدام على خطوات عسكرية تهدف إلى سحق قدرات حزب اللّه العسكرية ومشروع إيران النووي. تدمّر "إسرائيل" مفاعلات نطنز وطهران وفوردو النووية، وتردّ إيران على هذه الهجمة بقصف رمزي على "الأراضي الإسرائيلية"، وتندلع بذلك حرب على مدة ثلاثة أيام بين "إسرائيل" وحزب اللّه، تستهدف "إسرائيل" خلالها آلاف المواقع التابعة لحزب اللّه في لبنان، إلا أنّها ستعاني من ضرر كبير يطال بنيتها التحتية جرّاء صواريخ الحزب الدقيقة. تسعى إيران إلى إعادة بناء برنامجها النووي في مواقع محصّنة تحت الأرض، وتسارع إلى تعزيز وضع حزب اللّه عبر مروحة من التدابير من ضمنها توفير مخزون إضافي من الأسلحة الدقيقة.

بعد تحقيق الاستقرار في الساحة الإيرانية، ووضع حد لموجة الاحتجاجات الداخلية، تعتمد الحكومة الإيرانية سياساتٍ تهدف إلى تنمية دعمها للميليشيات في العراق، في إطار الحرب الأهلية التي قسّمت البلاد. كما تطلق حملات سرّية لزعزعة استقرار ممالك الخليج.

تسفر الضائقة الاقتصادية في الأردن عن إسقاط القوات الإسلامية للحكم الهاشمي، مما يؤدّي إلى تنامي التوتّرات مع "إسرائيل" وإلغاء اتفاقية 1994 للسلام. وتُجبَر "إسرائيل" بعد عمليات التسلّل المتتالية من الأردن على تعزيز جدران الفصل على حدودها الشرقية.

أما الإرهاب الأصولي الإسلامي الذي يظهر من جديد في الضفة الغربية تبعًا للحرب مع حزب اللّه وسقوط النظام في الأردن فهو يجبر "إسرائيل" على إعادة احتلال الضفة وتفكيك السلطة الفلسطينية. ومن المثير للسخرية أن تتمكّن "إسرائيل" من عقد اتفاق مرحلي مع حماس في غزة يتضمّن استثماراتٍ تهدف إلى تنمية القطاع، وهي استثمارات مدعومة من محور قطر وتركيا. وبسبب حفاظ أسعار المحروقات على نسب متدنّية أصبح مشروع نقل الغاز إلى أوروبا عبر "إسرائيل" غير قابل للتنفيذ. فتقرّر الحكومة الإسرائيلية استخدام الغاز محليًا أو بيعه إلى قطاع غزة.

تُبيِّن هذه الفرضية أنّ فراغًا على مستوى القوى العظمى قد يؤدي إلى زعزعة نظام المنطقة واقتصادها، وقد يفتح ذلك باب الفرص أمام "إسرائيل" لتقليص التهديدات العسكرية التي تواجهها بأقل كلفة ممكنة. ولكن من دون عمل سياسي لدعم هذه المكاسب وتعزيزها من المحتمل أن لا تستمر على المدى الطويل، بل تتحول إلى أزمة ذات جبهات متعدّدة.

كما أن هذه الفرضية تُظهِر الخطر الضخم الذي يشكّله التغيّر المناخي على أنظمة المنطقة من السنوات الأولى للعقد القادم.

المطامع الأساسية لصنّاع القرار الإسرائيليين

وفّرت كلّ من المتغيّرات على مستوى الانخراط الأميركي في الشرق الأوسط والوضع الاقتصادي في المنطقة الدعائم الأساسية الكافية لبناء فرضيات، على الرغم من أنّ التطورات في الفرضيات الأربع المذكورة لم تشكّل استكمالًا مباشرًا للنزاعات القائمة حاليًا بل انفصلت جزئيًا عنها. أما بالنسبة للذين قد يعتقدون أنّ بعض الأحداث المستقبلية المطروحة تبدو غير واقعية، فنودّ القول إنّنا نعترف بأنّ بعضها قد يبدو غير قابل للتحقّق، ولكن نظرًا للتطوّرات التي حصلت عام 2020 أحسسنا أهمية الأخذ بنصيحة هيرمان كان و "التفكير فيما يصعب على الناس التفكّير فيه".

إن هذه التجربة التي تُعَدّ أساسًا للمقال تسلّط الضوء على احتمال تغيّر البيئة الاستراتيجية في "إسرائيل" بطرق دينامية:

1. قد يؤدّي التغيّر في حركيات (ديناميات) المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط إلى تغيّر ملحوظ في بنية المحاور الإقليمية التي قد لا تكون ذات منفعة لحماية مصالح الأمن القومي الإسرائيلي. من وجهة نظر أميركية قد يكون للمبالغة في تعزيز المنافسة بين القوى العظمى نتائج عكسية على موارد أخرى هامة في المنطقة إضافة إلى ذلك، يجب أخذ احتمال حصول خلافات بين موسكو وبكين قد ينتج عن طموحات روسيا والصين في المنطقة، بعين الاعتبار.
2. تشكّل "اتفاقات إبراهام" تغيّرًا ديناميًا حتميًا بين "إسرائيل" والدول العربية، دون الفصل الكلّي بين الدول العربية المطبّعة والقضية الفلسطينية. بقدر ما تشكّل هذه الاتفاقات فرصةً للطرفين، تؤكد الخلافات المستترة بين "إسرائيل" والدول العربية أنه لا يمكن التسليم باستمرارية العلاقة الدبلوماسية بينها.
3. لا يضمن تغيّر النظام في إيران تراجع طهران عن طموحاتها الإقليمية والنووية. وإن أيّ مكاسب حُقّقت جراء سقوط النظام قد تكون سريعة الزوال ما لم يتم تحقيق التزام ملموس من قِبل الدول الغربية.
4. قد لا تبدأ موجة امتلاك دول شرق أوسطية لأسلحة نووية من إيران، وقد تحصل هذه الموجة فجأة ومن المحتمل أن ينخرط فيها عدد من الأطراف الفاعلة بشكل متوازٍ. هنا تقضي الأولوية الأولى بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي تجنّب تحوّل أي دولة شرق أوسطية إلى دولة نووية.
5. يخلق تدهور النظام والاقتصاد على المستوى الإقليمي فرصًا تسمح لـ "إسرائيل" بتقليص التهديدات العسكرية الكبرى التي تواجهها بكلفة ضئيلة، أو تسمح لها بتوسيع نطاق بصمتها في المنطقة عبر علاقات تعاون إقليمية معمّقة.
6. يسفر الاضمحلال المستمرّ لدعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لـ "إسرائيل" والذي من المتوقَّع أن يتفاقم أكثر فأكثر بسبب الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة الأميركية، أو عدد من العوامل الأخرى مثل الصعوبة في إدارة المنافسة بين القوى العظمى، عن تراجع واشنطن عن دعمها الطويل والمستمر لـ "إسرائيل".
7. يمكن أن يكون للتغيّر المناخي آثارًا جمّة على الحركيات المستقبلية في المنطقة، من حيث تداعيات تفاقم ظواهر مثل ندرة المياه، إلى جانب علاقات التعاون التي سيتم عقدها من أجل التخفيف من أثر هذه المشاكل ومواجهتها.

في المرحلة التي تلي هذا التمرين، تقوم دراسات حول مستقبل التوازن الإستراتيجي في "إسرائيل"، والتي قد تتضمّن اختبارًا للمسارات الداخلية المحتملة التي قد تؤثّر على نظرة "إسرائيل" لهذه الفرضيات فضلًا عن قدرتها على حماية مصالحها، في إطار هذه الفرضيات المذكورة. وفي حين أننا لم نأخذ الفرضيات المتعلّقة بالتطوّر الداخلي في "إسرائيل" بعين الاعتبار، وبدلًا من ذلك ركّزنا على البيئة المحيطة بها، يظهر العامل الأول، أي التطوّر على المستوى الداخلي، أنّه المتغيّر الأكثر تأثيرًا على مستقبل "إسرائيل". إضافةً إلى ذلك، من المجدي أن يتمّ توسيع الآفاق في هذا البحث، وذلك عبر الأخذ بعين الاعتبار لبعض النزاعات المحتملة التي قد تعارض النزاعات القائمة المذكورة فيما سبق، فعلى سبيل المثال يمكن أن لا يتحوّل العالم إلى متعدِّد الأقطاب ومن المحتمل أي يعود عالمنا إلى أحادية القطب.

إن الاستعداد الجدّي للمستقبل يتطلّب من "إسرائيل" أن تبقى مرنة وجاهزة لاستباق أي نقاط تحوّل محتملة، وأن تستحدث بدائل لمواجهة آثار هذه التحوّلات والتخفيف من مخاطر الفرضيات الأكثر تأثيرًا، وإن كان من الصعب تحديد أيِّها الأكثر قابلية للتحقّق. إنّ التفكير بالمستقبل والاستعداد المستمر له يسمحان لـ "إسرائيل" بتحديد الفرص المحتملة التي قد تُطرح أمامها لكي تستطيع اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان النجاح في استغلالها. إنّ مدى نجاح "إسرائيل" في هذا المضمار يعتمد على الاستثمار في التخطيط لآليات طويلة الأمد، وتكليف السلطات تنفيذ هذه الآليات وضمان بذل صُنّاع القرار الجهد الكافي في سبيل التخطيط لمروحة من الفرضيات المستقبلية المحتملة.

"إسرائيل" في الشرق الأوسط: العقدان التاليان[1]

ناتان ساكس وكيفين هاغارد،
معهد بروكينغز، تشرين الثاني 2020

ملخّص تنفيذي

تدخل "إسرائيل" عقد 2020 وتنظر إلى منطقتها من موقع الثقة. وقّعت "إسرائيل" مؤخرًا معاهدات لتطبيع العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وأطلقت عملية تطبيع مع السودان، مما يؤدي إلى إحداث تحوّلات دراماتيكية علنية في موقف "إسرائيل" الإقليمي. بالمقارنة مع جيرانها، تتمتع "إسرائيل" بالبراعة العسكرية والقوة الاقتصادية، على الرغم من الخسائر الفادحة لوباء COVID-19 المستمر. من بعض النواحي، "إسرائيل" اليوم أكثر أمانًا من أي وقت مضى. ومع ذلك، فإن العديد من نجاحات "إسرائيل" يرتكز على أسس غير ثابتة في منطقة مضطربة. مع وجود إدارة جديدة في واشنطن، ومع استمرار التغيّرات الإقليمية والعالمية بوتيرة قوية، تؤثّر التهديدات الجديدة والناشئة على سلامة "إسرائيل" على امتداد العقدين المقبلين. في بعض الحالات يجب إجراء تغييرات سريعة وحاسمة في السياسة.

ستظهر هذه التهديدات على ثلاثة مستويات: الاتجاهات العابرة للحدود التي تؤثّر على كل بلد في المنطقة؛ وتغييرات في آفاق دول إقليمية مهمّة، سواء أكانوا شركاء لـ "إسرائيل" – بشكل علني أو سرّي - أو خصومًا صريحين لها؛ ومسار ديناميكيات القوى العظمى في المنطقة، ولا سيما مسارات كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين.

---

[1] تعريب: زينب الحاج حسن.

Natan Sachs and Kevin Huggard, "Israel in the Middle East: The next two decades", Brookings Institution, November 2020
https://www.brookings.edu/research/israel-in-the-middle-east-the-next-two-decades/

من بين الاتجاهات العابرة للحدود التي قد تشكّل بيئة تهديد لـ "إسرائيل": تغيّر المناخ والآثار ذات الصلة، وفشل أنظمة الحكم والصدمات الاقتصادية، وانتشار التقنيات العسكرية الجديدة التي يمكن الوصول إليها بسهولة، لذلك تبرز أهمية خاصة في التفكير بمستقبل المنطقة نفسها. يمكن لأيٍّ من هذه الاتجاهات أن يؤدي إلى تهديد حقيقي لأمن "إسرائيل" أو رفاهها. ويشار إلى أنّ في هذه المنطقة تكافح حكومات إقليمية، بما في ذلك جيران "إسرائيل"، من أجل الحفاظ على سيطرتها مع تصاعد الأزمات العابرة للحدود، وتملك الجهات الفاعلة غير الحكومية أدوات أكثر قوة تحت تصرّفها.

اعتمدت "إسرائيل" لعقود على التعاون الأمني مع جيرانها لمعالجة التهديدات غير الحكومية. من بين هؤلاء الجيران، السلطة الفلسطينية والأردن ومصر التي تعتبَر الأكثر أهمية لها. نظرًا للتحديات التي تواجه نماذج الحوكمة الخاصة بها والمصاعب الاقتصادية المستمرة فإن كلًا من هذه الحكومات معرَّضة لخطر عدم الاستقرار. في هذه الأثناء، من بين خصوم "إسرائيل" الإقليميين، يمكن أن تشهد كلٌّ من إيران وحزب اللّه في لبنان اضطرابات داخلية، الأمر الذي سيحسّن موقف "إسرائيل"، لكنّ ذلك لا يعني تقديم أيّ ضمانات لمثل هذا التحسّن. يمكن للاضطراب لدى شركاء "إسرائيل" الجدد في العالم العربي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، أن يجلب إلى السلطة حكامًا أكثر عدائية. بشكل عام، بينما أدّت المشاعر في العالم العربي إلى تحسين موقف "إسرائيل" في بعض الأوساط، يظلّ الرأي العام لدى الغالبية العظمى من العرب، في جوهره، أكثر تعاطفًا مع الفلسطينيين وحذِرًا من التعاون مع "إسرائيل". قد لا يشكّل الرأي العام السياسة دائمًا على نحو مباشر لكن قدرته على القيام بذلك، كما فعل في عام 2011، لا تزال قوية.

من المتوقَّع أن تشهد سياسات القوى العظمى في المنطقة تحوّلات مهمة على مدار العقود المقبلة، وبعضها يجري بالفعل. بالنسبة لـ "إسرائيل"، تتعلق الأسئلة الكبرى بالولايات المتحدة والتزام الحزبين تجاه العلاقة الأميركية الخاصة مع "إسرائيل"، ورغبتها في الانخراط في المنطقة على نطاق أوسع، وتنافُسِها المتزايد مع الصين. إذا استمر مسار الانكماش الأميركي، يبدو أن روسيا، والصين بالتحديد، مرشحتان على الأرجح للعب دور أكبر في الجغرافيا السياسية الإقليمية. من المرجَّح أن تشكّل مصالح بكين كمستورد ضخم للطاقة من المنطقة خياراتها السياسية، وقد تضع السياسات الإقليمية الصينية الأكثر حزمًا "إسرائيل" أمام خيارَي إما أن تنخرط في المنافسة الأميركية الصينية المتزايدة في جوارها، أو مواجهة احتمال وجود قوة خارجية مهيمنة لا تبالي بمصالحها الأساسية.

العديد من هذه التطوّرات خارج عن سيطرة "إسرائيل" المباشرة. تتطلّب هذه التطوّرات التحضير ولكنها تنطوي على القليل من التحوّلات في السياسة. مع ذلك، لدى "إسرائيل" تأثير ملموس على قضايا أخرى، على الرغم من التصوّرات السائدة في "إسرائيل" بعكس ذلك. في هذه المجالات - وعلى الأخص العلاقة بين الولايات المتحدة و "إسرائيل" - يمكن للأخيرة أن تتصرّف ويجب عليها ذلك. ستكون سياسات "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، والتي كانت إلى حد كبير غير ذات صلة بإدارة ترامب، حاسمة لصحة هذه العلاقات على المدى الطويل. تتفاقم التحدّيات ذات المغزى التي تواجه هذه العلاقة بسبب أبعادها المتعلّقة بالصين. قد يؤدي الفشل في العمل للحفاظ على هذه العلاقة إلى المخاطرة بتقويض ركيزة أساسية للأمن القومي الإسرائيلي، مع إثارة المزيد من الاعتبارات الأخلاقية والسياسية الهامة. يجب ألا يقود إحساس "إسرائيل" الحالي بالقوة إلى الرضا عن النفس.

الآثار المترتبة على السياسة

تشير هذه الاتجاهات الواسعة والمتضاربة بالضرورة مجتمعة إلى أن صانعي السياسة في "إسرائيل" يجب أولًا وقبل كل شيء أن يكونوا حذرين من الرضا عن النفس أو الشعور بالانتصار. حتى لو ظلت القوة في الاقتصاد والصناعة والجيش في "إسرائيل"، فإن هذه الاتجاهات قد تجعل موقف "إسرائيل" الحالي أكثر صعوبة. كما لوحظ، تقع بعض هذه الاتجاهات خارج سيطرة "إسرائيل" وحدها، لكن تل أبيب لديها فسحة كبيرة للتأثير على الآخرين إذا تحرّكت قريبًا.

في مواجهة آثار تغيّر المناخ، يجب على "إسرائيل" أن تأخذ على محمل الجد المخاطر المتعلّقة بالبنية التحتية الخاصة بها، وتلك المتعلّقة بارتفاع درجة الحرارة في كثير من أراضيها. مع التأثيرات الدراماتيكية على المنطقة الأوسع، فإنّ لدى "إسرائيل" حدودًا واضحة الحجم. لكن في حين أن "إسرائيل" وحدها لا تستطيع أن تغيّر كثيرًا فيما يتعلّق بالظاهرة الأوسع، إلا أنها تستطيع المساهمة، بطرق صغيرة ولكنها ذات مغزى، في جهود التكيّف، محليًا وفيما بين جيرانها.

إن التقدّم التكنولوجي وقدرة "إسرائيل" كمركز للابتكار التكنولوجي يفتحان إمكانية التأثير الإسرائيلي في هذا المجال الحيوي، خاصة مع الفرص الجديدة للصناعة الإسرائيلية في العالم العربي. تتضاءل القيود السياسية اليوم في متابعة مثل هذه الجهود مقارنة بالواجب التاريخي

لمتابعتها. لذلك يجب وضع التكيّف كهدف استراتيجي، حتى مع الاعتراف بحدود الفعالية الإسرائيلية في مواجهة التحدي الهائل.

إنّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تساهم في عدم الاستقرار المتوقَّع في الشرق الأوسط هي فعليًا، مثل المناخ، خارج سيطرة "إسرائيل". يجب على "إسرائيل" أن تتجنّب التورّط في المشاكل الداخلية للدول المجاورة - وهو درس تعلّمته "إسرائيل" بعد كارثة تدخّلها في لبنان في الثمانينيات، كما أنّ عواقب عدم الاستقرار يمكن أن تكون عميقة.

في الوقت الذي تسعى فيه "إسرائيل" إلى إقامة علاقات مثمرة مع القادة الإقليميين المتعاونين، لا ينبغي لـ "إسرائيل" أن تضع الكثير من استراتيجيتها في مثل هذه العلاقات. يجب على "إسرائيل" أن تتعامل مع جيرانها، مع الاعتراف بأنه لا يوجد في أي منهم هيكل النظام الحالي الدائم أو المستقر بالضرورة، وإذا سقطوا فإنّ بدائلهم يمكن أن يكونوا أقل تعاونًا أو حتى عدائيين بينما واجهت "إسرائيل" ذات مرة تهديد الدول العربية القوية المعادية، فإنّ ضعف تلك الدول نفسها الآن يقوّض الأمن الإسرائيلي.

تتطلّب التغييرات السريعة في التكنولوجيا استمرار الجهود الإسرائيلية القوية بالفعل لدفع الإجراءات المضادة الخاصة بها. يجب أن يقترن ذلك بمضاعفة الجهود للحدّ من تعرّض البنية التحتية المدنية الإسرائيلية للهجمات. إن تقدّم قدرات الأطراف الأضعف حتى الآن يعني أيضًا أن "إسرائيل" قد تضطر إلى تبنّي نهج أكثر حذرًا في القتال منخفض الكثافة ضد الجماعات المعادية والاعتماد بشكل أكبر على الردع، عند الحاجة. يجب أن تعوّض عن هذه القيود من خلال زيادة الاستفادة من التعاون الدولي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والأهمّ من ذلك، الحدّ من فرص الصراع المفتوحة أمام خصومها.

إنّ العودة المحتملة لمنافسة القوى العظمى إلى الشرق الأوسط تخلق تحديات للعلاقة الأميركية الإسرائيلية. مخاوف الولايات المتحدة بشأن التعاون الإسرائيلي الصيني ليست تقنية فحسب، ولن تتم إدارتها بسهولة. إنّ صُنّاع السياسة الأميركية والخبراء من مختلف الأطياف السياسية يتوقّعون أنّ الحلفاء حول العالم قد يضطرون إلى اتخاذ خيارات صارخة وصعبة في المستقبل بين القوّتين. لذلك يجب على "إسرائيل" أن تلعب عملية موازنة صعبة: مواصلة العمل لتوسيع تعاونها الدولي، بما في ذلك مع قوة اقتصادية صاعدة مثل الصين، بينما تدرك جدّية المخاوف الأميركية والحقيقية والمكلفة والقيود التي تضعها هذه المخاوف على التعاون الإسرائيلي الصيني في التكنولوجيا، فإن البنية التحتية ومجالات أخرى مهمة. عندما تواجه

خيارًا، يجب على "إسرائيل" أن تفضّل علاقتها بالولايات المتحدة، حتى لو كان ذلك بتكلفة حقيقية لعلاقاتها الاقتصادية مع الصين.

من بين جميع التهديدات للعلاقة الأميركية الإسرائيلية، فإن الطبيعة الحزبية للدعم الأميركي بشكل متزايد لهذا التحالف غير الرسمي يمكن أن تلحق الضرر بـ "إسرائيل" على المدى المتوسط والطويل. لدى "إسرائيل" القدرة على تغيير هذا الاتجاه، لكن الرسائل الأفضل لن تكون كافية، وأهمّ عامل حتى الآن هو تصاعد وجهات النظر الحزبية تجاه "إسرائيل" والتصوّر القوي والمتزايد بين كثير من الأميركيين وتعامل "إسرائيل" مع الفلسطينيين ونواياها تجاههم، تقف على نقيض من القِيَم الأميركية الأساسية. والجدير بالذكر أن هذه القيم تشمل حق الأفراد في حكم أنفسهم وانتخاب الحكومة التي لديها السيطرة الفعّالة على معظم جوانب حياتهم.

يمكن لـ "إسرائيل" أن تتجاهل الأسئلة الأخلاقية والأيديولوجية والاستراتيجية التي تطرحها العلاقة مع الفلسطينيين لبعض الوقت، لكنها لا تستطيع الهروب منها. والحقيقة، أن علاقة "إسرائيل" بالفلسطينيين تبرز كأحد المجالات التي تجد فيها "إسرائيل" سيطرة كبيرة، في حين أنه ليس عاملًا محددًا لمستقبل المنطقة، إلا أنّه سيكون حاسمًا للعديد من العناصر الأساسية في البيئة الأمنية المستقبلية لـ "إسرائيل"، ناهيك عن الداخل والرفاهية التي تقع خارج نطاق هذا التقرير. المسار الحالي للصراع يهدد بشكل مباشر بتقويض شركاء إقليميين مهمّين مثل الأردن والسلطة الفلسطينية، واجتذاب مزيد من الانتقادات الإقليمية والدولية وسط الاضطرابات المحتملة، ويعرّض للخطر استقرار العلاقات الأميركية الإسرائيلية.

تتطلّب معالجة هذه الأسئلة تغييرات عميقة في سياسة "إسرائيل" تجاه صراعها مع الفلسطينيين. سياسة ذات مصداقية تهدف إلى تحقيق الهدف الفلسطيني، الاستقلال ضروري، حتى لو كان تحقيقه مستحيلًا لفترة طويلة. وبالمثل يجب على "إسرائيل" أن تعمل بجدّ لتغيير الواقع في قطاع غزة على حدودها. القضية الفلسطينية لا تسيطر على شؤون العالم.

ومع ذلك، فإنّ الأمر مهمّ للغاية بالنسبة لقدرة "إسرائيل" على التأثير في تلك التيارات الإقليمية والسياسة العالمية التي ستنتج أخطارًا جديدة لـ "إسرائيل"، وتفاقم المخاطر القائمة، وتقليل قدرتها على التعامل مع هذه التهديدات.

سيشكّل العقدان القادمان مخاطر كبيرة على "إسرائيل". هذا بالطبع، لا يعني أن "إسرائيل" لن تتمتّع بنجاح مستمر في العديد من المجالات، فالإرادة والرضا لا يساعدان على فرص النجاح. يحتاج صُنّاع السياسة الإسرائيليون إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومستمرّة نحو التخفيف من التهديدات التي يمكنهم السيطرة عليها، مع تقليل ضعف أولئك الذين لا يستطيعون.

نقل "إسرائيل" إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية[1]

مجموعة من الباحثين، المعهد اليهودي
للأمن القومي في أميركا، تشرين الثاني 2020

أهداف القيادة العسكرية

تنقسم المسؤوليات العالمية للجيش الأميركي إلى سبع "قيادات مقاتلة" جغرافية أو COCOM بالإضافة إلى أربعة أخرى وظيفية - وفقًا لخطة قيادة موحّدة سرّية (UCP) أعدّتها هيئة الأركان المشتركة، وتمّت الموافقة عليها من قِبل الرئيس. تمارس كل من هذه القوات الجغرافية قيادة موحدة على القوات الأميركية المخصصة لمنطقة مسؤوليتها (AOR)، تحت قيادة جنرال أميركي من فئة أربع نجوم أو أميرال يقدّم تقاريره مباشرة إلى وزير الدفاع. كل COCOM مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ السياسة الدفاعية الأميركية وتنفيذها ضمن منطقة مسؤوليتها، بما في ذلك ردع النزاعات المحتملة والاستجابة لها. من خلال هذه القدرات، يعملون أيضًا مع الجيوش الشريكة وينسّقون فيما بينهم في منطقة المسؤولية الخاصة بهم، مما يجعل من كل مركز عمليات مكافحة الإرهاب آلية أساسية للتعاون الإقليمي بقيادة الولايات المتحدة في كل شيء بدءًا من الدبلوماسية والاستراتيجية والعمليات إلى التدريب والعقيدة واللوجستيات والاستخبارات والتكنولوجيا والمشتريات.

تركّز كل قيادة جغرافية في المقام الأول على التهديدات المنصوص عليها في استراتيجيات الأمن والدفاع الوطنية الخاصة في مجال اختصاصها، وعلى وضع قواتها وإجراء التعاون مع الشركاء الإقليميين وفقًا لذلك. القيادة المركزية الأميركية التي تشمل معظم الشرق الأوسط الكبير لها رسميًا "أولويتها القصوى" في مواجهة إيران ووكلائها، بما في ذلك من خلال تعزيز

---

[1] تعريب: محمد مرتضى.

Michael Makovsky, Blaise Misztal, Charles B. Perkins, Jonathan Ruhe, “Abraham’s Command: Relocating Israel to CENTCOM’s Area of Responsibility”, The Jewish Institute for National Security of America, November 2020
https://files.constantcontact.com/5fbef467001/21f1bd2d-8c40-4f8e-9da2-8ee7b1cd8b3a.pdf

التعاون الأمني الإقليمي ضد هذه التهديدات. وفي الوقت نفسه تركّز القيادة الأميركية الأوروبية بشكل أساسي على روسيا الصاعدة، تمامًا كما تعطي القيادة الأميركية لمنطقة المحيط الهادئ الهندية (إندوباكوم) الأولوية للردع والتعاون الدفاعي الإقليمي ضد الصين وكوريا الشمالية.

إسرائيل: ليست خارج القيادة المركزية الأميركية بعد الآن

يبدو أن المنطق الجغرافي يملي إدراج "إسرائيل" في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية. ومع ذلك، فقد أدى العداء التاريخي للدولة اليهودية من العالم العربي إلى وضعها في القيادة الأوروبية مع دول حلف شمال الأطلسي وروسيا بشكل أساسي، مما جعلها منطقة معزولة لقيادة الاتحاد الأوروبي محاطة بدول تقع ضمن اختصاص القيادة المركزية الأميركية. كان هذا منطقيًا لعقود من الزمن بعد إنشاء القيادة الأوروبية عام 1952. رغم المعاهدات الطويلة الأمد التي أبرمتها "إسرائيل" مع شريكي الولايات المتحدة مصر والأردن، ففي السنوات الأخيرة فقط تطوّرت هذه العلاقات بما يتجاوز السلام البارد المتمثّل بمجرد التعايش. كانت المواقف تجاه "إسرائيل" من جميع أنحاء المنطقة الأوسع تسير تقليديًا في سلسلة من عدم الاعتراف إلى العداء الصريح. أشار قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال نورمان شوارزكوف عام 1992 بصراحة إلى أن "القيادة الأوروبية حافظت على "إسرائيل"، التي كانت من وجهة نظري مساعدة: لقد واجهت صعوبة في إقناع العرب بفهم القيادة المركزية للفوارق الجيوسياسية الدقيقة إذا كانت إحدى المحطات في خط سير رحلتي هي تل أبيب".

قادة سابقون في القيادة المركزية الأميركية مثل الجنرال أنتوني زيني (1997-2000) والجنرال ديفيد بترايوس (2008-10) أثاروا مخاوف مماثلة خلال فترة ولايتهم بشأن التعقيدات السياسية والعملياتية التي قد تنجم عن وجود "إسرائيل" في نفس القيادة كبقية دول الشرق الأوسط.

كجزء من دراسة أجريت عام 2003 لمراجعة ما إذا كان سيتم نقل "إسرائيل" إلى القيادة المركزية الأميركية، عارض رؤساء الأركان المشتركة الخطوة بدافع القلق من أنّها قد تعطّل عملية السلام في الشرق الأوسط وتتعارض مع التعاون القائم بين "إسرائيل" والقيادة الأوروبية.

في الواقع، ساعد إدراج "إسرائيل" في القيادة الأوروبية على تسهيل التعاون مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية بشأن مكافحة الإرهاب حيث تحوّل تركيز الناتو في هذا الاتجاه بعد

هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابية. وقد توسّع هذا منذ ذلك الحين ليشمل تعاونًا مكثفًا في مجال الدفاع الصاروخي بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" تحت رعاية قيادة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التدريبات المنتظمة والتخطيط المشترك للطوارئ ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية البرية والبحرية إلى "إسرائيل". كما تجري القيادة الأوروبية الأميركية تدريبات مشتركة بين القوات الجوية والبحرية وخفر السواحل التابعة للولايات المتحدة و"إسرائيل" وحلف شمال الأطلسي.

يبدو الشرق الأوسط الآن مختلفًا تمامًا عمّا كان عليه عندما وضع البنتاغون "إسرائيل" ضمن مسؤولية القيادة الأوروبية. تتراجع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مدفوعة بالمشاعر العامة في الداخل والحاجة إلى إعادة التركيز على منافسة القوى العظمى في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ. وبالتالي، **بينما تسعى إيران لملء الفراغ الأمني الناتج عن ذلك والسيطرة على المنطقة، فإن بيئة التهديد الإسرائيلية ومصالحها تتقارب مع مصالح جيرانها العرب المتحالفين مع الولايات المتحدة في القيادة المركزية الأميركية.** يشكّل نشر طهران العدواني للصواريخ الدقيقة والميليشيات الطائفية، وبرنامج الأسلحة النووية المتجدّد، والهجمات الإلكترونية ودعم الإرهاب، تهديدًا مشتركًا على مستوى المنطقة لـ "إسرائيل" ومعظم شركاء الولايات المتحدة العرب على حد سواء، من قلب المنطقة في العراق وسوريا ولبنان إلى نقاط الاختناق الاستراتيجية مثل الخليج الفارسي واليمن. في ضوء ذلك، تعكس "اتفاقيات أبراهام" التعاون الإقليمي المتزايد ضد إيران وتؤكّد على الرغبة في تعاون أعمق للمضيّ قُدمًا.

إن القضية الفلسطينية، رغم أنّها لا تزال ذات صلة بشركاء "إسرائيل" العرب الجدد طغت عليها إيران والتطرّف السنّي كقوة دافعة في الجغرافيا السياسية الإقليمية. في الآونة الأخيرة، قامت "إسرائيل" أيضًا بتعميق علاقاتها الأمنية مع الجيشين المصري والأردني لمواجهة التهديدات المشتركة من الدولة الإسلامية وحماس والقاعدة والإخوان المسلمين وغيرهم.

في الواقع، **ترافقت علاقات "إسرائيل" المتنامية مع جيرانها العرب مع دورها المتزايد كمدافع عن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. حتى مع انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة سيستمر اهتمامها المعلن بمواجهة طهران. وهذا يوجّه "إسرائيل" فعليًا نحو ملء الفجوة من خلال "المعركة بين الحروب" لدحر التوسّع العسكري الإيراني على مستوى المنطقة - بما في ذلك البلدان الموجودة بالفعل في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية - ولردع أو الاستعداد لحرب كبيرة مع إيران وحزب الله يمكن أن تشمل مساحات أكبر من منطقة المسؤولية.**

في الوقت نفسه، ومقارنة بما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمان أو أقل، إن تضمين "إسرائيل" في ظل القيادة الأوروبية يوفّر عوائد استراتيجية وتشغيلية متناقصة لكل من "إسرائيل" والقيادة الأوروبية. ومع عودة التركيز الاستراتيجي الكبير لأميركا للمنافسة مع القوى العظمى تعود القيادة الأوروبية إلى دورها التقليدي المتمحور حول الناتو في مواجهة روسيا في المقام الأول على البرّ الأوروبي - وبعيدًا عن المهام التي لعبت فيها "إسرائيل" دورًا بنّاءً بشكل طبيعي مثل مكافحة الإرهاب والأمن البحري للبحر المتوسط. في الواقع، كانت "إسرائيل" تقوم مؤخرًا بخطوات لتعزيز علاقاتها الدفاعية مع منطقة المسؤولية التابعة للقيادة الأوروبية مثل اليونان وقبرص، لكنها كانت تحدث بشكل مستقل عن الولايات المتحدة (وإن كان بمباركة أميركية).

اتخذت القيادة المركزية خطوات أولية للإقرار بهذه التغييرات والتكيّف معها. بدأ البنتاغون عام 2017 تحت قيادة وزير الدفاع آنذاك جيمس ماتيس بتعميق التنسيق بين القيادة الأوروبية والقيادة المركزية حول القضايا الإسرائيلية والعلاقات المباشرة بين "إسرائيل" والقيادة المركزية الأميركية. وشمل ذلك مذكرة تفاهم بين القيادتين المركزية والأوروبية الأميركيَتَين بشأن عمليات مشتركة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" ضد إيران ووكلائها، مما يعكس جزئيًا تحديات تنسيق وتفكيك عمليات "إسرائيل" مع القوات الأميركية في سوريا، والتي تقع ضمن نطاق مسؤولية القيادة المركزية الأميركية.

في آذار عام 2018، ذكرت إحدى البيانات الموقف الرسمي للقيادة المركزية للمرة الأولى، حيث ذُكِر أنّ "إسرائيل" تقع في "منطقتها النشطة" للتعاون الأمني، بسبب التهديدات الإقليمية المتزايدة من إيران وداعش. في نفس الشهر، تضمّن التمرين نصف السنوي لنظام الدفاع الصاروخي بين "إسرائيل" والقيادة الأوروبية "جونيبر كوبرا" قوات أميركية من القيادة المركزية للتدريب ضد هجمات إيران ووكلائها؛ في الشهر التالي، قام الجنرال جوزيف فوتيل بأول زيارة رسمية على الإطلاق من قِبل قائد القيادة المركزية الأميركية إلى "إسرائيل". أكّدت شهادة الجنرال فوتيل أمام الكونغرس عام 2019 على "أننا نحافظ على علاقة وثيقة مع "إسرائيل" لأننا ندرك أن العديد من تهديداتهم الأمنية تكمن في المنطقة العسكرية التي أتحمّل المسؤولية فيها".

هذا العام، قامت طائرات F-35 إسرائيلية بالفعل بالتدرّب ثلاث مرّات منفصلة مع نظيراتها الأميركية التي تتبع القيادة المركزية الأميركية في الإمارات العربية المتحدة. كما تم إنشاء

منتدى غير رسمي بين "إسرائيل" والقيادة المركزية والقيادة الأوروبية يجتمع في "إسرائيل" لتعزيز التنسيق الثلاثي بشأن القضايا الأمنية ذات الصلة.

إيجابيات وجود "إسرائيل" في القيادة المركزية الأميركية

هذه الخطوات التي تعزز روابط "إسرائيل" مع القيادة المركزية الأميركية مرحّب بها بالتأكيد، لكنها مخصّصة وغير عملية للغاية لتمكين الولايات المتحدة و"إسرائيل" والشركاء العرب من تحقيق الفوائد الاستراتيجية والتشغيلية الكاملة لنقل "إسرائيل" إلى منطقة مسؤولية القيادة المركزية.

من خلال التأكيد على الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط على الأرض والمتجسّدة بـ "اتفاقيات إبراهام" فإن مثل هذه الخطوة سترسل رسالة رادعة قوية للوحدة الإقليمية واستمرار التزام الولايات المتحدة بالقيادة الإقليمية ضد إيران. وعلى نفس المنوال سيعكس ذلك مكانة "إسرائيل" الخارجية بشكل متزايد في القيادة الأوروبية، حيث تستأنف الأخيرة التركيز على روسيا بينما تظل مخاوف القيادة المركزية الأميركية في مواجهة الهيمنة الإيرانية والإرهاب.

إن وضع "إسرائيل" في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية سيتيح أيضًا تعاونًا إقليميًا أوثق ومفيدًا للطرفين تحت رعاية الولايات المتحدة في قضايا أكثر واقعية. بادئ ذي بدء، يمكن أن يمهّد الطريق أمام البنتاغون لاستخدام هذا البلد بشكل أكبر في العمليات الإقليمية - بما في ذلك وضع الذخائر الموجّهة بدقة (PGM) وغيرها من الأسلحة التي تشتد الحاجة إليها للقوات الأميركية والإسرائيلية وربما العربية الشريكة. تحتفظ القيادة الأوروبية بمخزن أسلحة في "إسرائيل"، يُسمى WRSA-I، يمكن لـ "إسرائيل" الاعتماد عليه في زمن الحرب. هذا جزء أساسي من قدرة "إسرائيل" على ردع أي معركة أو الانتصار فيها بتكلفة مقبولة لنفسها - والمعروف باسم تفوقّها العسكري النوعي (QME)، والذي يفرض دعمه قانون صادر في الولايات المتحدة.

ولكن لأسباب متعدّدة، بما في ذلك تركيز القيادة الأوروبية على منافسة القوى العظمى مع روسيا في أوروبا والتدرّب على مخزون الولايات المتحدة من الذخائر الموجّهة بدقة خلال الحملات ضد الدولة الإسلامية والقاعدة وطالبان، يحتوي هذا المخزون في الغالب على أسلحة قديمة بدلًا من الذخائر الدقيقة التي تحتاج إليها "إسرائيل" بوفرة للردع أو الانتصار بتكلفة مقبولة في حرب كبرى تلوح في الأفق مع إيران ووكلائها. من خلال إنشاء نموذج جديد لـ

WRSA-I كعقدة رئيسية في الموقف الأميركي المناهض لإيران في الشرق الأوسط، مقارنة بوضعها الحالي في مسرح القيادة الأوروبية الثانوي، فإن نقل "إسرائيل" إلى القيادة المركزية الأميركية من شأنه أن يزيد من حوافز الولايات المتحدة لتحديث المستودع باستخدام الذخائر الدقيقة الموجَّهة بدقة، وتعزيز قابلية التشغيل البيني مع القوى الشريكة.

من خلال دعم التفوّق النوعي الإسرائيلي، ستعزز هذه الترقية قدرة الجيش الإسرائيلي ليس فقط على الدفاع عن نفسه ولكن أيضًا دعم المصالح الأميركية والعربية المعتدلة من خلال تقليص البصمة العسكرية لإيران ووكلائها ومن خلال الاستعداد لحرب كبرى تلوح في الأفق ضد تلك القوات. يمكن أن يؤدي ضم "إسرائيل" إلى القيادة المركزية الأميركية إلى تسهيل توسع ذخائر WRSA-I إلى مركز إقليمي يوفّر احتياجات الطوارئ الإسرائيلية ومتطلّبات القيادة المركزية الأميركية المتوقَّعة في زمن الحرب. على عكس المفهوم الثنائي للمخزون للقيادة الأوروبية، تعكس الاحتمالات الجديدة للتعاون المتجسّدة بـ "اتفاقيات أبراهام"، بالإضافة إلى التعاون الأمني الإسرائيلي مع مصر والأردن، إمكانية دعم المخزون الإقليمي لعمليات طوارئ الدول العربية الشريكة أيضًا. للمساعدة في تجنّب النقص المتكرّر في الذخائر الموجهة الدقيقة، يجب على الولايات المتحدة النظر في نقل بعض مخزونات القيادة المركزية الأميركية الحالية إلى "إسرائيل"، مما يوفّر موقعًا أكثر أمانًا لتحديد المواقع من المستودعات الأميركية الأخرى في المنطقة. هذا لن ينطوي في البداية على نفقات مالية أميركية جديدة.

من خلال القضاء على الاحتكاك الحالي بين القيادة الأوروبية والقيادة المركزية الأميركية، فإن ضم "إسرائيل" إلى منطقة مسؤولية القيادة الخاصة بالقيادة المركزية يمكن أن يمكّن الولايات المتحدة و"إسرائيل" من توسيع إنجازاتهما التشغيلية والتقنية المثيرة للإعجاب في مجال الدفاع الصاروخي، إلى شبكة جوية فعّالة على مستوى مسرح العمليات ومتعدّدة الطبقات ضد التهديدات المتزايدة في جميع أنحاء المنطقة من انتشار الصواريخ والطائرات بدون طيار التابعة لإيران وحزب اللّه.

تقوم الدفاعات الصاروخية الإسرائيلية ذات المستوى العالمي حاليًا - بما في ذلك تلك الأنظمة التي تم تطويرها بشكل مشترك مع الولايات المتحدة – التي تختبر وتخطط وتتكامل جميعها مع قوات القيادة الأوروبية الأميركية، بينما تنسّق أنظمة الدفاع الأميركية المتقدّمة لشركائنا العرب مع القيادة المركزية ومن خلالها. مع جميع حلفاء أميركا في الشرق الأوسط، ولا سيما القدرات المتقدّمة لـ "إسرائيل"، تحت قيادة واحدة، يمكن أن يصبح مركز العمليات الجوية

المشتركة التابع للقيادة المركزية الأميركية مركزًا إقليميًا للإنذار المبكر المشترك الأكثر شمولًا، فضلًا عن دفاعات أكثر فاعلية وزائدة عن الحاجة ضد الهجمات الجوية والصاروخية.

سيؤدي ذلك إلى تحسين الإشارة إلى العديد من الصواريخ الاعتراضية اللازمة لاعتراض المقذوفات الكبيرة - مثل تلك التي أطلقتها إيران ضد القواعد الجوية الأميركية في العراق وضد منشآت الطاقة السعودية في أيلول 2019 - بالإضافة إلى تقليل العدد المطلوب من الاعتراضات من خلال تمييز أفضل بين الرؤوس الحربية الصاروخية والمحرّكات الطائرة. ومن شأن التكامل الأكثر إحكامًا أن يحسّن اعتراض "إسرائيل" للصواريخ الإيرانية التي تحلّق فوق أراضي جيرانها أيضًا.

إن وضع "إسرائيل" في القيادة المركزية الأميركية يمكن أن يخلق عمقًا استراتيجيًا أكبر لكل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" من خلال دمج حلفاء رئيسيين مثل الأردن ومصر، والقوات الأميركية في تلك البلدان، بشكل مباشر أكثر في بنية الدفاع الصاروخي الإسرائيلية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يساء فهم هذا التنسيق على مستوى المنطقة على أنه يعني ضمنًا أي تقليل لسلطة "جيش الدفاع الإسرائيلي" الكاملة على جميع أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي الإسرائيلية على أراضيه.

القيمة المضافة الأخرى لضمّ "إسرائيل" إلى القيادة المركزية الأميركية ستكون تدريبات مشتركة أكثر رسمية وانتظامًا بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" والدول العربية المتحالفة. تعزّز التدريبات العسكرية متعدّدة الجنسيات بشكل مباشر الردع المشترك للمشاركين والفعالية القتالية الشاملة، بما في ذلك الجاهزية وقابلية التشغيل البيني. سيكون هذا أمرًا حاسمًا لتطوير شبكة دفاع جوي وصاروخية فعّالة في مسرح العمليات وتنسيق إقليمي أكثر فعالية بشأن القدرات والمهام الرئيسية الأخرى الحاسمة لمواجهة التهديدات من إيران وغيرها - بما في ذلك الإنترنت ومكافحة الإرهاب والعمليات الخاصة وحرية الملاحة والأمن البحري والجوي والتنقل، والعمليات الاستخباراتية (ISR)، وحماية البنية التحتية الحيوية وعمليات المعلومات. في العديد من هذه المناطق، ستتاح للقوات الأميركية في الشرق الأوسط والجيوش العربية الشريكة الفرصة لتعلّم المزيد بشكل مباشر عن الدروس المكتسبة بشق الأنفس من تجربة "إسرائيل" العملياتية الأخيرة والمكثّفة.

فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الفعلية، فإن وضع "إسرائيل" تحت قيادة القيادة المركزية الأميركية من شأنه أيضًا تمكين التنسيق الأفضل وأحيانًا عدم التضارب بين "جيش الدفاع الإسرائيلي" - الذي يعمل ضد إيران ووكلائها في سوريا والعراق ضمن منطقة مسؤولية

القيادة المركزية - والقوات الأميركية تحت قيادة القيادة المركزية في هذه البلدان نفسها. قد يؤدي ضم "إسرائيل" أيضًا إلى تخفيف حدة النزاعات على القيادة للجيش الأميركي في حالة نشوب حرب كبرى بين إيران و"إسرائيل" في الشرق الأوسط، والتي سيتعيّن تنسيقها حاليًا عبر خط التماس بين مناطق مسؤولية القيادتَين المركزية والأوروبية. يُعدّ هذا اعتبارًا مهمًا للغاية لإعادة ترتيب حدود القيادات المقاتلة الأميركية، حيث تتطلّب خطة القيادة الموحَّدة صراحةً من رؤساء الأركان المشتركة النظر فيما إذا كانت حدود القيادتين المركزية والأوروبية الحالية يمكن أن تخلق صراعات على القيادة أثناء نزاع كبير في الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ضم "إسرائيل" للقيادة المركزية سيمكّن الدولة اليهودية من العمل بشكل وثيق وفعال مع القوات الأميركية في الشرق الأوسط والجيوش العربية الشريكة، تحت رعاية الولايات المتحدة، بشأن الجوانب العسكرية الإقليمية للتخطيط الاستراتيجي، والقيادة والسيطرة، والدعم اللوجستي، وتبادل المعلومات الاستخبارية، وحتى المشتريات.

من المؤكَّد أن هناك تعقيدات ومقايضات محتملة مع ضم "إسرائيل" لمنطقة مسؤوليات القيادة المركزية الأميركية، لكن لا شيء غير مسبوق أو مكلّف بما يكفي لتجاوز الفوائد المتوقَّعة. بالنظر إلى العلاقات الدفاعية الصاروخية القوية لـ "إسرائيل" حاليًا مع القيادة الأوروبية، فإن أيّ تحرّك لوضعها في منطقة المسؤولية التابعة للقيادة المركزية الأميركية سيتطلّب من الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لاستمرار التعاون الثنائي القوي في هذا الصدد.

سيتعيّن على المخطّطين الأميركيين أيضًا ضمان عدم حدوث أي انقطاع في الاستعداد إذا احتاجت الأصول الدفاعية الأميركية إلى الانتشار السريع في "إسرائيل" عبر الجو والبحر في حالة الطوارئ العسكرية، حيث يمكن أن تصل هذه القوات من منطقة الخليج الفارسي بدلًا من أوروبا.

بشكل منفصل، لا يزال العديد من شركاء الولايات المتحدة في القيادة المركزية الأميركية لا يعترفون بـ "إسرائيل"، ولكن تاريخيًا، قضت "إسرائيل" عقودًا مخصّصة إلى جانب العديد من الدول التي لم تعترف بوجودها. بين عامي 1952 و1983، عندما ضمّت القيادة الأوروبية الكثير من مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا، لم تعترف 25 دولة على الأقل في منطقة المسؤولية بـ "إسرائيل".

في تلك المرحلة، عندما تم إنشاء القيادة المركزية الأميركية في أعقاب الغزو السوفياتي لأفغانستان واندلاع الحرب الإيرانية العراقية، بقيت سوريا ولبنان لأكثر من عشرين عامًا بعد

ذلك في منطقة المسؤولية التابعة لقيادة الاتحاد الأوروبي على الرغم من عدم وجود أي شيء رسمي أو أقل عداء، من هدنة عمرها عقود تحكم علاقاتهم مع "إسرائيل".

عندما تم إنشاء قيادة إفريقيا (أفريكوم) عام 2007 كجزء من منطقة المسؤولية التابعة لقيادة الاتحاد الأوروبي، لم تعترف 10 دول على الأقل في إفريقيا بوجود "إسرائيل". وبالمقارنة، فإنّ نفس العدد من الدول في منطقة المسؤولية التابعة للقيادة المركزية الأميركية لا يعترف بـ "إسرائيل" حاليًا، وهذا الرقم بالتأكيد يمكن أن ينخفض في المستقبل المنظور.

علاوة على ذلك، وكما يوحي هذا التاريخ، فإن إعادة تعيين بلد ما سيتبع اتجاهًا طويلًا لمواءمة حدود القيادة المقاتلة مع الصورة الاستراتيجية والمتطلّبات التشغيلية للولايات المتحدة. لتعكس مركزية الشرق الأوسط المتنامية للاستراتيجية الأميركية الكبرى في أعقاب حرب يوم الغفران، والغزو السوفياتي لأفغانستان والثورة الإيرانية، نقل البنتاغون المسؤولية عن الشرق الأوسط في نهاية المطاف من قيادة الاتحاد الأوروبي إلى القيادة المركزية الجديدة عام 1983. في أعقاب تفكّك الاتحاد السوفياتي عام 1991 اندمجت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس الناشئة بالمثل في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية.

وبالمثل تم فصل أفريكوم عن منطقة المسؤولية التابعة للقيادة الأوروبية عام 2007 لأنه، على حد تعبير وزير الدفاع آنذاك روبرت غيتس، "كان تقسيم إفريقيا بين القيادة المركزية والقيادة الأوروبية ترتيبًا قديمًا خلّفته الحرب الباردة". في العام التالي، تم نقل القرن الإفريقي من القيادة المركزية الأميركية إلى أفريكوم، وتم تبسيط حدود منطقة المسؤولية في المحيط المتجمد الشمالي عام 2011 لتعكس الأهمية الجيواستراتيجية المتزايدة للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، تم ضم "إسرائيل" في مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية مع جزء كبير من بقية الشرق الأوسط، مما يعني أن إدراجها المحتمل في القيادة المركزية الأميركية من شأنه أن يقلّل من التنافر بين كيفية تقسيم الإدارتين للمنطقة.

بشكل حاسم، فإنّ إعادة تكليف "إسرائيل" بالقيادة المركزية لن يمنع استمرار تعاونها الأمني مع الدول في منطقة مسؤولية القيادة الأوروبية. كانت "إسرائيل" شريكًا في الناتو (على عكس العضو الرسمي) منذ عام 1994، وحتى أنّها مؤخّرًا افتتحت مكتب ارتباط رسمي في مقر الناتو. يحدث قدر كبير من تفاعل "إسرائيل" مع أوروبا والولايات المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب والحظر البحري وحماية البنية التحتية الحيوية من خلال الحوار المتوسطي لحلف الناتو، الذي يضم ستة دول غير أعضاء في القيادة الأوروبية من بينها مصر والأردن، في منطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية. كما هو الحال حاليًا مع حلفاء الولايات المتحدة

مثل أستراليا والأردن، لن يكون الإدراج في القيادة الأوروبية ضروريًا لعلاقات أعمق بين الناتو و"إسرائيل"، على سبيل المثال من خلال مبادرة التشغيل البيني للشراكة عبر الأطلسي. وهذا يمكن أن يسهّل تعاون الناتو مع "إسرائيل" في العديد من المجالات التي تخضع حاليًا لرعاية القيادة الأوروبية مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتخطيط العملياتي والتدريبات.

أمير ثالث لتنظيم القاعدة قريبًا؟

نُبذة عن سيف العدل[1]

علي صوفان، مركز محاربة الإرهاب،
الكلية العسكرية الأميركية في ويست بوينت، شباط 2021

الخلاصة

مع تأكيد وفاة حمزة بن لادن وأبو محمد المصري، فضلًا عن وفاة أمير القاعدة الثاني، أيمن الظواهري، من المرجّح أن يكون المرشح التالي الذي يرث القيادة مصريًا يحمل الاسم الحركي سيف العدل. يعيش سيف في إيران، مثله مثل الراحل أبو محمد، ويبدو أنه ممنوع من مغادرة البلاد. لا يُعرف سوى القليل عن تحركاته أو أنشطته الحالية. ومع ذلك فإن مكانة سيف محترمة داخل الحركة، فضلًا عن خبرته العميقة كقائد عسكري واستخباراتي وأمني ومخطط إرهابي تجعله أميرًا خطيرًا محتملًا.

منذ عامَي 2002 أو 2003 كان مقر سيف في إيران. أثناء وجوده هناك، تغير وضعه بشكل دوري. في بعض الأحيان كان يُحتجز في السجن، وأحيانًا تحت أشكال مختلفة من الإقامة الجبرية. بحلول نهاية عام 2010، سُمح له بالعودة إلى وزيرستان في شمال باكستان، حيث كانت مركزًا للقاعدة. في أيار عام 2011 تمتع سيف بحرية كافية للعمل كقائد مؤقت للقاعدة، وهي المنظمة التي منحها السنوات الـ 22 الماضية من حياته.

ربما تمنّى الكثيرون في القاعدة أن يصبح تعيينه دائمًا. لما كان سيف والظواهري مصريين فإن أعضاء القاعدة رأوهم من منظور مختلف للغاية. كما سيُظهر هذا المقال، كان سيف عضوًا مخلصًا، وقائدًا عسكريًا واستخباراتيًا ساعد في تحويل القاعدة من عصابة من الميليشيات المناهضة للسوفيات سابقًا إلى منظمة إرهابية دموية في العالم.

---

[1] تعريب: محمد مرتضى.

Ali Soufan, "Al-Qa` ida's Soon-To-Be Third Emir? A Profile of Saif al-` Adl", Combating Terrorism Center at West Point, February 2021, Volume 14, Issue 2.
https://ctc.usma.edu/wp-content/uploads/2021/02/CTC-SENTINEL-022021.pdf

تكشف لحظات سيف القصيرة نسبيًا في دائرة الضوء الكثير عن شخصيته. حتى بعد وفاة بن لادن - وحول موضوع اختلف فيه بشدة مع زعيم القاعدة عندما كان على قيد الحياة - أظهر سيف ولاءً لا يتزعزع لابن لادن. عندما يتصرف يفعل ذلك بكفاءة لا تعرف الرحمة. وفوق كل شيء فهو براغماتي - رجل كان يعرف أنه على الرغم من الضرورة الكريهة للعيش في ظل حكومة شيعية مبغضة لتنظيم القاعدة السني فإنها أفضل فرصة له للبقاء، وبالتالي استمرار فعاليته في الجهاد تكمن في العودة إلى إيران.

كان بن لادن يثق بسيف أكثر من أي شخص آخر تقريبًا. عشية 11 أيلول 2001، كان سيف رابعًا في القيادة، بعد بن لادن والظواهري والزعيم العسكري الهائل أبو حفص المصري.

سيف هو أحد الجنود المحترفين الأكثر خبرة في الحركة الجهادية العالمية، وجسده يحمل ندوب المعركة: جرح تحت عينه اليمنى من قذيفة إنارة متفجرة؛ ندبة على يده اليمنى. إصابة في ذراعه جرّاء قتال ضد الولايات المتحدة وحلفائها في الصومال. لكنه ليس سفّاحًا بسيط التفكير. على العكس من ذلك، يُقال إنه "يتمتع بمستوى عالٍ من التعليم ولديه لغة إنكليزية جيدة". يصفه زملاؤه السابقون بأنه "دبلوماسي ماهر" بوجه لعبة البوكر. ومع ذلك، فقد أصبح مزاجه سيئ السُمعة أيضًا. يمتلك "لسانًا لاذعًا"، وهو يهدد بالعنف أي شخص يضايقه، ومن المعروف أنه يواجه عدم الولاء بقوة سريعة وعديمة الرحمة. لكنه عُرف أيضًا بكونه نصوحًا. في الأوقات الأكثر سعادة، أظهر موهبة في كرة القدم وميلًا للنكات العملية.

ومع ذلك، فإن جرائم سيف خطيرة للغاية. وضعت الولايات المتحدة مكافأة قدرها 5 ملايين دولار على رأسه (زادت لاحقًا إلى 10 ملايين دولار) لدوره في مقتل 224 شخصًا في نيروبي ودار السلام في تفجيرات سفارتا شرق إفريقيا في آب عام 1998. في منظمة سيئة السمعة بسبب قوتها التدميرية الشاملة للأرواح البشرية، يبرز سيف لافتقاره إلى الندم، حتى في الأوقات التي أعرب فيها إرهابيون آخرون رفيعو المستوى عن شكوكهم في صحة أفعالهم. قال أحد العملاء إن سيف صعب التعامل معه لأنه لا يثق بأي شخص.

كان في سن المراهقة عندما وقّع الرئيس أنور السادات اتفاقيات كامب ديفيد مع "إسرائيل"، ولم يكن أكبر بكثير عندما اغتيل السادات على يد فرع من منظمة الجهاد. مع ذلك، بينما كان لا يزال في وطنه، لم يكن لسيف صِلات معروفة بأي جماعات متطرّفة. وكما قال أحد عملاء المخابرات المصرية، "لم يكن أبدًا جزءًا من أي منظّمة جهادية ... حتى انتقل إلى أفغانستان ووجد ضالّته هناك".

الانضمام للجهاد

ربما يكون لقاء سيف العدل الأول مع بن لادن قد حدث أثناء إحدى رحلات التجنيد المتكرّرة لبن لادن إلى السعودية. سرعان ما انخرط سيف في الجهاد الأفغاني مستفيدًا بشكل فعّال من خلفيته العسكرية. إحدى وظائف سيف في أفغانستان كانت إرشاد زملائه المقاتلين حول استخدام صواريخ ستينغر لإسقاط طائرات الهليكوبتر الروسية الحربية. بعد سنوات، وعلى بعد آلاف الأميال، كان يدرب مقاتلين آخرين على استخدام الأسلحة التقليدية المتاحة على نطاق واسع ضد بلاك هوك الأميركيين في مقديشو، الصومال.

بعد انسحاب السوفيات لم يكن متاحًا لسيف وأقرانه العودة إلى مصر حتى لو أرادوا ذلك، لأن نظام مبارك سوف يعتقلهم فور رؤيتهم. بالنسبة لهؤلاء الرجال، لم يكن الجهاد مشروعًا واحدًا بل أسلوب حياة. لقد نظروا بازدراء إلى أولئك الذين، في نظرهم، جاءوا إلى الحرب لمجرد المغامرة أو الترفيه - "الجهاد السياحي"، كما أطلقوا عليه بازدراء.

بحلول أواخر صيف عام 1988، اندمجت هذه النواة الصلبة من الجهاديين لتشكيل مجموعة جديدة تسمّى القاعدة العسكرية. وصفوا أنفسهم بأنهم "فصيل إسلامي منظم" مكرّس "لرفع كلمة اللّه، والانتصار لدينه". لن يكون الجهاديون السياحيون موضع ترحيب في هذا التنظيم الجديد؛ وحدهم أولئك الذين كان وجودهم في مسرح الحرب بشكل دائم سيكونون مؤهلين للعضوية.

المعركة الكبرى الأولى للقاعدة لن تسير على ما يرام، حيث تكبدّت القاعدة 3000 قتيل في هجومها على مدينة جلال أباد حيث قوات نظام نجيب اللّه الماركسي.

بعد هذه الحادثة المخزية، عاد بن لادن إلى وطنه المملكة العربية السعودية، حيث بقي لمدة عامين تقريبًا. بينما كان بن لادن يعضّ على جراحه في مسقط رأسه مدينة جدة، تقدّم سيف في التسلسل الهرمي. أثارت استخباراته وخلفيته العسكرية إعجاب رؤسائه، وسرعان ما ترقّى ليصبح أميرًا لمعسكر تدريب فاروق في أفغانستان. في فاروق والمنشآت الشبيهة - حيث تضمّنت الدورات المكثفة تعليمات في الاغتيال والاختطاف - أشرف سيف على التدريب على المتفجرات وجمع المعلومات الاستخبارية ومكافحة التجسس.

كان من بين طلاب سيف مهاجمو مركز التجارة العالمي في عام 1993 وسفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام. وبعقله العسكري الحاد، ساعد سيف في تغيير جودة التدريب في المعسكرات ووضع إجراءات تشغيل معيارية في كل شيء من تكتيكات المعركة إلى

الأرشفة. بحلول عام 1991، صعد إلى قيادة "الطبقة الثانية" في القاعدة، وهي مجموعة تابعة فقط لبن لادن وأقرب ثلاثة من رفاقه. وسرعان ما سينضم إليهم في القمة.

عم 1992 تزوج سيف أسماء ابنة مصطفى حامد، وهو شخصية أسطورية بين الأفغان العرب المعروف أيضًا بكونه أبو وليد المصري، البالغة من العمر 15 عامًا. وبذلك تأكد مكانه في قلب الحركة الجهادية.

إفريقيا

قال سيف لأحد الجهاديين الفلسطينيين في أواخر عام 1992: "الحرب في أفغانستان على وشك الانتهاء. سننقل الجهاد إلى أجزاء أخرى من العالم".

خلال شتاء 1991-1992، أخذ بن لادن بعرض السودانيين. ساعده سيف في حزم عمليات القاعدة ونقلها إلى الخرطوم. هناك أعاد سيف إنشاء معسكرات التدريب واستمر في إرشاد المجنّدين على استخدام المتفجرات. استمرت مسيرة سيف الخاصة في تنظيم القاعدة في الازدهار؛ حتى عندما كان لا يزال في أفغانستان، كان زملاؤه يصفونه بأنه "زعيم مهم للقاعدة". قبل فترة طويلة، أصبح عضوًا في اللجنة العسكرية المركزية للتنظيم.

سيصقل سيف قريبًا مهاراته الفتاكة في مكان بعيد الاحتمال: معسكر تدريب لحزب اللّه في سهل البقاع في لبنان. وفي الخرطوم جلس بن لادن مع ممثل رفيع عن النظام الإيراني طالبًا تدريب عناصر القاعدة على استخدام المتفجرات لتدمير المباني، وهو أمر فعله حزب اللّه مرارًا وتكرارًا منذ تأسيسه في عام 1982. وافقت إيران على أن يذهب أفراد القاعدة إلى لبنان ليتمّ تدريبهم على يد عماد مغنية. بصفته أحد كبار الخبراء العسكريين في القاعدة، كان سيف العدل مرشحًا طبيعيًا لهذا التدريب. وبالفعل، قدمت دروس مغنية رؤية رهيبة للأشياء القادمة. بعد فترة وجيزة من عودته من لبنان، سيبدأ سيف في تجميع الخلية التي ستستمر في قتل المئات في سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، باستخدام أساليب هدم (متفجرات) تحمل تشابهًا كبيرًا مع تلك الخاصة بحزب اللّه.

بينما كان قادة مثل بن لادن وسيف العدل براغماتيين ومستعدين لتنحية الخلافات الطائفية جانبًا، لم يكن قادة القاعدة كذلك. بالنسبة للكثيرين منهم، الذين تعرّضوا لغسيل أدمغتهم بسبب التحيّز الطائفي المتطرف، سيكون من الأسهل تقريبًا العمل مع الإسرائيليين منه مع الشيعة. لذا فإن العلاقة الناشئة بين «القاعدة» وحزب اللّه لم تدم طويلًا. لكن الاتصال أسفر

عن دور حيوي آخر لسيف العدل: لقد تم تكليفه بإدارة العلاقات الناشئة للتنظيم مع عناصر من النظام الإيراني.

من قاعدتها في السودان، مدّت القاعدة مخالبها في جميع أنحاء شرق إفريقيا. وكان أحد أهدافها الأولى للتوسع هو الصومال. أرسل بن لادن سيف العدل لاستكشاف إمكانية توسيع العمليات في الصومال. بعد وقت قصير من وصول سيف، خلال الأسابيع الأخيرة من رئاسة جورج بوش الأب، أذنت الأمم المتحدة بتدخل إنساني في الصومال. بدأت عملية استعادة الأمل في كانون الأول 1992 بنشر 1800 من مشاة البحرية الأميركية في العاصمة الصومالية مقديشو. وفجأة أصبح للقاعدة والإسلاميين الصوماليين والعشائر عدو مشترك. سافر سيف إلى جنوب البلاد لإنشاء معسكر في كامبوني على الحدود الكينية. وسرعان ما أصبح هذا قاعدة للهجمات ضد القوات الدولية المتحالفة مع الولايات المتحدة المنتشرة بموجب تفويض حفظ السلام التابع للأمم المتحدة (قوات بلجيكية وهندية). كانت هذه الغارات أداة عظيمة لتجنيد السكان المحليين الشباب إلى القضية الجهادية. واقترحوا حملة لتضافر القلوب والعقول لكسب المزيد من الدعم. وفي تفاؤله، تبنى سيف الاسم الحركي الجديد "عمر الصومالي".

لكن الجائزة الأكبر ستكون هجومًا ناجحًا على القوات الأميركية، وأفضل مكان لذلك سيكون بالقرب من قاعدة عملياتهم الرئيسية في مقديشو. أخذ سيف فريقًا صغيرًا من القاعدة إلى المدينة، بما في ذلك أبو محمد المصري. بعد ظهر يوم 3 تشرين الأول عام 1993، تم إسقاط طائرتين من طراز MH-60 بلاك هوك تشاركان في عملية لمكافحة الإرهاب في وسط مقديشو باستخدام قاذفات صواريخ سوفياتية الصنع. وفي المعركة البرية التي تلت ذلك، قُتل 18 جنديًا أميركيًا وجُرح 84. تم أسر أحد أفراد طاقم بلاك هوك وسحبت جثث العديد من الأشخاص الآخرين في الشوارع ونكّل بها حشد غاضب. ربما يكون سيف ورجاله قد شاركوا مباشرة في القتال على الأرض؛ ولكن على الأقل، من المحتمل ألا يكون إسقاط البلاك هوك ممكنًا بدون تدريب سيف العسكري. بعد ثلاثة أيام من معركة مقديشو، مع استمرار احتجاز أحد طياري بلاك هوك كرهينة، أعلن الرئيس كلينتون الانسحاب التدريجي للقوات الأميركية من الصومال.

اليمن

سافر سيف العدل إلى اليمن عام 1995، وهو عام انسحاب القاعدة من الصومال، وبدأ بإنشاء امتياز يمني للقاعدة. وكما هو الحال في الصومال، وجد أن الأمور لم تكن بهذه البساطة. ومرة أخرى، كانت التصدّعات المعقّدة بين القبائل المختلفة كافية لإرباك حتى أفضل الأطراف

الخارجية. علاوة على ذلك، مع الوحدة عام 1990 وانتهاء الحرب الأهلية في اليمن عام 1994، فقد العديد من المقاتلين المحليين ببساطة اهتمامهم بمواصلة قتالهم بوسائل عنيفة. لكن سيف نجح في وضع الأسس لوجود القاعدة في اليمن، تحت ستار القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP)، ولا يزال قائمًا حتى يومنا هذا.

العودة إلى أفغانستان

عام 1996 غادر بن لادن السودان برفقة عدد من أقرب رفاقه، بمن فيهم سيف العدل. بينما كانت القاعدة بعيدة عن أفغانستان كانت حركة طالبان قد هيمنت على جزء كبير من البلاد. عندما وصل بن لادن إلى جلال آباد، 80 ميلًا شرق كابول، لم تكن المدينة بعد تحت سيطرة طالبان (ستسقط بعد بضعة أشهر، في أيلول 1996)، ولكن في الوقت الحالي، تمتعت القاعدة بحماية أمراء الحرب المحليين الحاكمين - ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى بصيرة سيف العدل، الذي أرسل سكرتيره الشخصي لإقامة علاقة معهم قبل عدة سنوات.
بعد ثلاثة أيام فقط من سكن بن لادن وسيف وبقية القيادة في جلال آباد، قُتل أبو عبيدة البنشيري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة فأصبح سيف الرجل الثالث في تنظيم القاعدة، خلف بن لادن والقائد العسكري أبو حفص المصري.

لعب سيف دورًا مركزيًا أكثر من أي وقت مضى حيث ثبتت القاعدة أقدامها في أفغانستان الجديدة وركزت على الجهاد العالمي ضد الولايات المتحدة. في جبهة الحرب المتغيرة باستمرار بين طالبان والتحالف الشمالي، نسق سيف مقاتلي القاعدة الذين يدعمون الإسلاميين. وفي المناسبات النادرة التي أصرّ فيها الشيخ على المغامرة بالقرب من القتال، كان سيف يشرف على أمنه. كان التدريب لا يزال جزءًا من مهماته، ولكن فقط للمجنّدين الأكثر تقدمًا؛ بعد أن تلقوا تعليمات من سيف العدل أصبح ذلك الآن إشارة إلى أن القتال يتجه للعمليات الخاصة.

اختار سيف الطلاب بعناية لدورات تضمن اختيار الهدف، وجمع المعلومات، والاختطاف، والاغتيال، وتفضيل أولئك الذين يظهرون التفاني والانضباط والأخلاق العالية وظلت أساليبه وحشية كما كانت دائمًا. بالنسبة لقلة مختارة، قام سيف أيضًا بتدريس "دورة كوماندوس متقدمة" في مخيّم عيناك بالقرب من كابول، حيث تعلّم المجنّدون الواعدون المناورة في الظلام، والقتال في أماكن قريبة، وإطلاق النار على الأهداف أثناء ركوب دراجة نارية. لكن أهمّ دور لتنظيم القاعدة في هذه الفترة كان توفير الأمن للتنظيم وأميره. كان المصري الآن

عنصرًا ثابتًا في حاشية بن لادن المقرّبين، وقد قام بقيادة وتدريب حراس الشيخ من الحراس الشخصيين.

لحماية اتصالات القاعدة، استخدم سيف تدريبه على التشفير لابتكار نظام كود "صلاح الدين" العبقري، وهو شبكة بها أكثر من ربع مليون حزمة محتملة. ووضع سيف فحصًا أمنيًا للمجنّدين الجدد واحتفظوا بالحق في طرد الأعضاء على أسس قليلة إلى جانب مشاعر الشك الخاصة به. وأنشأ سيف أيضًا كادرًا من عملاء المخابرات، عددهم حوالي 50. ادعى جهاز المخابرات هذا أنه نجح في كشف القناع عن عدد كبير من الجواسيس.

الهجمات الأولى على الولايات المتحدة

في صباح يوم 7 آب عام 1998، انفجرت شاحنتان مفخّختان خارج سفارات الولايات المتحدة في نيروبي بكينيا ودار السلام، مما أسفر عن مقتل 224 وإصابة ما يقرب من 5000 شخص. كان سيف مسرورًا بالمذبحة التي ارتكبها أتباعه.

حين تعهّد بن لادن بالولاء لطالبان مضطرًا، أسرَّ الحارس الشخصي لبن لادن إلى سيف العدل بأنه يخشى أنه "سيتم استيعاب القاعدة في صفوف طالبان وسيكون ذلك نهاية لجهاد [بن لادن] المستقل ضد الأميركيين". طمأن سيف، الذي لطالما كان براغماتيًا جنًا أن بيعة بن لادن كانت "مقيَّدة بالظروف".

إرشاد الزرقاوي

على الرغم من "وجع الرأس" السياسي والأمني الناتج عن ذلك، أظهرت هجمات السفارة ما يمكن أن تحقّقه العمليات الخارجية في هذه "القاعدة" الجديدة شديدة الانضباط التي بذل سيف العدل الكثير من أجل إنشائها. عندما وصل الإرهابي الأردني أبو مصعب الزرقاوي إلى أفغانستان في النصف الثاني من عام 1999، رأى سيف أنّه من الضروري جرّه إلى فلك القاعدة. وجادل بأنّ الزرقاوي يمكن أن يكون بالضبط ما تحتاج إليه القاعدة لرفع علمها في بلاد الشام - وبشكل أكثر إلحاحًا في ذلك الوقت، لمنعه من الوقوع مع جماعة جهادية منافسة يديرها أبو مصعب السوري.

كان الزرقاوي يعمل باستقلالية تامة. في الوقت الحالي، لم يكن ينوي مبايعة القاعدة أو السماح لبن لادن بالسيطرة على أنشطته. لكن سيف أقنع بن لادن بمنح الزرقاوي الموارد اللازمة لإقامة دار ضيافة ومعسكر تدريب صغير داخل أفغانستان، بمدينة "هرات" في أقصى

غرب البلاد بجانب الحدود الإيرانية. وسيستمرّ تنظيم الزرقاوي ليصبح امتيازًا للقاعدة في العراق، وليتحوّل في النهاية إلى المجموعة المعروفة اليوم باسم الدولة الإسلامية.

هجوم يو إس إس كول

كانت هجمات التنظيم تندرج آنذاك في نمط مألوف: بن لادن والقائد العسكري أبو حفص المصري سيطوّران الإستراتيجية الشاملة واختيار الهدف العام، بينما اختيار الأفراد والتدريب والتنفيذ تكوّن من مسؤولية سيف العدل ورئيس التدريب أبو محمد المصري. هاجمت الخلية اليمنية في 12 تشرين الأول عام 2000 مدمّرة من طراز أرلي بورك - المدمرة يو إس إس كول، التي رست لملء خزاناتها بالوقود. باتباع الإجراء القياسي الذي وضعه سيف العدل، تم تشديد أمن بن لادن مرة أخرى، وتم إخلاء المجمّعات الأفغانية. لكن هذه المرة لم يكن هناك انتقام عسكري نسبيًا، لأنّ الولايات المتحدة كانت في ذلك الوقت في خضمّ معركة انتخابية مريرة.

في حزيران عام 2001، بعد شهور، إن لم يكن سنوات من المداولات، اندمجت القاعدة أخيرًا مع الجهاد الإسلامي المصري بقيادة أيمن الظواهري، وشكّلتا منظّمة جديدة تسمى رسميًا (قاعدة الجهاد). هذا الترتيب أعطى عناصر الجهاد الإسلامي المصري، بضربة واحدة، ثلاثة من المناصب العليا في قيادة القاعدة، بما في ذلك منصب نائب الأمير، الذي ذهب بالطبع إلى الظواهري. على الرغم من أن سيف نفسه مصري، إلا أنّه عارض بشدة الاندماج.

عملية الطائرات

تزايد منطق بن لادن الداعي لاغتنام أيّ فرصة لضرب الشيطان الأكبر؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الفظائع غير المسبوقة ستجعل من القاعدة بلا شك الجماعة الإسلامية المسلّحة الأولى في العالم. كان بن لادن واثقًا من أنّ الولايات المتحدة لن تنشر أبدًا قوة غزو في أفغانستان. كان يعتقد أنّ الأميركيين سيفعلون ما فعلوه دائمًا - يطلقون بعض صواريخ كروز على عدد قليل من المعسكرات، وربما ينفّذون بضع غارات جوية، ثم يتراجعون. نظر سيف إلى الأمر بشكل مختلف. أدرك سيف أن هجمات خالد شيخ محمد ستكون من الناحية النوعية تختلف عن ضرب سفارة في عاصمة أجنبية أو سفينة حربية في ميناء بعيد. إن توجيه ضربة إلى الولايات المتحدة بحجم عملية الطائرات سيمثّل استفزازًا أكبر من أيّ من هاتين الضربتين. بخبرته العسكرية وعقله البراغماتي، ربما كان سيف في وضع أفضل من أي من

زملائه في المراتب العليا للقاعدة للتنبؤ بالكارثة التي ستصيب التنظيم إذا كان الأميركيون سيضعون بالفعل قوتهم الكاملة للاستجابة لهذه الهجمات.

أما بالنسبة لخطة بن لادن لاستدراج القوات الأميركية ليدمّرها في عرينه الجبلي فقد كان في ذهن سيف أنّ هذا كان مجرد جنون. ليست الولايات المتحدة كالاتحاد السوفياتي. غالبية أعضاء مجلس شورى القاعدة انحازوا إلى سيف العدل ضد عملية الطائرات. لكن بن لادن أقنع نفسه بصواب خطة خالد شيخ محمد الجامحة، وكان هذا كل ما يهمّ. قال الشيخ لأتباعه: "سأحقق ذلك، حتى لو فعلت ذلك بنفسي". في السر، أحبط عناد بن لادن المشورة الحكيمة لسيف العدل. كتب سيف لاحقًا: "إذا عارضه شخص ما، فإنه يطرح على الفور شخصًا آخر لإبداء رأي يدعمه، ويتمسّك برأيه ويتجاهل من حوله تمامًا، لذلك لا توجد نصيحة ولا أي شيء". بمجرد اتخاذ القرار انصاع المشكّكون. سيف، كالجندي المخلص، ساعد في التخطيط للهجمات ذاتها التي عارضها. وفي الوقت نفسه، وتوقعًا لغزارة النيران التي ستطلقها أحداث 11 أيلول، بدأ سيف في البحث عن مواقع لإيواء القاعدة وسرعان ما خلص إلى أن أكثر أماكن اختبائهم أمانًا سيكون معقل القبائل الباكستانية في وزيرستان.

الدفاع عن قندهار

في الفترة التي سبقت هجمات 11 أيلول، في آب 2001، تم تعيين سيف لقيادة الدفاع عن قلعة القاعدة وطالبان في قندهار، جنبًا إلى جنب مع المطار القريب ومعسكرات التدريب. وبدأ استعداداته قبل حوالي أسبوعين من الهجمات، كان تحت إمرته 75 مقاتلًا - وهو رقم سيتضخم بشكل كبير قريبًا. أمر سيف بحفر الخنادق على طول جبهة طولها أربعة أميال حول المطار ومخيم الفاروق، ونصب الفخاخ لمنع اقتراب مركبات العدو ورجاله. وقسم المدينة إلى خمسة قطاعات - واحد في الوسط وأربعة حول الضواحي. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ قوة انتشار سريع مركبة على شاحنات تويوتا بيك أب. وجد سيف أن تويوتا تستطيع التخفي وقابلة جدًا للمناورة، سواء في الجبال أو في السهول المنبسطة. قال: "لو رأى اليابانيون المركبات وهي تعمل لكانوا استخدموها في الإعلانات التسويقية". وبدلًا من أجهزة الراديو الميدانية أو هواتف الستلايت التي تعتبر مفيدة لكن يسهل تتبعها، أنشأ سيف خطوط اتصال باستخدام سعاة البريد من البشر على دراجات نارية أو على ظهور الخيل.

من أجل استرضاء الملا عمر وقيادة طالبان قبل هجمات 11 أيلول، وضع سيف وآخرون خطة لقتل القائد الأعلى للتحالف الشمالي أحمد شاه مسعود. مات مسعود. بعد يومين، تم تنفيذ "عملية الطائرات". ومع علمه جيدًا بما يلوح في الأفق، شرع سيف العدل في إخلاء قندهار.

لكن بالكاد بعد شهرين من عملية الطائرات، فقدت القاعدة وحلفاؤها من طالبان بالفعل سيطرتهم الوظيفية على النصف الشمالي من أفغانستان بأكمله. في لحظة الأزمة هذه، اندفع سيف العدل فجأة إلى الصدارة في ليلة 15 تشرين الثاني عام 2001 مع مقتل القائد العسكري للقاعدة أبو حفص المصري.

عقد سيف اجتماعًا طارئًا لكبار القادة العرب الأفغان وطالبان لتعزيز دفاعات المدينة وعيّنوا سيف العدل قائدًا لكل المقاتلين العرب في قندهار، ولهذا الغرض المحدود قاموا جميعًا بإعطاء البيعة للقاعدة. ومن المفارقات، من خلال خلق حالة طوارئ على نطاق غير مسبوق، أن 11 أيلول، وإن كان بشكل غير مباشر، حقق حلم بن لادن في توحيد كل المجموعات العربية تحت رايته. لكن هذا الوضع لم يدم طويلًا، لأن قندهار كانت على وشك السقوط.

قاد سيف معهد قندهار الديني وأقامه كمطبخ ميداني لمقاتلي القاعدة، يقدم ثلاث وجبات في اليوم. شوهد القائد المصري وهو يسرع وينزل في جبهات القتال، وهو يعطي الأوامر على العرب تحت قيادته. أكدت استراتيجية سيف على الحاجة إلى إرباك العدو الآتي جوًا بأهداف صغيرة تتحرك باستمرار؛ لذلك قام بتقسيم قواته إلى العديد من الوحدات المتنقلة المتماسكة قاتلت إلى حين تسليم المدينة.

في الأعقاب

في 8 كانون الأول عام 2001، وصل سيف إلى زورمات، بالقرب من الحدود مع وزيرستان، المنطقة القبلية الباكستانية التي أوصى بها. تجمع عدد من كبار قادة القاعدة وطالبان في البلدة، بمن فيهم أبو محمد المصري، الذي أصبح لاحقًا رفيق سيف في إيران. خلال الأيام القليلة التالية، شق سيف طريقه عبر الجبال وعبر الحدود إلى باكستان، حيث سيقضي الأشهر القليلة القادمة مختبئًا.

لم يكن لدى سيف أوهام حول حجم الكارثة التي حلّت بالقاعدة في أعقاب هجمات 11 أيلول. كانت الفترة التي أعقبت سقوط طالبان مباشرة، بالنسبة لرجل عملي مثل سيف العدل، وقتًا لإعادة التجمع، وتقييم الأضرار، والبدء في إعادة بناء التنظيم من الألف إلى الياء. ومع ذلك، مما أثار رعب سيف ودهشته دائمًا، أن بعض النشطاء، حتى الآن، سارعوا لمواصلة القتال وكأن شيئًا لم يحدث. وفي مقدمتهم الرجل الذي ولّدت رؤيته المجنونة أحداث 11 أيلول في المقام الأول - خالد شيخ محمد.

في كانون الثاني عام 2002، تلقّى سيف العدل رسالة مفادها أنّ إسلاميًا بريطانيًا، عمر شيخ، مع طاقم من الجنود المشاة من مختلف الجماعات المتطرّفة، قد اختطفوا رئيس مكتب وول ستريت جورنال في إسلام أباد، دانييل بيرل، في كراتشي. اتصل سيف بـ خالد شيخ محمد، الذي كان يختبئ بعد ذلك في المدينة، وأخبره بالنبأ. قال سيف لـ خالد شيخ محمد: "هؤلاء الناس لا يعرفون ماذا يفعلون به". "يريدون معرفة ما إذا كنا نريده". أمر سيف خالد شيخ محمد بأن يحتجز بيرل نيابة عن القاعدة. ولكنه أخبره أيضًا بأن قتل الرهينة سيكون فكرة سيئة. تجاهل خالد شيخ محمد هذا الأمر ببساطة. في غضون أيام من الاختطاف، كان قد أخذ الصحفي إلى منزل آمن تابع للقاعدة، وقطع رقبته وقطع رأسه أمام الكاميرا. غضب سيف العدل بشدة. في 13 حزيران عام 2002 أرسل لخالد شيخ محمد الرسالة الثانية من رسالتين انتقاميتين تحتويان على لائحة اتهام غير عادية، ليس فقط لشخص شيخ محمد، ولكن لابن لادن نفسه وللتعصّب الأعمى الذي جرّ القاعدة إلى حافة الهاوية. كتب:

> *اليوم نشهد انتكاسة تلو الأخرى وانتقلنا من مصيبة إلى كارثة. هناك يد جديدة تدير الشؤون وتدفع بقوة. في كل مرة تتعثر فيها، تنهض وتندفع مرة أخرى، دون فهم أو وعي. إنه يندفع للتحرك بلا رؤية، وهو في عجلة من أمره لإنجاز أعمال تتطلّب الصبر الآن بسبب النشاط الأمني في جميع أنحاء العالم. فهذه اليد لا تلتفت لما يحدث وكأنّنا لن نستدعى للمحاسبة أمام الله عن كل هذه النفوس وهذا الدم وهذا المال. العواقب التي تراها ليست سوى نتيجة لهذا الاندفاع. لو تكلّمت قبل وقوع الكوارث كنت سأعتبر متكبّرًا، لكن الآن بعد أن أصبح الأمر حقيقة، أبرأت ضميري. أنت الشخص المسؤول الوحيد عن كل هذا لأنّك توليت المهمة، وفي ستة أشهر فقدنا ما استغرق بناؤه سنوات.*

وقال سيف لابن لادن:

> *"الباكستاني يدفعك بلا هوادة ودون اعتبار، كأنّه لم يسمع الخبر ولا يستوعب الأحداث". في ضوء الضرر الذي حدث بالفعل، يجب على القاعدة "أن توقف كل الأعمال الخارجية تمامًا حتى نجلس وننظر في الكارثة التي تسبّبنا فيها"، خشية أن تصبح المنظمة "مزحة لجميع أجهزة المخابرات في العالم".*

أمر سيف خالد شيخ محمد بأن "يوقف كل الأعمال الخارجية والتوقف عن إرسال الناس إلى الأسر والتوقف عن ابتكار عمليات جديدة، بغضّ النظر عمّا إذا كانت الأوامر تأتي أو لا تأتي من أبو عبد اللّه". أبو عبد اللّه، كما يعرف خالد شيخ محمد جيدًا، كان يعني أسامة بن لادن. تم نشر رسالة سيف في النهاية، بعد أن اعترضتها القوات الأميركية. لا شك أنّ بن لادن استاء من دعوة الرسالة الصريحة للعصيان. قد يكون لهذا السبب أنه انتقد فيما بعد سيف، الذي لعب دورًا محوريًا في تاريخ القاعدة، باعتباره ذا أهمية ثانوية لأبي محمد المصري، الذي كان رئيسًا للتدريب تحت سيف في التسلسل الهرمي، وأبو خير المصري، من الموالين للظواهري الذي تمّت ترقيته إلى مجلس الشورى فقط عندما تم الاندماج مع حركة الجهاد الإسلامي المصرية.

بكل المقاييس، تمثّل هذه الرسالة لحظة استثنائية لسيف العدل. المصري الصامد، الذي لعب لسنوات عديدة دور الجندي المخلص والعاقل الذي يكافح من أجل السيطرة على صفوف القاعدة، وصل إلى نقطة الانهيار. وبهذه الرسالة الاستثنائية، ألغى علانية ليس فقط ضابطًا أعلى بل القائد العام نفسه. لقد كان مؤشرًا على مدى جدّية سيف في التعامل مع حالة الطوارئ التي كشفت عمق الهاوية التي شعر أن القاعدة قد وقعت فيها.

حافظ سيف العدل على روح التحدّي. قبل وقت قصير من اعتقاله في إيران، نشر مقالين أشاد فيهما بخاطفي الطائرات في 11 أيلول باعتبارهم "أبطالًا" أشعلت "عمليتهم المباركة" "شرارة في قلوب شباب الأمة". احتفل سيف ببطولة الذين قتلوا في معركة قندهار - من يسمّون بالشهداء مثل "حمزة القطري ... أنا شخصيًا شعرت بالرائحة الرائعة التي كانت تغطيه ... كان يعلوا وجهه ابتسامة جميلة، ويا لها من ابتسامة ... زعم سيف النصر في المعركة البرية لقندهار، مشيرًا ضمنيًا إلى أنّ المدينة ما كانت لتقع أبدًا لولا عدم رغبة طالبان الجبانة في الدفاع عنها.

لا يزال سيف يصرّ على أن الجنود الأميركيين "غير لائقين بالقتال". كانوا "زائفين"، منتفخين نتيجة "ترويج هوليوود"، قادرين على الاستيلاء على الأراضي في أفغانستان فقط بفضل رواتب مرتزقة التحالف الشمالي. "الجندي الأميركي مؤهل لأداء الأدوار السينمائية فقط"، أكد سيف لجمهوره. "المجاهدون ما زالوا في ساحة المعركة"، وتابع "والقتال مستمر ولن ينتهي بإذن اللّه حتى تعود أفغانستان إلى الشريعة والإسلام مرة أخرى". هذه الرواية، بالطبع، تتجنّب أي ذكر للقاعدة وتخلّي طالبان المخزي عن قندهار في كانون الأول عام 2001.

كما يوضح، كتب سيف أساسًا لتشجيع أولئك الذين يستعدون لمحاربة العدو نفسه في أجزاء مختلفة من العالم الإسلامي:

> "لا نشك بإذن اللّه في الهزيمة النهائية للإمبراطورية الأميركية. ما حدث في أفغانستان ليس سوى معركة واحدة. الحرب ما زالت مستمرة والنصر يميل لجيش اللّه. إن إمبراطورية الصليبيين واليهود هذه تسير نحو تدميرها في منطقة الخليج المباركة".

إيران

مع نهاية عام 2002، أثناء عمله من منزله الآمن في شيراز، تلقى سيف رسالة مفادها أن خلية القاعدة في المملكة العربية السعودية كانت تتفاوض لشراء ثلاثة أسلحة نووية روسية. بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، كان هذا هو السيناريو الكابوس. قال سيف لقيادة الخلية: "إذا كان بإمكانك الحصول على مثل هذا السلاح فالثمن ليس باهظًا لدفعه". ومع ذلك، نصح بالحذر؛ فالقاعدة انخدعت بالمزيفّات من قبل. لذلك نصح سيف عملاءه في المملكة بالسفر إلى عالم نووي باكستاني للتحقق من أن الأجهزة أصلية. استخبارات غربية، تنصّتت على هذه الاتصالات، أخذت التهديد المحتمل على محمل الجد بما يكفي لمشاركتها ليس فقط مع نظرائهم السعوديين ولكن أيضًا، بشكل استثنائي مع الإيرانيين أنفسهم. في نفس الوقت تقريبًا، كانت الخلية السعودية تعدّ خططًا ذات طبيعة إرهابية أكثر تقليدية. في مكالمة هاتفية مشفّرة في أوائل آذار 2003 ورد أن سيف أعطى قادة الخلية الأمر بالمضي قُدمًا في هجمات انتحارية على مجمّعات سكنية في الرياض يستخدمها عمال أجانب. أخيرًا، في نيسان 2003 تقريبًا، أدرك أعضاء القاعدة في إيران أنهم تحت المراقبة وأعتقل سيف العدل في 23 نيسان 2003 مع رفاقه الذين كانوا يعيشون معه في بيت شيراز الآمن.

فور اعتقالهم في شيراز وجد سيف وأبو خير وأبو محمد أنفسهم مُقتادين إلى طهران وسُجنوا لمدة 20 شهرًا في زنازين بمبنى تابع لجهاز المخابرات الإيراني لكنهم لم يتعرّضوا لسوء المعاملة أو للاستجواب رسميًا. في بداية عام 2005 تقريبًا، تم نقلهم إلى مجمّع عسكري واسع به مجمّع سكني، وملعب كرة قدم، ومسجد، بجوار معسكر تدريب لمجموعات شيعية عديدة. جماعات متشددة على جدول رواتب طهران. سُمح لأسرهم بالانضمام إليهم. بعد بضعة أشهر، نُقل سيف وأبو خير وأبو محمد مرة أخرى إلى مبنى سكني في جزء آخر من نفس القاعدة العسكرية.

يبدو أن قدرة المعتقلين على التواصل مع العالم الخارجي قد اختلفت بشكل كبير مع مرور الوقت. كانت هناك طرق أخرى للتواصل مع الخارج. كان والد زوجة سيف العدل، مصطفى حامد، الذي احتُجز في إيران في ظروف أكثر مرونة، يزور المجموعة الرئيسية للمعتقلين كل بضعة أشهر، وكان حامد يتمتع بقدر أكبر من الحرية في موقع يمكّنه من القيام بدور ساعي البريد؛ قد تكون هذه هي الطريقة التي مكّنت سيف من نشر كتاباته عن الأمن والاستخبارات في مجلة بيت القاعدة في شبه الجزيرة.

على الرغم من قلقهم، تمكن المعتقلون من خلق عناصر من مجتمعهم المصغّر خلف القضبان. وأخذ مجموعة من كبار المعتقلين، بمن فيهم سيف، على عاتقهم تثقيفه في دراسة القرآن والفقه الإسلامي، وفي رسالة صوتية مسجلة بعد سنوات، بعد إطلاق سراحه، أشاد حمزة بموجّهيه في الأسر - "المشايخ الذين تعلّمت على أيديهم" – في قائمة مختصرة تشمل سيف. ضغطت القاعدة بشدة من أجل إطلاق سراح كبار رجالها، وبحلول عام 2010، كانت الجماعة قد حصلت على ورقة مساومة خاصة بها. تم ترتيب شكل من أشكال تبادل الأسرى. وبموجب شروط هذه الاتفاقية، ابتداءً من النصف الثاني من عام 2010، سُمح لسيف بالسفر إلى باكستان.

ومع ذلك يبدو أن سيف عاد لاحقًا إلى الأسر في إيران. والسبب غير واضح. ربما بقيت عائلته، المحتجزة معه منذ البداية، مما منحه حافزًا شخصيًا للعودة (وربما منح الإيرانيين بعض النفوذ لإقناعه بالعودة)؛ لكن من الممكن أيضًا أن يكون الظواهري قد أرسله في مهمة - إلى سوريا أو العراق أو اليمن. خلال النصف الثاني من عام 2011، عرضت السلطات الإيرانية على سيف وغيره من كبار الشخصيات في القاعدة رهن الاحتجاز صفقة: يمكنهم مغادرة إيران، بشرط عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. قبل بعض كبار المعتقلين بالصفقة، لكن كبار المصريين الثلاثة - أبو محمد، سيف العدل، وأبو خير - رفضوا جميعًا. كان هذا حكيمًا: أطيح بمبارك، لكن مصر كانت لا تزال تحكمها القوات المسلحة. لم تكن مصر مكانا آمنا لهؤلاء الرجال. على الأقل في إيران سُمح لهم بالعيش مع عائلاتهم؛ في مصر قد يواجهون الإعدام، كما كان الإيرانيون يعلمون بلا شك.

المشاركة الحالية

في آذار عام 2013، قال سليمان أبو غيث وهو أحد عناصر القاعدة المسجونين معهم في إيران ويقضي الآن عقوبة بالسجن مدى الحياة في الولايات المتحدة، لمكتب التحقيقات الفيدرالي إن سيف وأبو محمد كانا "يتعرضان للضرب وهما معنيان في المقام الأول بالأنشطة

اليومية [و] رفاهية عائلاتهما في إيران ... ليس لديهما نوايا أكبر ... لمواصلة الجهاد إذا/عندما يتم إطلاق سراحهما" من المحتمل أن يكون هذا التقييم بمثابة ذر الرماد، كمحاولة لتوجيه الانتباه بعيدًا عن هذين الرقمين. على أية حال، ومهما كان وضعه داخل إيران، يبدو أن سيف لم "يواصل الجهاد" فحسب بل اعتبر نفسه من بين كبار رجاله.

تماشيًا مع أسلوب عمله المعتاد، نادرًا ما يخاطب سيف الجمهور أو أي شخص خارج القاعدة مباشرة. في آب 2015، في نفس وقت "إطلاق سراحه" تقريبًا، نشر على ما يبدو تأبينًا لأحد رعاياه السابقين، أبو خالد السوري، استدعى فيه مجندين متدربين إلى جانب السوري في معسكر جهاد واهل في أفغانستان.

وجاءت الدلائل على التأثير العملي الأكبر لسيف في العام التالي فيما يتعلق بالنزاع بين القاعدة وفرعها السوري. كما كتب المؤلف في مقال سابق:

في تموز 2016، اقترحت جبهة النصرة عملية تغيير لشعارها لتنأى بنفسها عن تنظيم القاعدة المركزي، على أمل جذب الدعم من العناصر العلمانية والدولية المعارضة لنظام الأسد. وفقًا للرسالة التي رفعها خالد العاروري، أجاز العاروري وأبو الخير، كبار ممثلي الظواهري في بلاد الشام، مؤقتًا تغيير الشعار لكنهم أرسلوا الموافقة "في نفس الليلة" لسيف وأبو محمد في إيران. رفض المصريان تغيير الشعار لكنهما أحالاها إلى الظواهري لاتخاذ القرار النهائي. ثم دعا أبو الخير وخالد العاروري إلى وقف [إعادة التسمية] بينما ينظر الظواهري في الأمر. (هو أيضًا سيرفض في نهاية المطاف تغيير الشعار، على أساس أنه لن يخدع أي شخص وأن ذلك سيؤدي إلى إرباك المجنّدين المحتملين).

في هذا التحول في الأحداث، هناك عدة جوانب مثيرة للاهتمام:

أولًا، قيل إن خطة تغيير الشعار قُدّمت إلى المصريين "في نفس الليلة" التي تقرر فيها، مما يشير إلى أن القادة العسكريين للقاعدة في سوريا كانوا دائمًا على اتصال مباشر عبر الهاتف أو عبر الإنترنت مع زملائهم في إيران.

ثانيًا، كانت معارضة سيف وأبو محمد كافية على ما يبدو لدفع العاروري وأبو خير إلى تعليق موافقتهما على المشروع. يشير هذا إلى المكانة التي لا يزال سيف يتمتع بها داخل المنظمة كمدير وصانع القرار.

ثالثًا، تمكّن سيف وأبو محمد من نقل خطة تغيير الشعار (معًا، على الأرجح، مع الإشارة إلى معارضتهما لها) إلى الظواهري، وهو تفصيل يظهر أنهما، من إيران، كانا على اتصال بالأمير، ربما من خلال شبكة مماثلة لتلك التي كان يستخدمها بن لادن في الأشهر التي سبقت وفاته.

رابعًا، تدّعي رسالة العاروري أن سيف وأبو محمد كانا صانعي القرار ليس فقط لسوريا ولكن في جميع أنحاء العالم: "والقيادة تقرأ وتسمع وتتتبع كل الميادين، وليس فقط ميدان الشام. "الأدلة على دورهم في القرارات خارج سوريا غير متوفرة حاليًا، ولكن نظرًا لنفوذهم داخل القاعدة طوال فترة وجودها قد يكون تقييم العاروري صحيحًا.

أخيرًا، بينما قد يُفترض أن وجود المصريين في إيران سيعقّد قدرتهما على اتخاذ قرارات بشأن القاعدة ككل لا يبدو أن هذا هو الحال، على الأقل في هذه المناسبة. يشير هذا إلى أن سيف لن يواجه عقبات كبيرة في إدارة التنظيم من إيران (بشرط الافتراض أنه لا يتحرك لمهاجمة المصالح الإيرانية مباشرة).

في حزيران 2018، بدا أن فريق الأمم المتحدة المسؤول عن مراقبة العقوبات يؤكد أساسيات حساب العاروري في تقرير إلى مجلس الأمن بناءً على معلومات استخباراتية للدول الأعضاء. بعد أقل من شهر من إعلان مجلس الأمن لتقرير 2018، ضاعفت وزارة الخارجية الأميركية مكافأة تقديم المعلومات عن سيف وأبو محمد من 5 ملايين دولار إلى 10 ملايين دولار. لم تقدم وزارة الخارجية تفسيرًا لهذا القرار، ولكن يمكن للمرء أن يستنتج أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال تعتبر سيف زعيمًا خطيرًا داخل القاعدة. في الواقع، هذا ما قاله وزير الخارجية آنذاك مايك بومبيو في كانون الثاني 2021.

في آب عام 2019، نشر سيف على ما يبدو بيانًا آخر حول الصراع في سوريا. هذه المرة، انتقد بعض الجماعات السلفية الجهادية لاعتمادها على المساعدة من تركيا. وقال إن هذه المجموعات "يجب أن تغيّر النظرية العسكرية مرة أخرى إلى نظرية تناسب الموقف". لقد كان تذكيرًا بقدرة القاعدة الأسطورية على التكيف - بالإضافة إلى مكانة سيف كإستراتيجي عسكري.

بعد وفاة أبو محمد المصري في آب/أغسطس 2020، إلى جانب التقارير عن مرض أيمن الظواهري أو وفاته المحتملة، تعزز دور سيف داخل القاعدة. في كانون الثاني 2021، أي قبل أسبوع تقريبًا من تنصيب الرئيس بايدن، قال وزير الخارجية آنذاك مايك بومبيو في خطاب إن سيف كان يضع "تركيزًا جديدًا على العمليات العالمية والتخطيط لهجمات في جميع أنحاء

العالم". بالنظر إلى التوقيت، قد يكون هناك سبب للشك في دوافع بومبيو: الخطاب كان بعنوان استفزازي "محور إيران - القاعدة"، ومن المحتمل أن تكون إدارة ترامب المنتهية ولايتها تهدف جزئيًا إلى تعقيد أي جهد من قبل خليفتها للانضمام مجددًا إلى الاتفاقات النووية الإيرانية ولكن ليس من الصعب بأي حال من الأحوال أن نتخيل أن سيف، الذي كان مع القاعدة منذ البداية وساعد في التخطيط للعديد من هجماتها الأكثر إثارة، قد يسعى إلى توجيه المنظمة مرة أخرى نحو الإرهاب العالمي.

استنتاج

باستثناء بن لادن نفسه، من الصعب التفكير في أي شخص لعب دورًا مركزيًا في جميع الأحداث التكوينية للقاعدة أكثر من سيف العدل. إن تاريخه كعضو قيادي في القاعدة وملازم مخلص لأسامة بن لادن سيكون بحد ذاته كافيًا لمنحه احترام أعضاء الجماعة. ومن المؤكد أنه يحظى بتقدير أعلى من الظواهري، الذي لا يزال يُنظر إليه على نطاق واسع بعد 20 عامًا من الاندماج مع الجهاد الإسلامي المصري، على أنه طُفَيلي.

لكن المجد الموروث ليس بأي حال من الأحوال السِمة الوحيدة التي تجعل سيف خطيرًا. وهو ناشط عسكري متمرّس، وله خبرة في كل من القوات المسلحة الرسمية والمليشيات. لقد أظهر في مناسبات عديدة، بلغت ذروتها عام 2001 في الدفاع عن قندهار، أنه قائد عسكري عنيد ومبتكر. لديه خبرة في تطوير بروتوكولات استخباراتية وأمنية فعّالة. لقد كان مخططًا بارزًا في شرق إفريقيا وتفجيرات يو إس إس كول، وهما أكبر هجومين للقاعدة قبل 11 أيلول. لقد عمل على تطوير علاقات شخصية قيمة وطويلة الأمد بين الجماعات القوية من بلاد الشام إلى أفغانستان.

ولا تقلّ أهمية علاقته الطويلة مع المؤسس الراحل لتنظيم القاعدة في العراق أبو مصعب الزرقاوي. كما هو مفصّل أعلاه، كان سيف هو الذي أعطى الزرقاوي بدايته كقائد إرهابي، من خلال إقناع بن لادن بتزويده بالموارد التي يحتاج إليها لإقامة معسكر تدريب في هرات في عام 1999. في النهاية، تحوّل تنظيم الزرقاوي إلى جماعة الدولة الإسلامية التي لا تزال تعمل حتى اليوم. قُتل الزرقاوي نفسه في عام 2006، لكن أتباع الدولة الإسلامية ما زالوا يحتفلون به باعتباره مؤسسهم. سيرة ذاتية للزرقاوي عام 2005 منسوبة إلى سيف، بالتأكيد لا تضرّ بمكانته بين أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من شكوك بن لادن في تأليفها. على أي حال، لم ينتقد سيف الدولة الإسلامية علنًا - على عكس - الظواهري، الذي

تنازع علنًا مع زعيمه الراحل أبو بكر البغدادي. مع خروج البغدادي من الطريق وربما الظواهري أيضًا، سيستمتع سيف الأمير بفرصة نادرة لإعادة بعض أعضاء الدولة الإسلامية السابقين إلى القاعدة (على الرغم من أنه، لكي نكون منصفين، قد يتم صدّ المتشددين المناهضين للشيعة في الجماعة بسبب موقف سيف البراغماتي تجاه مضيفيه الإيرانيين).

ستستمر خبرة سيف في إثبات أنها لا تقدّر بثمن بالنسبة للقاعدة، مهما كان موقعه في التنظيم أو مكانه داخل إيران. حذّر الجهادي السابق نعمان بن عثمان، "مع شخص مثل سيف العدل، لا يحتاج حتى إلى أن يكون نشطًا، يكفي وجود ما في رأسه".

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتـف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي :
Baabda 10172010
P.O.Box : 24/47
Beirut - Lebanon